

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
تخصص الدراسات العسكرية والإستراتيجية
تخصص إدارة النزاعات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

اثر البيئة على النزاعات في دول القرن الإفريقي
دراسة حالة السودان

إشراف الأستاذ ذ

دلال ابوالقاسم

إعداد الطالبة

تقريشي عبلة

أعضاء لجنة المناقشة

السنة الجامعية: 2015/2016

شكر و عرفان

أود أن أتقدم باسمي معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذ : دلال أبو القاسم

لقبوله الإشراف على مذكري، ولما تلقيته منه من حسن متابعة وتوجيه.

كما أتقدم بأرقى معاني التقدير إلى جميع أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

لما حضيت به من حسن اهتمام وتوجيه طوال مدة دراستي

بالمدرسة

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى روح أبي الغالية راجية الله أن يسكنه فسيح جناته

إلى أميقرة عيني وفرحة عمري

إلى كل عائلتي العزيزة

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل

إلى كل طلاب وطالبات الدفعة السادسة واخص بالذكر

تخصص إدارة النزاعات الدولية

إلى كل صديقاتي

إلى كل من اقصدته ولم استطع ذكره.

عبلة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: البيئة

المطلب الأول: تعريف البيئة وعناصرها

المطلب الثاني: التهديدات البيئية

المطلب الثالث: تطور النقاش حول قضايا البيئة

المبحث الثاني: الأمن الإنساني ومقتضيات البعد البيئي

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني

المطلب الثاني: أبعاد الأمن البيئي

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن

المبحث الثالث: ماهية النزاع

المطلب الأول : تعريف النزاع

المطلب الثاني : تمييز النزاع عن باقي المفاهيم المشابهة له

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في النزاعات

الفصل الثاني: واقع النزاعات في القرن الإفريقي في ظل التهديدات البيئية وطرق

مواجهتها

المبحث الأول: التعريف بالقرن الإفريقي

المطلب الأول : الموقع الجغرافي لمنطقة القرن الإفريقي

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة القرن الإفريقي

المطلب الثالث: التهديدات البيئية بالقرن الإفريقي

المبحث الثاني: انعكاسات التهديدات البيئية على النزاعات في القرن الإفريقي

المطلب الأول: هشاشة دول القرن الإفريقي

المطلب الثاني : الصراع حول الموارد الطبيعية

المطلب الثالث: القرصنة البحرية

المطلب الرابع : الهجرة والنزوح

المبحث الثالث: آليات مواجهة التهديدات البيئية في القرن الإفريقي
المطلب الأول: آليات الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية
المطلب الثاني: الآليات الإفريقية في مواجهة التهديدات البيئية

الفصل الثالث : اثر البيئة على النزاعات في القرن الإفريقي - دراسة حالة السودان -

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية للسودان

المطلب الأول : الإمكانيات الطبيعية

المطلب الثاني : الإمكانيات البشرية

المطلب الثالث : خصوصية إقليم دارفور

المبحث الثاني: واقع النزاع السوداني في ظل التهديد البيئي

المطلب الأول : التهديدات البيئية في السودان

المطلب الثاني : تطورات النزاع في السودان

المطلب الثالث : الانعكاسات البيئية للنزاع في السودان

المبحث الثالث : استراتيجيات مواجهة التهديدات البيئية

المطلب الأول : على المستوى المحلي

المطلب الثاني : على المستوى الاقليمي والدولي

المطلب الثالث : تقييم استراتيجيات المواجهة

خاتمة

مقدمة

عرف العالم منذ نهاية القرن العشرين اهتماما كبيرا بقضايا البيئة حيث أخذت هذه الأخيرة مواقع متقدمة في جدول الأعمال الدولي، فبعدما كان ينظر لها أنها قضايا ترتبط بالجانب الاقتصادي والتنمية انتقلت المسألة البيئية إلى مستويات أخرى وصلت إلى حد اعتبارها موضوعا أمنيا.

وقد كشفت تحولات البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة أن التهديدات لم تعد عسكرية فقط، وقد صاحب هذا التغير ظهور اطر نظرية جديدة تحاول استيعاب هذه التهديدات حيث اعتبر الأمن الإنساني أن الفرد هو الوحدة الأساسية في التحليل وانه محور أي عملية سياسية وأمنية أو اقتصادية، وان مشاكل البيئة هي احد أهم الأخطار التي تهدد الأفراد والمجتمعات والدول، خاصة وان المحصلة السلبية للتهديد البيئي خلق النزاعات والتوترات داخل الدولة ذاتها أو فيما بين الدول.

تعد التهديدات البيئية بمثابة مصادر تهديد مضاعفة فهي تهدد سبل العيش و تضعف من الأمن الإنساني خاصة في القرن الإفريقي بجميع أبعاده المتعددة، ولها آثار مباشرة وغير مباشرة تختلف من ناحية شدة التأثير والمدى الزمني.

تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية التأثيرات السلبية للتهديدات البيئية مثل التغيرات المناخية، والتدهور البيئي، و الجفاف، والتصحر، و إزالة الغابات.. إلخ على العالم ككل والقرن الإفريقي خاصة وحاولت ربط العلاقة بينها و بين ما تشهده هذه المنطقة من نزاعات حول الموارد الطبيعية، حيث تدفع الأقاليم الأفريقية وبالتحديد دول القرن الإفريقي ضريبة تغير المناخ و تعاني من آثار تهديداتها.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية موضوع في الجدل الذي أثارته التهديدات البيئية بين الأوساط الأكاديمية في ظل تنامي التداخليات السلبية لهذه التهديدات هذا من جهة ، من جهة ثانية يندرج موضوع البحث ضمن الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها كحقل مركزي في العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لما عرفه هذا الحقل من نقاشات جديدة لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة:سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و بيئية .أما من الناحية أخرى فتتمثل أهمية

الموضوع في كون منطقة القرن الإفريقي أحسن نموذج لدراسة العلاقة بين التهديدات البيئية ، من خلال إظهار الآثار الناجمة عن هذه التهديدات على ضوء مؤشرات الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية التي تتميز بها القارة من تدهور اقتصادي، النمو السكاني، و هشاشة الأنظمة السياسية..الخ.

أهداف الموضوع :

- إبراز الأطر النظرية المفسرة لقضايا الأمن البيئي .
- التعرف على ماهية التهديدات البيئية التي تواجهها دول القرن الإفريقي من خلال تسليط الضوء على مشاكل البيئة من تغير مناخ، احتباس حراري، نضوب الموارد المائية...الخ، و رصد انعكاساتها على واقع النزاعات في المنطقة و تسليط الضوء على حالة السودان.
- توضيح العلاقة بين أبعاد التهديدات البيئية و النزاعات في منطقة القرن الإفريقي من حيث التأثير والتأثر.
- إبراز أهم الإسهامات الدولية و الإقليمية لتلافي أخطار التهديدات البيئية في القرن الإفريقي والسودان على وجه التحديد.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية و أسباب ذاتية و التي تتمثل فيما يلي:

1-أسباب موضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية للدراسة في تقديم تصور تحليلي لآثار التهديدات البيئية على واقع النزاعات في القرن الإفريقي فمعظم الدراسات المرتبطة بقضايا البيئة ركزت على الجانب القانوني لحماية البيئة وعالجت النزاعات في المنطقة وأسبابها دون الالتفات للبعد البيئي .

2-أسباب ذاتية:

و تكمن المبررات الذاتية في الرغبة الشخصية لدراسة العلاقة بين البيئة والنزاعات و كذلك جاء تناول هذا الموضوع نظرا لقلة الدراسات باللغة العربية المتطرفة لهاته العلاقة و لإثراء الجانب العلمي و المعرفي.

اشكالية الدراسة :

نظرا لما تشهده منطقة القرن الإفريقي من تدهور في محيطها الايكولوجي من جراء التهديدات البيئية ونضوب الموارد الطبيعية ، وفي ظل تزايد مخاطر هذه التهديدات التي امتدت لتطال الاستقرار الداخلي لدول هذه المنطقة وحتى في تفجير النزاعات وتأجيجها.

ومن خلال ما سبق يكن طرح الإشكالية المركزية التالية:

إلى أي مدى أثرت البيئة على واقع النزاعات في دول القرن الإفريقي؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- كيف ساهمت البيئة كمصادر تهديد مضاعفة في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى توسيع الحقل المعرفي للدراسات الأمنية كونها هي الأخرى مصدر للنزاع ؟
- 2- ما هي انعكاسات التأثيرات البيئية على واقع النزاعات في منطقة القرن الإفريقي و ما هي الإستراتيجيات التي تم اعتمادها في مواجهة المخاطر البيئية ؟
- 4- ما هو واقع النزاع في السودان في ظل التأثير البيئي ؟

فرضيات الدراسة:

- 1- كلما ازدادت شدة تأثير التهديدات البيئية كلما أدى إلى ظهور النزاعات في المنطقة في منطقة القرن الإفريقي.
- إن للتهديدات البيئية في السودان تأثير على النزاعات القائمة فيه.
- 3- كلما اعتمدت دول القرن الأفريقي على إستراتيجيات بيئية قائمة على أساس الحوار و مبادئ التنمية المستدامة، كلما تمكنت من النجاح في مواجهة التهديدات البيئية.

المقاربة المنهجية:

فرضت طبيعة الموضوع توظيف جملة من المناهج و التي تراوحت بين:
المنهج الوصفي؛ يقوم المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم في القرن الإفريقي، و تحديد خصائص ظاهرة التهديدات البيئية في المنطقة، بإضافة إلى وصف طبيعة و نوعية العلاقة بين متغير البيئة والنزاعات من خلال جمع البيانات الوصفية حول واقع التهديدات البيئية في القرن الإفريقي بشكل عام والسودان بشكل خاص، وصولا إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات. و قد تم في هذا الإطار

معالجة أهم المفاهيم الأساسية للدراسة مثل مفهوم البيئة، ومفهوم الأمن البيئي، وصولاً إلى الأمن الإنساني والنزاع.

منهج دراسة الحالة؛ وقد تم استخدامه في الفصل الثالث، من خلال اعتماد السودان كنموذج للدراسة، لنوضح من خلاله مدى تأثير التهديدات البيئية في المنطقة على النزاعات كذلك تمت الاستعانة في معالجة الدراسة بأدوات و تقنيات البحث العلمي، مثل تقنية الطرق و البيانات الإحصائية من أجل إسقاط مختلف المعطيات الرقمية المتعلقة بالجانب التحليلي للدراسة.

حدود الدراسة :

المجال الزمني؛ شملت الدراسة حدود زمنية متعددة، نتيجة للمراحل التاريخية لطرح الأكاديمي لقضايا البيئة التي ترجع إلى نهاية الستينات و بداية السبعينات خاصة مع مؤتمر استوكهولم هذا من ناحية، من ناحية أخرى ركزت الدراسة في مجالها الزمني على مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي واكبت التطورات الجديدة في الدراسات الأمنية وتساعد أهمية البعد البيئي في مفهوم الأمن الجديد، وظهور ما يعرف أمنة التغيرات المناخية.

الإطار المكاني؛ يشمل الإطار المكاني للدراسة القرن الإفريقي و التي تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأخطار التهديدات البيئية. بإضافة إلى التطرق إلى السودان كدراسة حالة.

الدراسات السابقة :

يتميز موضوع الدراسة بقلة المراجع باللغة العربية، في المقابل تشهد الأوساط الأكاديمية الغربية إقبالا هائلا على البحث في قضايا البيئة و الأمن البيئي خاصة فيما يتعلق بالتهديدات البيئية و بأخص تأثيراتها السلبية في القارة الأفريقية.

من أبرز الدراسات السابقة التي تم اعتمادها في البحث، مقال منشور في مجلة " الشؤون دولية" عام 2007 لكل من روبرت مكلمان ، آن هيمال ، أولي براون المعنونة ب " **تغير المناخ كتهديد أمني**

جديد: النتائج بالنسبة لأفريقيا : Climate Change as the 'New' Security Threat Implication for Africa ركزت هذه الدراسة على إعتبار تغير المناخ كتهديد أمني جديد على

القارة الأفريقية ، و التطرق إلى أ مَننة التهديدات البيئية بهدف تبني التدابير الإستراتيجية خارج الحالة العادية لمعالجة هذه التهديدات.

دراسة أخرى صادرة عن معهد الأمن البيئي عام 2011 لإيريك فان جيسون المعنونة ب "القرن الأفريقي: تقييم الأمن البيئي" ركزت هذه الدراسة على تناول مختلف أشكال التهديدات البيئية التي تشهدها ، منطقة القرن الأفريقي إلى جانب إلقاء الضوء على مظاهر تأثيرها على مجتمعات القرن الأفريقي.

تبرير الخطة:

تم تناول الموضوع في ثلاث فصول أساسية وهي:

الفصل الأول؛ عبارة عن فصل مفاهيمي ونظري للدراسة، حيث أنه من المفروض عند معالجة أي

ظاهرة سياسية ما، لا بد من الانطلاق من إطار نظري كركيزة أساسية لتحليل الظاهرة. و في مجمل

دراستنا تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم البيئة من خلال تناول أهم المفاهيم المرتبطة به والتهديدات

البيئية مبرزين تطور النقاش حول القضايا البيئية.

في المبحث الثاني تناولنا مفهوم الأمن الإنساني ومقتضيات البعد البيئي مركزين على مفهومه وأبعاده

ثم التطرق لأهم النظريات المفسرة للأمن البيئي.

في المبحث الثالث تم التطرق لمفهوم النزاع وأهم المفاهيم المشابهة له والتطرق لأهم الأسباب المؤدية

للنزاعات.

الفصل الثاني فتم فيه رصد انعكاسات التهديدات البيئية على واقع النزاعات في دول القرن الإفريقي،

يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول للاهية الجيوسياسية لمنطقة القرن

الإفريقي في المبحث الثاني تم التطرق إلى اثر البيئة على النزاعات في دول القرن الإفريقي.

أما في المبحث الثالث فقد تناولنا أهم آليات مواجهة التهديدات البيئية.

في الفصل الثالث و الأخير، و المتمثل في دراسة الحالة السودان، حيث يتكون هذا الفصل

من ثلاث مباحث، في المبحث الأول تمت المعالجة الجغرافية للسودان، ثم تم إبراز أهم

التحديات البيئية التي تعاني منها المنطقة. في المبحث الثاني تمت معالجة واقع النزاع في السودان في ظل التأثيرات البيئية.

في المبحث الثالث تناولنا مختلف جهود المحلية السودانية ، ثم التطرق للجهود على المستوى الإقليمي ، بالإضافة إلى جهود المنظمات الدولية العالمية، و في الأخير تم تقييم هذه الجهود مع وضع بعض المقترحات لتقادي هذه التحديات.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء إعداد هذا البحث وهي تتمثل في: كثرة التقارير العلمية و العالمية حول مخاطر التحديات البيئية باللغة الأجنبية حيث واجهتنا صعوبة في ترجمتها هذا من جهة ، من جهة ثانية واجهنا قلة الدراسات باللغة العربية و الأجنبية حول التحديات البيئية في منطقة القرن الأفريقي، حيث أن معظم الدراسات العلمية والأكاديمية المعنية بمنطقة القرن الأفريقي غالبا ما تركز في معالجتها على عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

الفصل الأول:
الإطار النظري والمفاهيمي
للدراسة

تعد الدراسات الأمنية من أهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية فقد شهدت تطورا كبيرا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث حفزتها النقاشات النظرية حول تضيق و توسيع مفهوم الأمن.

يشهد العالم اليوم بروز تهديدات أمنية جديدة غامضة المعالم، كالتدهور البيئي و قضايا تغير المناخ..الخ، هذه التهديدات لا تهدد الدولة فحسب بل تهدد مرجعيات أمنية أخرى أفراد، جماعات ، مما أدى إلى خلق النزاعات ذات الصلة الوثيقة بالبيئة أين اتجهت عديد الدراسات الأكاديمية لإيضاح طبيعة هذه العلاقة.

الفصل الأول عبارة عن إطار مفاهيمي و نظري للدراسة، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث،المبحث الأول يتناول مفهوم البيئة ، المبحث الثاني يتناول مفهوم الأمن الإنساني والبعد البيئي ، أما المبحث الأخير فيتناول مفهوم النزاع.

المبحث الأول : البيئة

نتناول في هذا المبحث التعريف بمفهوم البيئة وربطه بمختلف المفاهيم الأخرى ، ويسع بنا المقام للتطرق بمفهوم التهديد البيئي ، مع الإشارة الى تطور النقاش حول موضوع البيئة.

المطلب الأول : تعريف البيئة وعناصرها

الفرع الأول : تعريف البيئة

أولا : التعريف اللغوي

يتطابق مصطلح البيئة مع الكلمة في اللغة الفرنسية "Environnement"¹ والتي تعني مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان سواء كان (ماء-هواء-أرض) ، و كذلك الكائنات الحية للدلالة على الظروف الأخرى المحيطة بالإنسان ، أما في اللغة الإنجليزية يستخدم لفظ "Environment" للدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو و التنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل :الهواء، والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان².

ثانيا : التعريف الاصطلاحي

يعتبر العالم هنري ثرو H.Othoreaux أول من صاغ كلمة Écologie عام 1859، ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها و أبعادها، و لكن أصل علم البيئة مشتق من المصطلح الإغريقي Ecology و المركب من الكلمة Oikos التي تعني الوطن أو البيت أو المنزل و الكلمة Logos بمعنى العلم ليشير في مجمله إلى علم الأرض³، وقد صاغ العالم الألماني أرنست هيكل 1866 هذا العلم للدلالة على العلاقة بين الكائنات الحية و بيئتها و بوجه عام يمكن أن نقول أن هذا العلم يعنى بدراسة العلاقات بين الكائنات الحية و البيئات التي تعيش فيها.هناك العديد من التعاريف التي قدمها العلماء و الباحثون في مختلف التخصصات العلمية بشأن مفهوم البيئة ونذكر منها ما يلي:

¹ - olivier delbardar،dictionnaire de l'environnement et de d'evleppement durable،pocket،p 47.

² - صباح العشاوي ،المسؤولية الدولية عن حماية البيئة،الجزائر،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، 2010 ، ص11 .

³ - عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية.الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2008 ، ص84 .

عرف ألان بومبار علم البيئة" بأنه دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات ، و يرى الباحث الفرنسي **Pierre Aguesse** أن هذا علم بمثابة " علم معرفة اقتصاد الطبيعة والمحيط الذي نعيش فيه. و قد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972 البيئة بأنها "مجموعة من النظم الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم و يؤدون فيها أنشطتهم " ¹

و إضافة إلى ذلك فقد اعتبر مؤتمراستوكهولم البيئة بمثابة " رصيد الموارد المادية و الاجتماعية المتاحة في وقت ما و في مكان ما لإشباع حاجات الإنسان و تطلعاته" .

مما سبق نستنتج أن هذا التعريف واسع لمفهوم البيئة، كما قد أوردت الأمم المتحدة تعريفا للبيئة بأنها " ذلك النظام الفيزيائي و البيولوجي الذي يحيى فيه الإنسان و الكائنات الأخرى، و هي كُـل متكامل و إن كانت معقدة تشتمل على عناصر متداخلة و مترابطة".

هناك من يرى أن مفهوم البيئة يشمل العناصر الطبيعية مثل الماء و الهواء و التربة و الغابات، و العناصر التي صنعها الإنسان، و بالتالي حسب هذا التعريف هناك عنصران أساسيان يدخلان في تعريف البيئة و هي العناصر الطبيعية و العناصر المنشأة من قبل الإنسان.

نستخلص مما سبق أن هناك اختلاف حول تحديد مفهوم البيئة، لأن هذا مفهوم يشوبه نوع من الغموض و عدم التحديد و لهذا السبب ذهب البعض إلى القول بأن البيئة عبارة عن " كلمة لا تعني شيء لأنها تعني كل شيء " ².

لذلك نستطيع القول أنه ليس هناك تعريف شامل و جامع للبيئة و هذا راجع لتعدد المفاهيم وتباين المتخصصين في مجال علوم البيئة و امتداد هذه الاختلافات إلى العلوم الأخرى سواء العلوم الاجتماعية، السياسية، القانونية، الاقتصادية، و الجغرافية و غيرها من العلوم.

¹ - عبد القادر الشخيلي، حماية البيئة، لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2009 ، ص 26 .

² - سيد محمدين، حقوق الإنسان و إستراتيجيات حماية البيئة ، مصر ، القاهرة ، الوكالة العربية للصحافة و النشر و الإعلان، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 23 .

و نظرا لأهمية البيئة و قضاياها اتجهت معظم دول العالم إلى التأكيد على ضرورة حماية البيئة من خلال اعتبارها ذات قيمة في قوانينها و دساتيرها، و كذلك التأكيد عليها في الإعلانات الدولية بجعلها حقا من حقوق الإنسان.

ثالثا : علاقة مفهوم البيئة بالمصطلحات الأخرى

1. النظام البيئي

هو عبارة عن تفاعل عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه النظام البيئي، و هذه العناصر هي ما يحتويه أي مجتمع من موارد و كائنات حية و غير حية ، لذلك فإن اختلال التوازن بين هذه العناصر ينعكس سلبا على النظام البيئي مما يؤدي إلى مشكلات مجتمعية و طبيعية مثل تلوث الأنهار و البحار والمحيطات ، تلوث الهواء،إصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض، و اختلال طبقة الأوزون إلى غير ذلك من المشكلات البيئية. و بالتالي فالنظام البيئي مكون من مجموعة العلاقات المتحركة ذات الاعتماد المتبادل بين الكائنات الحية و ما يحيط بها من موارد و مكونات غير حية و التي توجد في أي مجتمع ما.

ب - مفهوم التنمية المستدامة **développement durable** وعلاقتها بالبيئة:

مع مطلع ثمانينات القرن العشرين بدأ العالم يعي خطورة المشاكل البيئية التي باتت تهدد أشكال الحياة على كوكب الأرض ، هذه المشاكل البيئية التي كان السبب الرئيسي في ظهورها الممارسات الإنسانية غير العقلانية في المجال الصناعة ، و التي يرجع بتاريخها لمخلفات الثورة الصناعية للقرن 18 بإضافة إلى إهمال مسار العملية التنموية للقطاع البيئة طوال العقود الماضية، فكان السبيل للقضاء على المشكلات البيئية استحداث فلسفة تنموية جديدة وهو ما بلورته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية **WCED** أو كما يعرف بتقرير **Brundtland Report** بورندتلاند في ظهور مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقريرها المعنون ب" مستقبلنا المشترك" حيث عرفت على أنها" التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون تشويه قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم"¹

¹- كوثر أبو عين، النظام البيئي و صحة المجتمع ، الأردن ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006 ، ص83 .

و قد أشار مؤتمر ستوكهولم إلى العلاقة بين التنمية و البيئة و أكد على أن مشكلات البيئة متداخلة مع التنمية و لا يمكن فصلها عن بعضها البعض يقول كوفي عنان " إذا فشلنا في معالجة تحدي تغير المناخ، فنحن لا نستطيع تحقيق التنمية المستدامة " و بالتالي فإن مفهوم التنمية المستدامة يناقش الحاجة لاقتصاد حديث لا يؤثر سلباً على البيئة، فالإقتصاد الحالي مبني على أسس تتعارض مع مقومات البيئة السليمة مما يحد من قدرات الأجيال القادمة على تحقيق حياة أفضل "

الفرع الثاني :عناصر البيئة

حسب توصية مؤتمر ستوكهولم فقد تم تقسيم البيئة إلى :البيئة الطبيعية و البيئة الاجتماعية¹:

البيئة الطبيعية :وتتكون من ثلاثة نظم مترابطة ترابطاً وثيقاً هي :الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات، وهذه جميعها تمثل الموارد التي أتاحتها الله سبحانه وتعالى للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ومن هذه البيئة نجد البيئة البيولوجية.

البيئة البيولوجية :وتشمل الإنسان " الفرد وأسرته ومجمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي وتعد البيئة البيولوجية جزءاً من البيئة الطبيعية.

البيئة الاجتماعية :ويقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره، و ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما ، في جماعات متباينة او متشابهة معا وحضارة في بيئات متباعدة، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية ، واستحدث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته فعمرّ الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء.

المطلب الثاني : التهديدات البيئية

الفرع الأول :التعريف اللغوي

يعني لفظ التهديد في اللغة الإنجليزية threat أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى menace و في اللغة اللاتينية terdere يرادف معنى الدفع،و وفقا لقاموس ويسترن فالتهديد هو " تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء ،أو تدمير ، أو معاقبة الخ، في الانتقام أو الترهيب"، و هو كذلك" دليل على خطر و شيك

أو الأذى أو الشر " كالتهديد بالحرب، في السياسة التهديد " يستخدم كمصطلح سياسي، و بوصفه كمفهوم علمي لا يزال غير معروف في الكثير من قواميس العلوم الاجتماعية.

مفهوم التهديدات ينطلق من رصد واقع التحولات الدولية و انعكاساتها على المضامين الجديدة للأمن، حيث أصبح مدلول التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة غامض و غير محدد السياق خاصة من حيث غياب التدقيق حول مصادر انعدام الأمن .

يعرف التهديد غير التقليدي للأمن، بأنه مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن، و التي قد يواجهها نطاق واسع من الكيانات يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة ، و لكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال، و يتسع نطاق التهديدات الأمنية ليشمل طيفا من المشكلات الاقتصادية أو البيئية، الصحية، الاجتماعية ، السياسية.¹

هناك علاقة بين مفهوم التهديد والخطر ويكمن أوجه التشابه بين المفهومين على اعتبار كل منها يشكل انعدام الأمن لأي كيان كان سواء الدولة، أو الأفراد، أو الجماعات، أما الفرق بينهما فيمكن في إعتبار أن الخطر معلوم المصدر و يمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه و إن كان ذلك بدرجة نسبية، بينما يكون التهديد مجهول المصدر و توقيت الوقوع، مما يعقد من إمكانية التصدي له .

و بناء على ما سبق فالتهديد صعب التحديد و يرجع ذلك لسببين هما :²

- مسألة ذاتية / موضوعية في التهديد أي استحالة قياس هذا الأخير، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري.

- صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيه الكفاية لتشكل تهديدا للأمن القومي و تلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.

يمكن النظر إلى الأمن من وجهات نظر مختلفة، من منظور التهديدات التي يتعرض لها الأمن، و من منظور ما يجب حمايته من هذه التهديدات، و الأنواع الرئيسية للتهديدات هي :

¹- مالك عوني، " رهان الثروات ... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، ملحق

تحولات إستراتيجية، المجلد 46 ، العدد 186 ، أكتوبر 2011 ، ص3 .

²- عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا، و الحلف الأطلسي، الجزائر، 2005 المكتبة العصرية للطباعة ، ص 17-18.

أولاً -تهديد الهجوم العسكري.

ثانياً -تهديد النشاط الإجرامي.

ثالثاً -التهديدات لبقاء الإنسان و رفاهيته، مثل الجوع والمرض المميت و التدهور البيئي، و هي تهديدات تهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل.

هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي و هي :

● طبيعة التهديد :بمعنى نوعية و أبعاد التهديد، سواء السياسية،أو الاقتصادية، أو العسكرية أو الجغرافية.

● مكان التهديد :أي تحديد موقعه و مدى قربه أو بعده الجغرافي، سواء كان مباشر أو غير مباشر، مدى انتشاره أو انحصاره في مكان معين.

● زمان التهديد :تأثيره الآني أو المستقبلي، و مدى استمراره (مؤقت -مستمر)، و هل هو ثابت أو متغير.

● درجة التهديد :قوته و خطورته و هو الأمر الذي يتطلب التعبئة الشاملة للحد من تأثيره .

● تعبئة الموارد :ترتبط بحجم و خطورة التهديد و مدى كثافته و هو الأمر الذي يتطلب التعبئة المناسبة للحد من تأثيره.

الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي

أشارت برونديتلاند عام 1993 إلى التهديدات الجديدة للأمن و صرحت بأن " قد تكون ناجمة عن الاضطرابات الاجتماعية الناتجة عن الفقر و عدم المساواة و التدهور البيئي، من خلال الصراعات الداخلية مما يؤدي إلى موجات جديدة من اللاجئين "و تضيف أن " الضغط على البيئة من سكان العالم الذين يتزايد عددهم بسرعة سوف يزيد من احتمال مثل هذه الصراعات ، تغير المناخ، التصحر، و إزالة الغابات، و فقدان التنوع البيولوجي و استنزاف موارد المياه العذبة و تآكل التربة ".

و قد أكد الرئيس غورباتشوف في عام 1988 أن العلاقة بين الإنسان و البيئة أصبحت مهددة و قال " إن التهديد من السماء اليوم ، و ليس من الصواريخ النووية بقدر ما هو استنفاد لطبقة الأوزون و الاحتباس الحراري أشار تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم العام المعني بالتهديدات و التحديات و

التغيير الذي نشر في 02 ديسمبر 2004 إلى المهام الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة في القرن 21 و قد ورد فيه أن " تهديدات اليوم لا تعترف بالحدود الوطنية ، و هي مترابطة، و يجب التصدي لها عالميا و إقليميا بالإضافة إلى المستويات الوطنية."

ميز الفريق بين 6 مجموعات من التهديدات، بدأ من التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية بما في ذلك الفقر و الأمراض المعدية و التدهور البيئي و الصراع الداخلي بين الدول و أسلحة الدمار الشامل و الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، و لأول مرة يتم سرد " التدهور البيئي " بين التهديدات التي تواجه الأمم المتحدة و التي تتطلب إجراءات وقائية".

حسب **أكسندرا كنايت** يستخدم التهديد البيئي كمصطلح للإشارة إلى التهديدات التي يشكلها التغيير و التدهور البيئي، التي وضعت مباشرة الحياة و الظروف المعيشية البشرية أو بعبارة أخرى الأمن الإنساني في خطر.

يقر نورمان مايرز بأن العالم ينخرط في حرب عالمية ثالثة وهي حرب ضد الطبيعة، فالتهديد أصبح يستهدف إستفاد طبقة الأوزون والاحتباس الحراري ، و تأكل التربة .

هذه وغيرها من التهديدات البيئية، بما في ذلك الزيادة السكانية والاستهلاك المفرط، وانتشار الفقر في البلدان النامية، وقد وصفت من قبل العديد من القادة السياسيين و المخططين العسكريين باعتبارها أكبر خطر نواجهه بدون حرب نووية.

المطلب الثالث: تطور النقاش حول قضايا البيئة

الفرع الأول : الجيل الأول

بدأت قضايا البيئة في الظهور في سنوات السبعينات و لقد لاقى رواجاً كبيراً في الأوساط

الأكاديمية نذكر منها ما جاء من خلال كتابات **لستر براون Lester Brown** من معهد **World**

Watch حيث نشر ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف الأمن القومي حتى يدمج الشواغل البيئية، و

أنتقد احتكار الطابع العسكري على الأمن ، بالإضافة إلى عسكرة الاقتصاد العالمي ، و هو الأمر الذي

أدى إلى إهمال التهديدات التي يتعرض لها كل من الإنسان و الطبيعة خاصة حالة النظام البيئي و الأمن

الغذائي بإضافة إلى كتابات **ريتشارد أولمان** 1983 الذي أكد على ضرورة عدم التركيز فقط على القضايا

العسكرية على حساب قضايا أخرى كالتهديدات غير العسكرية و التي من بينها التهديدات البيئية و التي تشمل الكوارث الطبيعية المدمرة كالفيضانات ، الجفاف ،استنزاف الموارد الأولية.

وقد أدرجت لجنة برونديتلاند عام 1987 فصلا حول الأمن البيئي في تقريرها النهائي و الذي ورد فيه

"إن المشاكل البيئية للفقراء تؤثر سلبا على الأغنياء و كذلك في المستقبل غير البعيد جدا، تنتقل عن طريق عدم الاستقرار بعد هذا المؤتمر نشرت العديد من المقالات التي حاولت بناء مفهوم متين للربط بين البيئة والأمن"¹

الفرع الثاني : الجيل الثاني

في هذه المرحلة ظهرت تفسيرات جديدة حول مقاربة الأمن البيئي، حيث ركز النقاش حول اعتبار انعدام الأمن البيئي كمصدر محتمل لأزمات تهدد الأمن القومي وذلك على افتراض أن الندرة في الحصول على الموارد الأولية، أو عدم التكافؤ في الحصول عليها قد يكون السبب الرئيسي لإثارة الصراعات ما بين الدول أو داخل الدول بحد ذاتها.

من بين الأعمال التي توضح ذلك فريق جامعة تورنتو تحت إشراف توماس هومر ديكسون قامت تدراستهم على افتراض أن ندرة أو نقص المياه أو الموارد المتجددة سيكون عامل مهم في تحفيز النزاعات أو الصراعات ما بين الدول نظرا لزيادة استهلاك هذه الموارد من جهة و الانخفاض الحاد في احتياطات المياه من جهة ثانية فمن أسباب تنقل و تسرب مئات الآلاف أو الملايين من الناس يعود إلى الحرمان الاقتصادي و الاجتماعي ، و أنها سوف تؤدي إلى أزمات شرعية بالنسبة للدول المتأثرة و التي لا تنجح في إدارة عواقب التدهور البيئي ، و لقد ميز توماس هومر ديكسون بين ثلاث أنواع من الندرة البيئية وهي:²

- ندرة ناتجة عن التدهور البيئي و استنزاف الموارد البيئية مثل تآكل الأراضي الزراعي

¹ -Norman Mayers, "Environmental Security : What's New And Different ?", Accessed,2016/03/31

<http://www.envirosecurity.org/conference/working/newanddifferent.pdf>

² Val Percival & Thomas Homer-Dixon, "Environmental Scarcity and Violent : The case of South Africa ", Journal of Peace Research , Sage Publication, Val.35, N° :3 , May 1998 ,P280.

- ندرة ناتجة عن النمو السكاني الواسع، و تتضمن الاستهلاك الواسع للفرد من الموارد.

- تنشأ ندرة هيكلية من عدم المساواة في التوزيع الاجتماعي للموارد التي تتركز في أيدي عدد قليل نسبيا من الناس، في حين ما تبقى من السكان يعاني من نقص خطير لهذه الموارد.

يعتقد نورمان مايرز **Norman Mayers** أن التغيرات البيئية مثل الكوارث الطبيعية، والكوارث التي هي من صنع الإنسان قد تجبر الملايين من الناس إلى النزوح، و يرى أن أسباب النزوح البيئي تتمثل في عوامل مثل التصحر و إزالة الغابات و نقص المياه و ملوحة الأراضي المروية ، واستنزاف التنوع الحيوي، وترتبط كل من هذه العوامل بالنمو السريع للسكان في البلدان الأقل نموا، وكذلك إلى تغير المناخ العالمي ، و قد تؤدي هذه العوامل إلى الضغط على الأراضي وغيرها من الموارد .

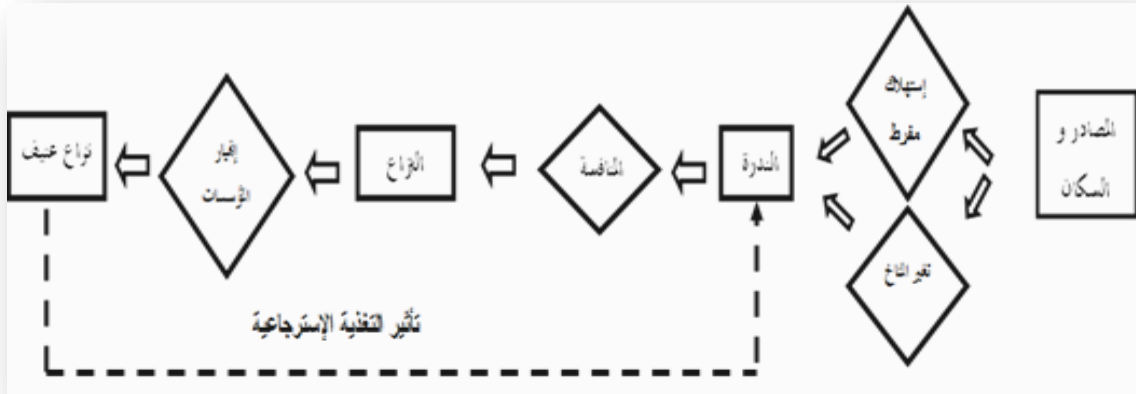
يرى مايرز أن ليس كل المشاكل البيئية قد تؤدي إلى النزاع أو الصراع و ليس كل النزاعات تنبع عن المشاكل البيئية، فغالبا ما يكون هناك عدد من العوامل الأخرى التي قد تقوض الأمن مثل السياسات الاقتصادية الخاطئة، والهياكل السياسية غير المرنة، والأنظمة الأولغارشية، والحكومات القمعية، و عوامل سلبية أخرى ليس لها علاقة مباشرة بالمشاكل البيئية ، و لكن تتفاقم هذه الأخيرة عن طريق هذه العوامل السابقة الذكر.

مقال ل روبرت كابلان **Robert Kaplan** حول مستقبل السياسة العالمية في مجلة أتلانتيك

الشهرية عام 1994 و الذي توقع "فوضى قادمة" بسبب الصراع الناجم عن التدهور البيئي¹ ، و قد كان لمقاله تأثير كبير على الحكومة الأمريكية في عهد بيل كلنتون، حيث يقول كابلان أن "البيئة هي قضية الأمن القومي في القرن الواحد و العشرين" و يؤكد كابلان على قابلية حدوث نزاعات مستقبلية تهدد بقاء المجتمع في كثير من الحالات هي ناجمة عن الندرة البيئية ، و في أغلب الأحيان هي نزاعات داخل الدول نفسها ، وهذا يعني أنه سيكون من الصعب على الدول والحكومات المحلية حماية مواطنيها من العنف و قد يقلل كذلك من قدرتها على مساعدة الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع و يوضح الشكل التالي إمكانية أن تتسبب الندرة البيئية في النزاعات.

¹ Simon dalby, Contesting an essential concept: Reading the Dilemma in contemporary security discourse, OP.Cit., P.16.

شكل رقم 01 : يوضح العلاقة بين الندرة البيئية والنزاعات



Source :

Oli Brown and Others ,”Climate change as the ‘new’ security threat: implications for Africa” , International Affairs, Vol.83,Issue 6, November 2007, P.1148.

الفرع الثالث: الجيل الثالث

في هذه المرحلة شهد نقاش الأمن البيئي تركيزا أكثر على قضايا الأمن و تغير المناخ، من خلال إلقاء الضوء بشكل متزايد على قضايا تغير المناخ على أنها القضية البيئية الأكثر إلحاحا من قبل عدد من الجهات الفاعلة في المجالات السياسية و الأكاديمية ، و تصنيف هذه القضية باعتبارها تهديدا للسلم و الأمن الدوليين في القرن 21.

و من بين هذه الدراسات أعمال كل من **جون بارنت Jon Barnett** و **سيمون دالبي Simon Dalby** اللذان سبقا لهما العمل على مفهوم الأمن البيئي في 1990 و حاليا ركزا على الربط بين تغير المناخ و الأمن ،من جانب آخر تؤكد ريتا فلويد أن هناك بحوث يمكن أن يطلق عليها "الأمن المناخي" وهي جزء لا يمكن إنكاره من الأطر النظرية من المناقشات الأمن البيئي .

أثارت مجموعة من الدراسات الانتباه لآثار الأمنية المترتبة على قضية تغير المناخ من بينها دراسة المجلس الاستشاري الألماني للتغير العالمي (**WBGU**) سنة 2007 دراسة **International Alter** ، سميث و فيفكانادا سنة 2007 ، دراسة لمركز الأمن الأمريكي الجديد **Center for a New**

American Security كامبل **Campbell** وآخرون 2007.¹

هذه الدراسات السابقة الذكر تشابهت في تشخيصها للمخاطر الرئيسية لتغير المناخ (كالجوع ، الأوبئة ، النمو السكاني السريع)، بإضافة إلى وصفها للعواقب السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري من التغيرات في أنماط هطول الأمطار وذوبان الأنهار الجليدية و ارتفاع مستويات البحر، و زيادة في تقلبات الطقس المتطرفة، وتتوقع هذه الدراسات أنه في حالة عدم حدوث تخفيضات كبيرة في انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بسرعة كبيرة قد ذلك يؤدي إلى :

- زيادة في عدد النزاعات العنيفة، بما في ذلك الحروب بين الدول.

- التدخلات العسكرية في البلدان الفقيرة من قبل القوات المسلحة للدول الغربية، من أجل منع وقوع الكوارث الإنسانية و زعزعة استقرار الدول المتضررة.

- الهجرة الهائلة التي تخاطر بجلب النزاعات المسلحة إلى البلدان المجاورة ، و الإرهاب إلى البلدان الصناعية.

- توفير الملاجئ الآمنة للإرهابيين.

- تدهور العلاقات بين القوى الكبرى حول إمدادات الطاقة و قضايا تغير المناخ.

- الصراع على تغير خطوط السواحل، و استغلال الموارد في القطب الشمالي.

تطور النقاش حول الأمن البيئي وقضاياها و تغلغله ضمن حقل الدراسات الأمنية، طرح العديد من

التصورات النظرية التي عالجت التحديات البيئية و المخاطر التي تسببها التغيرات المناخية من خلال

إعادة تصور جديد للأمن ، و كان من بين هذه الأطروحات مقال للباحثة النرويجية **كرستين رانفلدت**

Ronfeldt Carsten في مجلة السلام للبحوث بعنوان ثلاث أجيال من بحوث البيئة و الأمن عام

1997 حيث قسمت تطور بروز الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية إلى ثلاثة أجيال و يوضح الشكل

الموالي تطور أجيال الأمن البيئي .

¹ Brzoska, Michael , "The Securitization of Climate Change and the Power of Conceptions of Security", Paperprepared for the International Studies Association Convention 2008 San Francisco, March 26-29, Accessed :2016/04/06
http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/2/5/3/8/8/pages253887/p253887-5.php

جدول رقم 01: تطور مراحل أو أجيال الأمن البيئي.

الجيل الثالث	الجيل الثاني	الجيل الأول	
متد منتصف التسعينات	>1990	>1980	فترة البداية
مجال واسع من المنهجية الإجتماعية العلمية	تتبع العملية	النقاش المفاهيمي	المقاربات العلمية
البيئة و الأمن	المصادر المتجددة و النزاع	البيئة و الأمن	الوحدة الرئيسية للتحليل
العالمي/الإقليمي/الوطني/دون الوطني	الوطني/ دون الوطني	العالمي/الوطني/الفرد	مستويات التحليل

Sources: Peter Martinovsky, “Environmental Security and Clasical Typology of Security studies”, Accessed :12/03/2016,

http://www.population-protection.eu/attachments/039_vol3n2_martinovsky_eng.pdf

المبحث الثاني :الأمن الإنساني ومقتضيات البعد البيئي

المطلب الأول : مفهوم الأمن الإنساني

يتباين نطاق مفهوم الأمن الإنساني من سياق إلى آخر، ذلك أن المخاطر التي قد لا تتهدد الناس تكاد أن تكون غير قابلة للحصر .وعلى الرغم من التنوع في تعريفات الأمن الإنساني بالنظر إلى نطاقه، فإن نقطة الارتكاز المشتركة فيما بينها هي الفرد، لا الدولة.

ويمكن اختصار أوجه الاختلاف بين امن الدولة وامن الإنسان على النحو الآتي:

- مصدر التهديد لأمن الدولة هو عسكري إجمالاً، بينما تتعدد مصادر التهديد بالنسبة إلى امن الإنسان، وهي تشمل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والإعلامية... وحتى الدولة نفسه.
- موضوع التهديد بالنسبة إلى امن الدولة هو الدولة نفسها بما في ذلك تماسكها ومواطن قوتها وارضها، في حين أن موضوع التهديد بالنسبة لأمن الإنسان هو حياة الافراد، وحريرتهم أو كلتاهما.
- تميل الأطراف التي تتهدد امن الدولة إلى أن تكون خارج ارض الدولة المعنية وتتمثل عموماً بدول أخرى أو بمنظمات معارضة اتخذت مواقعها في ارض الدول الأخرى

إلا أن الاختلاف بين التعاريف عادة ما يكون في مدى اتساع وشساعة المفاهيم فيما بينها، فهناك تعاريف شديدة الاتساع تحاول وضع إطار يستوعب كل ما من شأنه أن يمس أمن وخوف الفرد، في حين أنّ هناك تعاريف تحاول حصر المفهوم في تهديدات معينة.

ومن بين تعاريف الأمن الإنساني نذكر:

بول هينبيكر (Paul Heinbe) الذي يعرفه على أنه "الأمن الذي يركز على الافراد والمجتمعات بدلا من الدول كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كاف لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية إذ يعد أمن بقاء الافراد جزءا ممكنا لتحقيق الأمن العالمي".

كما يكمل ولا يحل محل مفهوم الأمن القومي، يضاف إلى ذلك أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية.¹

كما عرفه اللورد أكسفورد وزير خارجية كندا على أنه :مجموعة من التهديدات التي تكون مصاحبة أو غير مصاحبة للعنف تتعلق بغياب انتهاك الحقوق الأساسية للأشخاص وبأمنهم وحياتهم ، ومن هنا يتضح أن تعريف اللورد أكسورد لا يحصر التهديدات التي قد تمس أمن الإنسان في التهديدات المادية الملموسة بل الأمر يتعدى إلى البحث عن الأسباب العميقة للأمن ومعالجتها.²

وما يمكن استخلاصه من خلال تتبّع معظم التعاريف التي حظي بها الأمن الإنساني

نجد أن هناك التقاء كل التعاريف حول نقطة واحدة تتمثل في أسبقية امن الفرد على أمن

الدولة وذلك في سياق ما يواجهه أمن الفرد من تهديدات خطيرة.

المطلب الثاني : أبعاد الأمن الإنساني

لقد حدد تقرير التنمية البشرية أوجه تغير الأمن من زاويتين أساسيتين :أن يتحول من التركيز

الحصري على امن الأراضي إلى التركيز بدرجة على امن الناس؛ وان يتحول من امن عن طريق التسلح

إلى امن عن طريق التنمية البشرية.

¹-Paul Heinbecker, Peace Theme: Human Security :

www.cpsindia.org/globalhumansecurity/security.html

²- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2009 ،ص 37.

ومن هذا المنطق، يمكن النظر إلى قائمة التهديدات للأمن البشري في إطار سبع فئات رئيسية:¹

الأمن الاقتصادي: يتطلب وجود دخل أساسي مضمون - عادة من عمل منتج ومنجز-، أو من شبكة سلامة ممولة من القطاع العام، وذلك كملاد أخير .ولكن الربع فقط من سكان العالم قد يكونون حاليا امنين اقتصاديا بهذا المعنى .وكثير من الناس في البلدان المتقدمة يشعرون بعدم الأمن لان العثور على عمل والاحتفاظ به أصبح امرا متزايدا الصعوبة.

الأمن الغذائي: معناه أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي، وهذا لا يتطلب وجود ما يكفي من الأغذية للانتقال من شخص لآخر فحسب، بل يتطلب أيضا أن يكون من السهل وصول الناس إلى الأغذية- بمعنى أن يكون من حقهم الحصول على الغذاء.

الأمن البيئي: يعتمد البشر على وجود بيئة طبيعية صحية من اجل البقاء، مفترضين أنهم مهما الحقوا أضرار بالكرة الأرضية أنها ستستعيد سلامتها في نهاية المطاف، غير أن ذلك لا يعد صحيحا، لان التصنيع والنمو السكاني ساهما في خلق مشاكل بيئية قد تؤثر على من الإنسان، ويتعلق الأمن البيئي بمجموعة من المشاكل تتمثل في: تدني النظم الايكولوجية المحلية والنظم العالمية.

الأمن الصحي: يقوم على ضمان رعاية صحية للأفراد خاصة أن الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية هي الامراض المعدية والطفيلية التي تقتل 21 مليون شخص سنويا من بينهم 1.2 مليون يموتون نتيجة لالتهابات الجهاز التنفسي الحادة، و3.2 مليون يموتون نتيجة للسل، ومعظم هذه الوفيات مرتبطة بسوء التغذية وبالعيش في بيئة غير سليمة- لاسيما شرب المياه الملوثة -مما يسهم في حدوث زهاء بليون حالة إسهال في كل عام .

الأمن الشخصي: ربما لا يكون أي جانب آخر من جوانب الأمن البشري أكثر حيوية للناس من أمنهم من العنف البدني، ففي الأمم الفقيرة والأمم الغنية على حد سواءتعرض حياة الإنسان بدرجة متزايدة لتهديدات العنف المفاجئ الذي لا يمكن التكهّن به، وتأخذ التهديدات أشكالا عديدة كتهديدات من الدولة، أو تهديدات من الدول الأخرى، أو تهديدات من جماعات أخرى من الناس، وقد تكون تهديدات من افراد أو

¹-programme des nations unis pour le développement , **rapport mondiale sur le développement humain 1994, les nouvelles dimensions de la sécurité humaine**, Paris : éconimica, 1994, pp.23,36

من عصابات ضد أفراد آخرين أو ضد عصابات أخرى، أو حتى تهديدات موجهة ضد المرأة أو الأطفال على أساس ضعفهم وتبعيتهم.

الأمن السياسي: من أهم جوانب الأمن الإنساني أن يكون في مقدور الناس أن يعيشوا في مجتمع يحترم ما له من حقوق الإنسان الأساسية، وقد أحرز قدر كبير من التقدم في هذا الصدد، حيث عرف عقد الثمانينيات موجة من التحول الديمقراطي أدت إلى تنازل نظم ديكتاتورية كثيرة عن السلطة لإدارات مدنية. كما يرتبط الأمن السياسي بمحاولة الحكومات ممارسة السيطرة على الأفكار وعلى المعلومات، ومن أهم مؤشرات انعدام الأمن السياسي في أي بلد هو إعطاء الدولة الأولوية للقوة العسكرية، وذلك بغية استخدامها لقمع الشعوب.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن الإنساني

الأمن الإنساني فكرة وليدة التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، بإضافة إلى ذلك ساهمت في ظهور هذا المفهوم التحولات على المستوى الأكاديمي في حقل الدراسات الأمنية و النقاشات النظرية لتحول في مفهوم الأمن . و لكن تاريخيا يرجع التركيز على الفرد من الناحية النظرية إلى مجموعة الأعمال للمفكرين الذين لطالما عارضوا سيطرة النموذج الوستفالي على العلاقات الدولية من خلال إعتبار الدولة الوحدة المرجعية الأساسية للتحليل ، من بين هذه الأبحاث و المرجعيات الفكرية ، أفكار إمانويل كانط في عام 1795 في مقال له بعنوان السلام الدائم الذي يرى ان العدالة و الثقة و إحترام كرامة الإنسان تؤسس للقيم التي تزيد من احتمال العلاقات السلمية بين الدول .

فمنطق كانط في نظرية السلام الديمقراطي يقوم على ثلاث عناصر هي : التمثيل الديمقراطي الجمهوري؛ التزام أيديولوجي بحقوق الإنسان؛ و الترابط العابر للحدود الوطنية .¹

تعد الأبحاث التي قدمها الأستاذ جون غالتونغ سنوات الستينات و السبعينات من **Jon Galtung** من أهم اللبانات الأولى **Peace Studies** القرن الماضي المندرجة ضمن ما يعرف بدراسات السلام لمضمون الأمن الإنساني، و التي نادى بضرورة تطوير مقاربة موسعة للسلام، و ليس الاكتفاء بمقاربة

¹جون بيليس، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية،ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص 429.

تحصر السلام على غياب العنف و إنما أن تكون قائمة على العدالة الاجتماعية و التعاون للحد من العنف الصادر من الهياكل الدولاتي .حيث قام غالتونغ مع كينيث بولدنج بالتمييز بين "الأمن الإيجابي" و "الأمن المستقر" ، فحتى يتحقق الأمن يجب أن يستند على هياكل مستقرة سواء أن كانت هياكل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية،¹ و أن وجود هياكل مستقرة يرتبط بتقليص ما أطلقا عليه "العنف المؤسسي" ، والذي يقصد به حرمان الجانب الأكبر من الأفراد من حقوقهم الرئيسية كالرعاية الصحية و التعليم والعمل و مما سبق نلمح من أفكار جون غالتونغ بداية تبلور ملامح مفهوم الأمن الإنساني من خلال ربط الأمن بمفاهيم التنمية الإنسانية .

كذلك تعد أعمال جون بورتون في سنوات السبعينات من أهم الإسهامات التي أسست لظورة مفهوم الأمن الإنساني، حيث يرى أن تلبية الاحتياجات الإنسانية أمر ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع ، و حجته في ذلك أن العديد من الصراعات الحالية تحدث داخل الدول و لها جذور إجتماعية و إقتصادية ، و قد عبر بورتون عن مساندته لنموذج عالمي يقوم على تلبية الحاجات الفردية و يرفع من الرفاهية و العدالة على المستوى العالمي.

فيما يلي سنتناول أهم المقاربات النظرية للدراسات الأمنية التي حاولت تفسير والإحاطة بالمضامين الجديدة لمفهوم الأمن الإنساني:

النظرية الليبرالية: في المقاربة الليبرالية و المطورة من قبل الأستاذين لستر براون عام 1977

و ريتشارد أولمان عام 1983 فقد حاولا التركيز على التهديدات التي تمس الشعوب ، من خلال إعادة تعريف مفهوم الأمن ليشمل كل التهديدات غير العسكرية التي تشكل خطر على الإنسان، منتقدان معا المنظور الواقعي الذي يركز على أهمية البعد العسكري لضمان الأمن .هناك من ربط الأمن الإنساني مع أفكار الليبرالية التي ترى أن " الطبيعة البشرية هي أساسا خيرة و محبة للسلام."

النظرية الواقعية / الواقعية الجديدة:الأمن الإنساني مثل كل المقاربات التقليدية للأمن إنطلق من ان أنصاره طعنوا في العقيدة الأمنية للواقعية الجديدة لانشغالها بالمادية و تقديسها لمركزية الدولة بإضافة إلى أولوية القوة العسكرية لضمان الأمن ، و يرون أن أكبر الأخطار التي تهدد الأمن تأتي من الصراعات

¹ Edward Newman, 'Human Security and Conflict', human Security Journal, Issue 3, February, 2007

الداخلية، كالمرض، والجوع، وتلوث البيئة، والعنف الإجرامي، و بالنسبة للآخرين قد يكون التهديد الأكبر آت من الدولة بحد ذاتها وليس من العدو الخارجي، و على الرغم من ذلك تبقى الدولة الفاعل الرئيسي لتوفير الأمن¹. أما الواقعية في انتقادها لمقاربة الأمن الإنساني فهي ترى أن إنبال الأجندة الأمنية بالمشاكل و القضايا مثل التلوث البيئي، والجوع، الفقر.. إلخ قد يؤثر سلبا على القدرة التحليلية لأفكار الأمن الإنساني، مما يؤدي إلى تمييع حقل الدراسات الأمنية. و بالتالي نادرا ما يلتقي أنصار الأمن الإنساني مع الواقعية و الواقعية الجديدة في ميدان الدراسات الأمنية.

النظرية البنائية : يقوم تفسير النظرية البنائية لمفهوم الأمن الإنساني على النقاط التالية :

_تتكون المعرفة من البني الاجتماعية، التي توجه طبيعة المعرفة و الأهمية الاجتماعية، كل منهما يعتمد على الإدراك الإنساني ، والذي يلعب دورا حاسما في جميع أفعال الإنسان(كوارت و آخرون، أونف) مفهوم الأمن الإنساني تطور تدريجيا من خلال سلسلة من المبادرات ، و التقارير الأكاديمية، من قبل لجان متعددة الجنسيات مستقلة تتكون من خبراء و متقنين ، على سبيل المثال المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني لعبت دور مهم في طرح و دراسة مخاوف الأمن الإنساني.

_ظهور مفهوم الأمن الإنساني يعكس تأثير القيم و المعايير على حقل الدراسات الأمنية، وترى **Tadjbakhsh** أن الأمن البشري هو محاولة لإعادة تفسير جذور انعدام الأمن والتخلف، والفقر. كما تمت معالجة هذه المواضيع من قبل البنائية نفسها.

_الأمن الإنساني يعكس استخدام لغة و رموز جديدة مستوحاة من الواقع الاجتماعي.

_تعنقد البنائية أن المصالح الوطنية هي مزيفة في عملية التفاعل المتبادل . و تحدد هذه العملية المصالح والهوية، وتشكل الهوية المصالح أثناء العملية، قيمة الأمن الإنساني تؤسس عندما تنقل الدول انتباهها إلى المصالح المشتركة . و أفضل مثال على ذلك الطريقة التي يتم بها ترويج الأمن الإنساني من قبل حكومتي كل من كندا و النرويج من خلال اعتمادهما كمبدأ لسياستهما الخارجية.

_كل من البنائية والأمن الإنساني لديهما عدة القواسم المشتركة ، فكلاهما أعادى تفسير الاتجاهات

التقليدية للأمن حول مركزية البعد العسكري.

¹ Edward Newman, "Critical Human Security Studies", Review of International Studies, Vol.36, Issue 01, January 2010, PP.78-79.

المقاربة النقدية للأمن: تعتبر الدراسات الأمنية النقدية من أهم المساهمات النظرية لمفهوم الأمن الإنساني، من خلال مراجعتها للمنظور الواقعي و إنتقاده لتركيزه الشديد على الدولة ، بينما الأمن الإنساني كمقاربة نقدية ركزت على الإنسان الفرد ، وعليه فأى سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد، بجانب أمن الدولة.

كما حاولت **جوليا غروفوجل Julia Grauvogel** معالجة تغير المناخ باعتباره رهانا أمنيا، وترى أن تغير المناخ موضوع يعالج من خلال ثلاث مقاربات ¹:

- 1_تغير المناخ بوصفه مصدرا للصراع داخل الدول أو فيما بينها و خاصة من خلال تغير توافر الموارد (مثل المياه)، أو السلامة الإقليمية للدولة (بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر على سبيل المثال).
- 2_تغير المناخ كتهديد يومي للأمن الإنساني مما أدى إلى تهديد حياة السكان على سبيل المثال(تكرار حدوث الكوارث الطبيعية).
- 3_تغير المناخ بوصفه تهديدا للبيئة و التنوع البيولوجي.

كما أن التنافس على الموارد بين المجموعات البشرية سواء داخل الدولة او بين الدول دور في خلق هذه النزاعات وهناك عدة متغيرات يمكن الاستناد إليها ²:

- درجة ندرة المورد قياسا بمدى الحاجة إليه (البتترول مقارنة بالحديد، الماء: 260 من أهم أنهار العالم تمر عبر بلدين على الأقل بحساب بلدان المنبع والمصب.
- درجة تقاسم المورد من طرف المجموعات المتنافسة كحرمان مجموعة معينة يزيد من احتمالات لجوءها إلى العنف.
- مستوى قوة المجموعات المتنافسة تقارب مستويات القوة يقود إلى التنافس بينما يؤدي تباعدها إلى أعمال الإبادة، أو استغلال طرف خارجي للوضع بمعنى مساندة الطرف الضعيف كمبرر للتدخل.
- إمكانية الحصول على موارد بديلة .

¹ Lucile Maertens, ‘‘La sécurité environnementale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques’’, Institut de Recherche Stratégique de L’Ecole Militaire, Fiche de L’Irsem N° :17, juin 2012, Accessed :24/01/2016 , <http://www.defense.gouv.fr/content/download/168799/1820943/file/Fiche%20n%C2%B017%20Maertens.pdf>.

² -زقاغ عادل،" المداخل النظرية لدور التنافس على الموارد في إذكاء النزاعات" <http://www.geocities.com/adelzeggagh/oildiamondsandconflict1.ppt>

إلا انه قد يخلق التزايد المستمر للسكان مشكلة ندرة الموارد الطبيعية وعدم كفايتها والتدهور البيئي وهذا ما أشار إليه مالتوس في مقاله عام 1798 اذ تزايد عدد السكان بشكل هندسي بينما تزايد الموارد القابلة للاستغلال على شكل متتالية حسابية وهذا ما يؤدي لا محالة إلى التلوث البيئي ، تدمير الغابات، والاضطرار للهجرة الداخلية والخارجية.¹

كما يمكن الاستناد إلى :

1 - العمل المرجعي للأستاذ بجامعة تورنتو الكندية:

توماس هومر ديكسن Thomas Homer-Dixon يقول أن تضافر عوامل عدة منها تزايد عدد السكان الذين يتقاسمون الحجم ذاته من الموارد قد يؤدي تزايد مستويات الندرة، ما يضطر بعض المجموعات إلى الهجرة وبالتالي زيادة الضغط على الموارد في المناطق المستهدفة بموجات الهجرة. الشيء الذي يقود في النهاية إلى تصاعد الأصوات المناوئة للأجانب. وكما أن تأجج مشاعر الكراهية قد يؤدي إلى العنف، فإن المناطق المحرومة بسبب الندرة يسهل فيها تداول خطابات التعبئة بهدف التمرد أو العصيان.

2. مشروع البحث الذي يديره المعهد الفدرالي السويسري حول البيئة والنزاع ENCOP:

يتبنى فيه مدير المشروع فونتر بيشلر Gunther Baechler فرضية مفادها أن هناك متغيرات وسيطة بين تدهور النظام البيئية وتطور النزعة نحو اعتماد العنف كوسيلة للوصول إلى الموارد. إذن، التصور الذي يستند إليه برنامج البحث السويسري يرفض الإقرار بوجود صلة مباشرة بين ندرة الموارد وتفجر النزاعات بل يرى بوجود متغيرات سوسيوولوجية وسيطة هي المسؤولة عن ذلك:

التهميش: الموارد نادرة وبالتالي يتم تخصيصها لمناطق دون أخرى (شيايباس-المكسيك)

التمييز: الموارد نادرة وبالتالي يسمح للنفاذ إليها والتمتع بها لأفراد دون آخرين وفق منطق الانتماء الإثني، الديني، اللغوي، الجهوي، العصبية، الأيديولوجية، القرابية، أو منطق الزبونية... الخ (الأفارقة بجنوب إفريقيا خلال فترة الأبارتايد).

¹- ايمان محمد غيث، الانسان والبيئة صراع ام توافق ، دار الفكر، عمان ، 2001 ص 121-122.

3 مجلة حل النزاعات Journal of Conflict Resolution:

تعتمد المقالات التي تنشرها المجلة على إيجاد ارتباطات قابلة للتمحيص بين مؤشرات كمية معينة، أهم عمل تم نشره في موضوع البيئة والنزاعات هو مقال Huge و Ellingsen (1998) "ما وراء الندرة البيئية: العلاقة السببية بين التدهور البيئي والنزاعات الدولية".

اذ اكتشف الباحثان وجود ثلاثة مؤشرات قابلة للقياس لها علاقة بتفجر النزاعات:

- تراجع مستويات خصوبة التربة (المجاعة، سوء التغذية، ...)
- استنزاف الغابات (التصحّر، تراجع مستويات تساقط الأمطار، ...)
- تزايد معدلات وفيات الأطفال (ما معناه تدني مستوى الحياة وبالتالي البحث عن فرص أفضل)

4. برنامج البحث الذي يقوده المعهد الدولي لدراسات السلام PRIO في السويد:

حاول باحثوا المعهد إيجاد روابط مباشرة بين الضغط البيئي والنزعة العدوانية. وضع عدد أكبر من المؤشرات وتم فحصها على الحالات التالية: بنغلاديش، هايتي، مدغشقر، الفلبين، رواندا، السنغال، تونس.

تم اكتشاف وجود رابط مباشر بين تراجع أداء النظام البيئي وندرة الموارد وانتشار العنف في القرن الإفريقي وحوض النيل.

مع بداية القرن الحادي والعشرين حدث تحول جوهري في المداخل النظرية، إذ لم تعد تبحث في احتمال وجود علاقة بين ندرة الموارد والميول النزاعية لأن ذلك أضحى بديهياً، ومن هنا فإن الدراسات الحديثة أصبحت تبحث في أسئلة من قبيل: متى وأين وكيف يؤثر تدهور البيئة في إذكاء النزاعات وإشعال فتيل النزاعات؟ .

المبحث الثالث : ماهية النزاع

يزخر حقل النزاعات الدولية بالعديد من المصطلحات التي تصف الحالات النزاعية في العلاقات الدولي، لذا نجد بعض الباحثين يستعملون مثلا مصطلح "النزاع" لوصف ظاهرة نزاعية معينة، في حين يصف البعض الآخر الظاهرة نفسها بالأزمة أو الحرب أو التوتر وذلك دونما أي انتباه لمدلول هذه المصطلحات، مما يؤدي أحيانا إلى الالتباس.

المطلب الأول: تعريف النزاع

يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد - سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر - تنخرط في تعارض واعي مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك. وعلى هذا الأساس يعرف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.¹

كما يعبر COSER أن النزاع هو صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر.

ولقد عمل كل مفكر على تصنيف النزاع من خلال منظور أو زاوية معينة.

فلقد اعتبر مارسيل ميرل أن النزاعات أو الأزمات تصنف إلى ثلاثة أنماط، تبعا لطبيعة موضوع الصراع:

¹ داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط 1 لكويت:كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985 ، ص 140 .

1. محاولة الحصول على الاستقلال :ويدخل في هذا التصنيف حروب تصفية الاستعمار والحروب الانفصالية (بنجلاديش-بيافرا).....

2-الرغبة في السيطرة على الحيز : تعديل الحدود أو التوسع الإقليمي على حساب الدول المجاورة الجزائر والمغرب-إثيوبيا والصومال.....

3- محاولة فريق أو عصابة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض إرادتهم على خصومهم . وتدخل في هذا الإطار معظم الحروب الأهلية والانقلابات، وهي ما يسميها مارسيل ميرل بالأزمات الإيديولوجية.

كما تصنف النزاعات إلى نزاعات متماثلة، والتي تتشابه فيها أطراف النزاع ونزاعات غير متماثلة بين أطراف غير متماثلة كالصراع بين أغلبية وأقلية، أو الصراع بين حكومة وجماعة من المتمردين.

المطلب الثاني : تمييز النزاع عن باقي المفاهيم المشابهة له

بعد تعريف النزاع يمكننا التمييز بينه وبين المفاهيم الأخرى وهي التوتر، الأزمة والحرب وذلك من خلال تعريفها وتحديد أهم الفروق بينها وبين النزاع.

أولا : التوتر Tensions

يعود التوتر إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة .والتوتر حسب مارسيل ميرل هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة"، إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع.

فالتوتر إذن ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض .في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداة وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع.¹

¹داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق.صص 140-141.

ثانيا :الأزمة

لقد ركز الباحثون - في تحديدهم لمفهوم الأزمة - على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول .ومن بين هذه الخصائص:

1-المفاجأة، فالأزمة غير متوقعة.

2-تتعدّد و تشابك و تتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكذا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها.

3-نقص وعدم دقة المعلومات.

4-قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.¹

ومن بين التعاريف التي أعطيت للأزمة تعريف ماكلياند الذي اعتبر فيه أن "الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها "

ويرى كارل سلايكي أن " الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم يمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج. فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة .

وأزمات غالبا ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب، إذ تسوى سلميا أو تجمد أو تهدأ . ويقترّب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما، إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير . كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يستحيل تحديدها في الأزمة ، وتتصف العلاقة النزاعية دائما بالاستمرارية . وهو ما يختلف عن الأزمة، التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها.

¹في خصائص الأزمة انظر * :

عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث حلول عملية - أساليب وقائية ، مركز القرار للاستشارات، القاهرة ، 1997، ص6
* عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، ط 1. مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، . 2004 ص124 .

ثالثا : الحرب

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة.

و يرى غاستون بوتول بأن " الحرب صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة" ويشير إلى أن "الحرب هي صورة من صور العنف...وتتميز بكونها دامية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوانات بشرية لا تعدو أن تكون صراع أو تبادل تهديدات"¹

ويرى ريمون أرون أن " الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية"²

ويعرفها كوينسي رايت "اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة ."

ويرى هادلي بول أن " الحرب هي عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض."

ويرى بول أن العنف ليس هو الحرب ما لم ينفذ باسم وحدة سياسية، لأن أهم ما يميز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي، ويضيف بأن العنف المنفذ باسم وحدة سياسية ليس حربا ما لم يكن موجها ضد وحدة سياسية أخرى، فالعنف الذي تلجأ إليه الدولة كإعدام المجرمين أو قمع القراصنة ليس حربا أيضا لأنه موجه ضد الأفراد .

لقد ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فحددوا العنف في الحرب تحديدا كميًا، فقد اعتبر ديفيد سنغر وسمون أنه من بين شروط الحرب وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح.

وعليه فإن الحرب تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة، و بأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة. في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا، اقتصاديا أو إيديولوجيا

وعموما تمثل الحرب، التوتر والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع، تتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. فالنزاع يبدأ أول الأمر بالتوتر، ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو قصيرة المدى، والتي قد تقود إلى حرب محدودة ثم شاملة².

¹ بوتول غاستون، الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)، ترجمة عباس الشريبي. بيروت: دار النهضة العربية، 1983، ص 48-49

² جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية، موفم للنشر. الجزائر، 1999، ص 9

و يرى غانتمان أن النزاع يمر خلال تطوره بستة مراحل، وتكون أولى هذه المراحل في شكل حالة أو موقف يعبر عنه بشكل تنازعي. فيما تمثل المرحلة الثانية للنزاع رد فعل الأطراف على ادعاءات معلنة، وتظهر في شكل نزاع سياسي أو قانوني. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في انجرار الأطراف إلى تعقيد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بحيث ينشأ شكل من النزاع طابعه سياسي إعلامي دعائي، وهنا يدور الكلام عن قابلية هذا النزاع لتهديد السلم والأمن الدوليين. والمرحلة الرابعة تكون في شكل أزمة سياسية دولية، و تستخدم فيها الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل إيديولوجية واقتصادية وسياسية. وتمثل المرحلة الخامسة انتقال أحد الأطراف إلى استعمال القوة العسكرية بأهداف تظاهرية أو بنطاق محدود كحشد القوات المسلحة والتهديد باستعمال القوة. أما المرحلة السادسة والأخيرة فتتمثل في النزاع المسلح، أي لجوء الأطراف إلى استعمال القوة ضد بعضها البعض¹.

¹ محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)، دار هومة، 2003، ص110-111.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في النزاعات

تتفرد ظاهرة النزاع عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى أو الكثافة أو العنف.

وتؤثر في النزاع عدة عوامل على المستويين الداخلي والخارجي، ويقصد بالعوامل مجمل الشروط التي تتحكم في كافة أشكال التبادل بين الفاعلين، أو هي تلك العناصر المشكلة لبيئة النظام، وهي مصدر التدفقات التي تؤثر على مجمل الفاعلين الذين يدخلون في إطار هذا النظام.¹

أ - الإطار المحلي للظاهرة: الذي تتبع منه الظاهرة أو تقع في إطاره، ويشكل البيئة الداخلية لها، وهو بالغ الأهمية في فهم أي ظاهرة سياسية.

ب - الإطار الإقليمي للظاهرة: الذي ينتسب إليه الإطار المحلي ويؤثر فيه بدرجات متفاوتة، وقد يكون بالغ الأهمية ويفوق الأول في تأثيره على بعض الظواهر السياسية، وهو ما يعرف بالبيئة الإقليمية.

ج - الإطار العالمي للظاهرة: وهو الإطار الكلي الذي تحدث أو من المفترض أن تحدث في ظله الظاهرة السياسية، وأحيانا يكون هو الفاعل الأساسي، أما البقية فأهميتها أقل.

الفرع الأول : العوامل الداخلية

أولاً: العامل الجغرافي

ففيما يتعلق بالعوامل الطبيعية، فقد اعتبر ELLINGSEN،HUGE ان تراجع مستويات (خصوبة التربة واستنزاف الغابات) التصحر، وتراجع مستويات تساقط الأمطار لها علاقة بتفجير النزاعات¹ وهذا ما أكده باحثو المعهد الدولي لدراسات السلام في السويد ، إذ وجدوا روابط مباشرة بين تراجع الأداء البيئي وندرة الموارد وانتشار العنف في القرن الإفريقي وحوض النيل .

¹ ميرل مارسيل، سوسولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط. 1 القاهرة: المستقبل العربي، 1986 ، ص 145.

وحسب مارسيل ميرل فإن الاتكافؤ في توزيع الثروات الطبيعية يؤدي إلى الاتكافؤ في الفرص بين البشر، ويرجع ذلك إلى سببين: الأول طبيعة المناخ، التضاريس وطبقات الأرض والثاني هو دور العامل التاريخي في تقسيم الحيز إلى وحدات غير متكافئة ويشكل عدم التكافؤ هذا مصدرا دائما للتنافس والصراعات.

اما *Grunther Baechler* باحث في المعهد الفدرالي السويسري - فقد رفض وجود علاقة مباشرة بين ندرة الموارد و تفجير النزاعات، بل يرى أن هناك متغيرات سوسولوجية وسيطة هي المسؤولة عن ذلك
مثل:

-التهemis : إذ يتم تخصيص الموارد النادرة لمناطق دون أخرى.

-التمييز: السماح للنفاذ إلى تلك الموارد النادرة والتمتع بها لأفراد دون آخرين، وفق منطق الانتماء الإثني والديني، اللغوي، الجهوي، الإيديولوجي...

ثانيا: العامل الاقتصادي

إن من أكثر القضايا العلمية انتشارا في الدراسات التي تعنى بظاهرة الحروب هي قضية العلاقة بين السياسات العدوانية للدول وبين الحالة التي عليها اقتصادياتها.

فالاقتصاد يلعب دورا مهما في الحياة الدولية، والتاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة على النزاعات الناجمة عن منافسات اقتصادية :صراع من أجل السيطرة على الموارد الأولية، صراع من أجل الحصول على منافذ تجارية، صراع من أجل السيطرة على الأسواق.

وحسب روبرت مكنمارا- وزير الدفاع الأمريكي السابق -أنه خلال الفترة الزمنية الممتدة 1966 أن % 87 من الدول الأكثر فقرا و % 69 من الدول الفقيرة - بين عام 1958 و % 48 من الدول ذات الوضع الاقتصادي المتوسط شهدت أعمال عنف حادة .

واستنتج من ذلك العلاقة القطعية بين العنف والوضع الاقتصادي، وبالتالي إمكانية التنبؤ بأن العنف سيكون في الدول ذات الوضع الاقتصادي الأقر مقاسا بمستوى دخل الفرد.

وللعامل الاقتصادي تأثير بالغ الأهمية في النزاعات الداخلية، ذلك أن التنافس من أجل حيازة الموارد بكافة أشكالها يعد من أهم أسباب النزاعات العرقية .فالتوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية المحدودة،

الناج عن احتكار الجماعات المهيمنة لكل الامتيازات كالملكية والتوظيف ومخصصات التنمية، وحرمان الجماعات الأخرى وتهميشها يؤدي غالبا إلى الصراع العرقي.

3. العامل الديموغرافي :

يكتسي العامل الديموغرافي أهمية كبيرة من حيث مدى تأثيره على احتمال الحرب والسلام .

فقد اعتبر عالم الاجتماع الفرنسي - *Paul Ribot* - أن الحروب الحديثة هي عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وأن عنف هذه الحروب يتناسب طرديا مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب.

الأستاذ بجامعة تورنتو الكندية *Thomas Homer-Dixon* - ذهب الى ان تضافر ووفقا لعوامل منها تزايد عدد السكان، الذين يتقاسمون الحجم ذاته من الموارد قد يؤدي إلى تزايد مستويات الندرة، مما يضطر بعض المجموعات إلى الهجرة وبالتالي زيادة الضغط على الموارد في المناطق المستهدفة بموجات الهجرة، الشيء الذي يقود في النهاية إلى تصاعد الأصوات المناوئة للأجانب.¹

4. العوامل الفردية:

تشير العوامل الفردية إلى تلك المتغيرات التي تصف خصائص الأفراد، إنها تمثل السلوكيات، القيم والدوافع التي هي جزء من الرؤية العامة للأفراد تجاه العالم، والتي تحدد ردود أفعالهم تجاه الأحداث الاجتماعية المهمة.

وكمثال عن العوامل الفردية التي يمكن أن تؤثر في العلاقات الدولية هي السلوكيات تجاه الدول الأخرى (التي غالبا ما تقوم على تقاليد معينة)، سلوكيات تجاه المنظمات الدولية، أجهزة دولية معينة، سلوكيات عامة مرتبطة بإدراك الخطر، القيم والإيديولوجيات حول الحرب والعنف وحول طرق حل النزاعات والتسليم بعدم تجنبها²

¹ زقاغ عادل، مرجع سابق.

² Hoffmann Stanley, contemporary theory in international relations, fifth edition. United States of America: prentice-hall, Inc, June 1965. pp 212-213

ولقد ذهب ليدل هارت إلى أن الحروب هي نتيجة للانفعالات الإنسانية المتمثلة أساسا في الأحقاد والأطماع والنزوات، وأن تجنب الحرب لن يحدث إلا إذا تخلص الساسة من أحقادهم وأطماعهم ونزواتهم.

5 . العوامل السياسية:

تؤثر العوامل السياسية على احتمال الحرب أو السلام .ولعل أهم هذه العوامل هي طبيعة النظام السياسي، استقرار الحكومة، ووجود صراعات سياسية داخلية.

فطبيعة النظام السياسي تعد مصدرا مهما للاستقرار أو اللااستقرار في العلاقات الدولية.

ولقد أكد أغلب الباحثين أن النظم السلطوية هي سبب النزاعات، ذلك أنها تفتقد إلى الشرعية السياسية التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار وتفايدي الصراعات والانشقاقات الداخلية في المجتمعات البشرية.

فالشرعية السياسية هي الضامن لما أسماه الفيلسوف الألماني هيجل " الدولة المنسجمة"، أي الدولة التي

يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف، واحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تسوسهم، ويتم حل الخلافات فيها بقوة الإقناع أو القانون لا بقوة السلاح، إضافة إلى أن الشرعية هي شكل من أشكال القوة لأنها تكسب المجتمع تلاحما ومنعة ضد الأعداء .فعلى حد تعبير فاكلاف هافيل فإن الشرعية تمثل قوة الضعفاء، لذا فإن المجتمعات التي تحكمها سلطة استبدادية، فإن الصراع الدائر بين الطامحين إلى السلطة يضعفها فتكون أكثر عرضة للنزاعات.

وهذا ما أكده السكرتير العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير له عن إفريقيا قدمه إلى مجلس

الأمن في أبريل 1998 "إن طبيعة السلطة السياسية في كثير من الدول الإفريقية والنتائج الحقيقية والمتوقعة للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها في آن واحد تعتبر المصدر الرئيسي للنزاع عبر القارة"¹

ثانيا : العوامل الخارجية

لقد شككت العديد من الدراسات في العلاقة بين ميل الدولة لخوض الحرب من جهة وخصائصها البنوية وبيئة متخذ قرار الحرب فيها من جهة أخرى، فقد توصل *Geller* و *David Singe* إلى ضعف العلاقة بين خوض الحروب والظروف الداخلية للدول المتصارعة، مثل ضغوط سكانها، ومساحتها الجغرافية، ومستوى التنمية الاقتصادية فيها ، والمرحلة التي تمر بها في الدورة التجارية، وثقافتها الوطنية، وشكل

¹ محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق .ص 202 .

النظام السياسي فيها. وفي المقابل وجدوا علاقة بين احتمال انخراط الدولة في نزاع أو حرب مع دولة أخرى وعدة عوامل خارجية .

وتشمل العوامل الخارجية كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية وسلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية أو تجارية، وبمعنى آخر فهي تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها.

وتنقسم العوامل الخارجية إلى العوامل الإقليمية والعوامل الدولية، فعلى المستوى الإقليمي يمكن أن يكون التجاور بين الأطراف عاملا مهما في الصراعات وفي إمكان حلها ، فقد يكون التجاور سببا في نزاع ما، كما في نزاعات المصادر أو الحدود¹

ووفقا ل David Singer و Geller فإن هناك عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين أي دولتين وهي التجاور (أي وجود حدود مشتركة)، أو التقارب (مثل وجود مسطح مائي بينهما)، ومستوى التنمية الاقتصادية فيهما (أي أن إحداهما على الأقل غير متقدمة اقتصاديا)، والتوازن في قدراتهما مع صعود قوة إحداهما وتراجع قوة الأخرى (أي أنهما في دورة القوة وقد يتبادلان موقعيهما فيها).

أما على المستوى الدولي، فإن السمات المختلفة للنظام الدولي، وكذلك بنية النظام وطريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات أعضاء النظام .

فلقد لخص John Vasquez خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية، معتبرا أن الدول الأقوى في النظام هي الميل لخوض الحروب، فحين يتغير ميزان القدرات العسكرية سريعا بين الدول الكبرى المتعادية حتى تقترب من درجة التعادل، يزداد احتمال انجرارها إلى حرب . أما إذا اتفقت الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية والأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة، يقل نزوعها لخوض حروب ضد بعضها البعض.

¹ ياسين حمدان بن هلة، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، ترجمة سمير كرم، ط 1. بيروت :مركز دراسات الوحدة

ولقد اختلف الباحثون حول النظام الأكثر تسببا في النزاع. فقد اعتبر Karl Deutch و David Singer أنه كلما ابتعد النظام عن القطبية الثنائية في اتجاه التعددية، فإنه من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب.

وعلى خلاف ذلك اعتبر K. Waltz أن النظام الثنائي القطبية هو الأكثر استقرارا والأقل نزاعات. ويشير كمثال على ذلك إلى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى.

ولقد اعتبر David Singer و Geller أن نظام القطب الواحد، مع ضعف ذلك القطب وتراجع قوته ومكانته، وتذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي، وزيادة طول الحدود الدولية يزيد من احتمال وقوع حرب دولية.¹

¹ سالم أحمد علي، عن الحرب والسلام..مراجعة لأدبيات الصراع الدولي، السياسة الدولية ، العدد 170 ، 2007، ص

يعد الإطار النظري الهيكل الأساسي الذي يقوم عليه أي بحث علمي أكاديمي، و في بحثنا هذا تناولنا في الفصل الأول إطار مفاهيمي و نظري يقوم بتتبع و طرح جملة من التعاريف لضبط المفاهيم، و معالجة أهم النظريات المفسرة له . ثم تمت معالجة مفهوم الأمن الإنساني من خلال تبيين دلالاته الاصطلاحية و مضامينه النظرية، حيث أن الطرح النظري الجديد لمفهوم الأمن البيئي ضمن الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة أكسب التهديدات البيئية الطابع النظري المرتبط بضرورة التحرر من تهديد التحديات البيئية الجديدة مثل تغير المناخ و التدهور البيئي، و النزاعات الجديدة حول المصادر الطبيعية .

أما مفهوم الأمن الإنساني فهو يعكس حصيلة التحولات النظرية التي طالت المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية ، فهو يركز على الرؤية النقدية للأمن التي تعظم من أمن الفرد و تقوم على الانتقال من مستوى التحليل القائم على الدولة إلى مستوى التحليل القائم على الفرد.

الفصل الثاني:

واقـع النزاعات في دول القرن الإفريقي

في ظل التهديدات البيئية واليات

مواجهتها

تعد التهديدات البيئية و ما تشمله من تحديات مختلفة و متنوعة مثل تغير المناخ و تدهور النظم الإيكولوجية جراء موجات الجفاف المتكررة و التصحر و تدهور الأراضي الزراعية مصادر تهديد مضاعفة بالنسبة لدول القرن الإفريقي ، نظرا لما ينجم عنها من آثار سلبية بالنسبة لنواح عدة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو صحية الأمر الذي يسهم في خلق نزاعات وصراعات لها انعكاسات تتمحور في هشاشة الأنظمة السياسية والصراع حول الموارد الطبيعية، النزوح والهجرة التي تسببها ندرة الموارد بالإضافة إلى تزايد عمليات القرصنة الأمر الذي يستوجب آليات لمواجهة هذه التهديدات ويتجلى ذلك من خلال الدور المنوط بهيئة الأمم المتحدة ومختلف أجهزتها والتعاطي الإفريقي الإقليمي مع هذه التهديدات.

المبحث الأول: التعريف بللقرن الإفريقي

تشهد منطقة القرن الإفريقي على غرار الأقاليم الأفريقية مجموعة من التهديدات البيئية ، حيث أصبحت هذه التهديدات أكبر محفز لنشوب العديد من النزاعات في المنطقة والتي اثرت سلبا على تحقيق التنمية المستدامة لدول المنطقة بجميع أبعادها.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة القرن الإفريقي

تعد منطقة القرن الإفريقي من أكثر الأقاليم في أفريقيا التي شهدت مساحة كبيرة من الجدل نظرا للاضطرابات التي تخللتها من خلال حروب و ثورات و انقلابات، و تحظى دوله باهتمام دولي و إقليمي كبير نظرا للأهمية التي تتميز بها منطقة القرن الإفريقي ، وهو الأمر الذي أدى إلى تعدد التعاريف الخاصة بالمنطقة مما أضفى نوع من الصعوبة في تحديد الدول المكونة لمنطقة القرن الإفريقي. و فيما يلي سنتناول تصنيفات لمجموعة من التعاريف للمنطقة مع تسليط الضوء على محتوى كل من ها.

الفرع الأول : التعاريف الضيقة لمنطقة القرن الإفريقي

أولا: القرن الإفريقي هو ذلك الرأس النائي من اليابسة الناطح من البحر على شكل قرن يشق الماء شطرين: الشمالي منه هو البحر الأحمر والجنوبي منه هو المحيط الهندي وعليه فإن القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية يشمل كل من إثيوبيا والصومال و جيبوتي.¹

ثانيا: تضم منطقة القرن الإفريقي الدول الثلاث التالية الصومال و إثيوبيا و جيبوتي ، و تتبثق أهمية هذه المنطقة دوليا من حساسية موقعها الجغرافي ، فهي تتحكم في مدخل البحر الأحمر الذي يعتبر أحد طريقي نقل البترول من الجزيرة العربية إلى أوروبا و الولايات المتحدة مارة بقناة السويس كما تطل هذه

¹ - فارس مظلوم مكي عريم العاني، الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الإفريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية، العراق، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص17

² - جلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1985، ص 143.

المنطقة على المحيط الهندي. يقتصر هذا التعريف على ثلاثة دول فقط مع إبرازه الأهمية جيوسياسية للمنطقة.

ثالثاً: يرى هذا التعريف أن القرن الإفريقي يضم دول إريتريا وأثيوبيا والصومال وجيبوتي ، حيث يحده من الشرق البحر الأحمر ومضيق باب المندب والمحيط الهندي ، بينما يحده غربا السودان وجنوبا كينيا، ولذلك نرى أن هذا التعريف يعتبر القرن الإفريقي هي الدول التي تحاذي المحيط الهندي والبحر الأحمر ، وهي الدول التي تطل على الشكل الذي يشبه القرن ، حيث تم اختزال السودان وكينيا و أوغندا من هذا التعريف¹.

الفرع الثاني :التعاريف الواسعة لمنطقة القرن الإفريقي

أولاً: بخلاف التعريف الجغرافي الضيق للمنطقة الذي يشمل كل من الصومال، جيبوتي، إريتريا، و أثيوبيا هناك تعاريف أخرى سياسة تضيف للدول الأربعة سالفة الذكر دولاً أخرى مثل السودان، و كينيا، و أوغندا، و تنزانيا و غيرها. يرى هذا التعريف أن منطقة القرن الإفريقي تتميز بموقعها الإستراتيجي و الذي جعلها تتحكم في عدة منافذ بحرية هامة هي :البحر الأحمر و خليج عدن، و المحيط الهندي و بالتالي أصبحت المنطقة تتحكم في طرق التجارة الدولية و طرق نقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية ،كما تشتمل المنطقة على غالبية دول حوض النيل، و من ثم فهي تتحكم في منابع نهر النيل².

ثانياً: القرن الإفريقي هو ذلك القرن الناتئ في شرق القارة الأفريقية ، و الذي يضم كلا من الصومال، جيبوتي، أثيوبيا، و اريتريا، و يلحق به السودان و كينيا، و أوغندا تأثيراً و تأثيراً .

يكتسب القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية ، و تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية، و بالتالي فإن دوله تتحكم في طرق التجارة العالمية، كما أنها تعد ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه دول الخليج العربي

¹ - فارس مظلوم مكي عريم العاني، المرجع السابق الذكر، ص 17.

² - عزو محمد عبد القادر ناجي، "عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي: الجزء الأول"، تم تصفح الموقع يوم:

ثالثاً : وسع بعض الجغرافيين الرقعة التي يشملها هذا القرن لتضم كذلك كل من كينيا والسودان. بل الأكثر من ذلك أنه في عام 1981 م وجهت فرنسا الدعوة إلى كل من السعودية واليمن إضافة إلى دول القرن الإفريقي لحضور مؤتمر إقليمي يهدف إلى حل مشكلات المنطقة. يعني ذلك أن الدلالة السياسية لمصطلح القرن الإفريقي تتعدى حدود الدلالة الجغرافية حتى في معناها الواسع. و ربما يعزى ذلك ولو والذي يضم القرن (قوس الأزمة) جزئياً إلى أن هذه المنطقة تقع داخل الإقليم الذي أضحي يعرف باسم الإفريقي الخليج.

ويضم القرن الأفريقي كذلك المنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الأفريقي، وهي التي تتحكم بمضيق باب المندب ، وهي منطقة إستراتيجية بالنسبة لآسيا وأفريقيا¹.

التعريف الرابع: تستعمل بعض المنظمات الدولية تعبير "القرن الإفريقي الكبير". بعض المنظمات تستعمل السياسية مثل المفوضية الأوروبية و الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية إيغاد (IGAD) القرن الإفريقي للإشارة إلى الدول التالية: إثيوبيا، إريتريا، الصومال، جيبوتي، السودان، كينيا، وأوغندا. فالقرن الإفريقي في هذا التعريف يغطي مساحة قدرها أكثر من 5 ملايين كلم 2 و يشمل تقريبا 220 مليون نسمة.

اختلفت الآراء و تعددت التعاريف حول تعيين حدود منطقة القرن الإفريقي، فالجغرافيون و الأنثروبولوجيون يقصدون بالقرن الإفريقي أساساً المناطق التي يسكنها الصوماليون وإن تعددت أوطانهم في الصومال أو إثيوبيا أو كينيا أو جيبوتي، وبهذا المفهوم يحتل القرن الإفريقي البروز الإفريقي من أقصى شمال شرق أفريقيا ويغطي كل أراضي الصومال ونحو نصف جيبوتي وخمس مساحة إثيوبيا وكينيا . ويرجع إضافة السودان وكينيا لارتباطهما بموضوع الإغاثة التي وقعت في منطقة القرن الإفريقي ،بينما تستثنيها الكتابات العربية وتحديداً المصرية وتكتفي بذكر الصومال، - في الفترة 1980 - 1984 إثيوبيا، جيبوتي، إريتريا ،مرت منطقة القرن الإفريقي بتحويلات مستمرة ومتراكمة في خارطة الجغرافيا السياسية، فقد كان

¹ - جلال الدين محمد الصالح، "القرن الإفريقي : أهميته الإستراتيجية و صراعاته الداخلية" ، قراءات أفريقية ، العدد 01 ، أكتوبر 2004 ، ص100.

وبذلك تكون يعنى به القرن الذي يضم شعب الصومال، وقد توسعت رقعته ليشمل إريتريا وأثيوبيا وجيبوتي والصومال، وتوسع أكثر ليشمل أغلب دول شرق أفريقيا وإقليم البحيرات خاصة كينيا والسودان،¹ (The Greater Horn of Africa) فأصبح يطلق عليه القرن الإفريقي الكبير أو العظيم القوة وما يرتبط بها من توازنات وموازن تمثل أحد العوامل المهمة في توسيع الرقعة الجغرافية والمجال الحيوي والنفوذ والهيمنة وتنافس وصراع المصالح في هذه المنطقة.¹

المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة القرن الإفريقي

يكتسب القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية ، ومن ثم فان دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة.

كما أنها تعد ممرا مهما في تحركات عسكرية قادمة من أوربا ، أو الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه الخليج العربي . ولا تقتصر أهمية القرن الإفريقي على اعتبارات الموقع فحسب وإنما تتعداها للموارد الطبيعية، خاصة البترول الذي بدا يظهر في الآونة الأخيرة في السودان.

أضف إلى ذلك قربه من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية ومكوناتها الاقتصادية.

وتكتسب هذه المنطقة هذه الأهمية للأهداف التالية :

- تأمين استمرار تدفق النفط والغاز من الدول المنتجة في الخليج العربي
- تأمين طرق الملاحة العالمية بالمنطقة لصالح الغرب.
- تحقيق النفوذ الاقتصادي في المنطقة واستغلال الموارد الخام والثروات الطبيعية والوصول الى الأسواق العالمية ببسر وسهولة.

¹ عاصم فتح الرحمن، "تغير موازين القوى في القرن الإفريقي"، أفاق أفريقية، المجلد 11 ، العدد 2013، ص 165.

خريطة رقم 01 : دول القرن الإفريقي.



المصدر:خيري عمر ،تناقضات القرن الافريقي الكبير -اتجاهات التحالف والاستبعاد،تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/03/22

<http://arabic.alshahid.net/frominternet/20082>

المطلب الثالث : التهديدات البيئية بالقرن الإفريقي

مرت منطقة القرن الإفريقي بتحولات مستمرة ومتراكمة في خارطة الجغرافيا السياسية، مما أدى إلى عدم وجود تعريف جامع و شامل يحدد الحدود الجغرافية للدول المكونة للمنطقة، و نظرا لشمولية آثار التهديدات البيئية في القرن الإفريقي حيث جميع العناصر الأمن البيئي و النظم إيكولوجية في المنطقة تتعرض للتهديد ،فقد اخترنا في بحثنا هذا معالجة التعريف الجغرافي الذي يحدد الدول المكونة لمنظمة الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية أي الإيغاد (إثيوبيا،إريتريا، الصومال،جيبوتي،السودان،كينيا،و أوغندا)، نظرا لتشابك و ترابط التهديدات البيئية في القرن الإفريقي مع بعضها البعض.و تشمل التهديدات البيئية الرئيسية في منطقة القرن الإفريقي ما يلي:

الفرع الأول: التهديدات البيئية المتعلقة بالمناخ

أولاً : التغيرات المناخية

شهدت منطقة القرن الإفريقي في الفترة ما بين 1961- 2001 تناقص كبير في سقوط الأمطار و تغيرات واضحة في درجة الحرارة التي زادت شدتها في المناطق المرتفعة أكثر مما هي عليه فالمناطق المنخفضة، على سبيل المثال زيادة درجة الحرارة في منطقة كابال بأوغندا حيث قدرت الزيادل ب 2 درجة مئوية في العقود الثلاث الأخيرة ، و يحذر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من أن تتسبب ظاهرة الاحتباس الحراري في تراجع كل من الإنتاج الزراعي و إمدادات المياه، ارتفاع درجة الحرارة تسبب في الذوبان التدريجي لكل من جبال كينيا و **Ruwenzoris** في أوغندا.¹

و زادت معدلات الخسائر المادية و البشرية في القرن الإفريقي بسبب موجة الجفاف للفترة 2010-2011 و الراجع سببها إلى نقص تساقط الأمطار في كل من الصومال ، جيبوتي ، شمال كينيا و أثيوبيا، و قد عملت شدة الأعاصير على سحب الرطوبة بعيداً عن القرن الإفريقي في هذه الفترة حيث ترتفع درجات حرارة المياه فوق المحيط الهندي و في الوقت نفسه تكرر ظاهرة "النينا" .في كينيا سجلت درجات الحرارة في عام 2012 أعلى معدل منذ 13 سنة مما أقتضى أن تتخذ الحكومة ما يلزم لتأمين المياه و توفيرها لكل من البشر و الحيوانات .و واجهت جيبوتي نقصاً حاداً في المياه لدرجة جعلت واحد من 8 أفراد في حاجة إلى المعونة في 2011 في المقابل من المتوقع زيادة تساقط الأمطار في شرق أفريقيا .

¹United Nations Environment Programme, Africa Environment Outlook 2 :Our Environment Our Wealth , Nairobi, , Kenya, 2006 ,. P 65.

² هويدا عبد العظيم عبد الهادي، "القرن الإفريقي و محولات الإغاثة"، قراءات أفريقية، العدد 17 ،جويلية/سبتمبر 2013 ،

ثانيا : التلوث

غالبا ما تتركز المشاكل الناجمة عن التلوث منطقة القرن الإفريقي على الإدارة السيئة للنفايات، في المناطق الحضرية بسبب كل من الضغط السكاني العالي والأنشطة الاقتصادية ، أدى تلوث الأنهار الرئيسية في المنطقة إلى انخفاض في إجمالي التنوع البيولوجي .
من أهم الأنهار التي تعرضت إلى تلوث نذكر على سبيل المثال نهر نيروبي و نوجورو **Njoro** في كينيا، نهر أكافي و موجو **Mojo** في لثيوبيا، و نهر **Wabishebele** في الصومال و نهر النيل الأبيض في السودان.

تعاني السودان أيضا من مشكلة التلوث بسبب رمي المخلفات الصناعية في الأنهار و البحيرات، بإضافة إلى قرب المياه العذبة من البحيرات مما أدى إلى أن تتداخل المياه المالحة معها و هو الشيء الذي أدى إلى تملح المياه الجوفية مع صعوبة إستخدامها للشرب أو الزراعة أو الصناعة إلا بعد تحليلها.
يعد نهر النيل مصدر المياه والحياة لأغلب دول القرن الإفريقي التي تتشارك فيه من المنبع إلى المصب، خاصة أن منسوب المياه في هذا الحوض يتسم بالتذبذب وعدم الانتظام، وتتسبب الملوثات في أضرار طويلة الأمد وبالغة الخطورة بالنسبة للنبات والإنسان والحيوان على السواء، ويعد تسرب المياه الملوثة والملوثات الكيماوية المسرطنة إلى الأنهار من أهمها .وأهم مصادر التلوث في حوض النيل؛ التلوث الصناعي، والزراعي، وتلوث المياه بمياه الصرف الصحي، ولذا أكدت الأبحاث ضرورة أن تتشارك دول الحوض في سن القوانين من أجل المحافظة على حوض النيل ونظامه الايكولوجي.

ثالثا :الجفاف

يتأثر القرن الإفريقي بالجفاف والفيضانات، خاصة في مناطق جنوب إثيوبيا وجنوب الصومال وشرق كينيا اذ تعتبر الأمطار العامل المناخي الأكثر أهمية بالنسبة للعديد من بلدان القرن الإفريقي ،فالتقلب السنوي في سقوط الأمطار له تأثير كبير على الاقتصاديات الوطنية في المنطقة .فقد شهدت منطقة القرن الإفريقي خلال الألفية الماضية فترات طويلة من الجفاف ثم تلتها فترات من الفيضانات (بالتناوب)، و تعتبر هذه أحد الأسباب الدافعة إلى إنعدام الأمن الغذائي .في عام 2003 ، بلغت احتياجات إثيوبيا من المعونة الغذائية حوالي 1.34 مليون طن أي أكثر من نصف ذلك لتلبية الاحتياجات شرق أفريقيا.يمكن تعليل حدوث الجفاف بتعدي الإنسان على الطبيعة، وذلك نتيجة لإزالة الغابات والنباتات الطبيعية (التصحّر) مما يؤدي إلى قلة الإنتاج، ومن ثم قلة الرطوبة في الجو، وينجم عن ذلك ازدياد تبخر

مياه المطر، إضافة إلى أن الغطاء النباتي الذي يحمي التربة من الانجراف يؤدي الرعي الجائر إلى إزالته وتعرية التربة، الخطر الطبيعي الرئيسي الذي يؤثر في منطقة القرن الإفريقي هو الجفاف فهناك أجزاء كبيرة من المنطقة قاحلة أو شبه قاحلة ، كما أن منسوب الأمطار متدن ومتقلب وموزع بشكل غير متساوي، وعلى الرغم من تعاقب دورات الجفاف والفيضانات في السابق، فهناك أدلة تشير إلى أن المناخ يتجه إلى مزيد من التقلب وأن الظواهر المناخية تزداد قسوة.

و من الأسباب الرئيسية لحدوث الجفاف في القرن الإفريقي هي ظاهرة النينا و التي تشكل بآثارها عاملاً مساعداً في قلة الأمطار في القرن الإفريقي مما يؤدي إلى الجفاف في المنطقة . تحدث ظاهرة النينا عندما يبرد سطح الجزء الأوسط والشرقي من المحيط الهادي -أكبر مسطح مائي في العالم -و يمتد تأثيرها المناخي إلى مناطق أخرى من العالم ، و بفعل نشاط الأعاصير الحادث فوق المحيط الهندي تُسحب الرطوبة بعيدا عن منطقة القرن الإفريقي، وقد سجلت ظاهرة النينا أشد قوة لها على الإطلاق في عامي 2010-2011 مما جعل أجزاء من القرن الإفريقي تواجه أشد فترة جفاف لها منذ ستين عاما¹ .

الفرع الثاني : التهديدات البيئية المتعلقة بنضوب الموارد الطبيعية

اولا : إزالة الغابات

تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من خمس الأراضي في منطقة القرن الإفريقي تغطيها الغابات و توفر الغابات في المنطقة تشكيلة واسعة و قيمة للغاية من الخدمات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية .و تعتبر إزالة الغابات العامل الرئيسي الذي ساهم في تدهور المناخ في الفترة ما بين 2000 و 2005 انخفض الغطاء الحرجي في منطقة القرن الإفريقي بنحو 1% سنويا. تؤدي العواقب السلبية لإزالة الغابات وتدهورها إلى التقلص هائل في الغابات يمكن أن يكون لها آثار مدمرة على رفاه النظم الإيكولوجية و البشر.حيث توفر الغابات موقلا للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية .تدمير موائل الغابات لأغراض زراعية، و احتياجات الطاقة و التجارة تعد واحدة من التهديدات الرئيسية للغطاء النباتي و التنوع البيولوجي في منطقة القرن الإفريقي.

¹ عبد الجليل زيد المرهون، "حتى لا ننسى أفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/12

الفصل الثاني: واقع النزاعات في دول القرن الإفريقي في ظل التهديدات البيئية واليات مواجهتها

إزالة الغابات يمكن أن تساهم في تغير المناخ عن طريق تغيير أنماط سقوط الأمطار، و يمكن أن تؤدي إلى انجراف التربة و التصحر، العديد من المناطق في القرن الإفريقي تأثرت بسبب إزالة الغابات ، مثل إثيوبيا (وأجزاء من الصومال أصبحت المناطق جرداء لا تصلح للعيش لكل من البشر والحيوانات مثال آخر هو الغابة ماو MAU).

ينخفض معدل التشجير في القرن الإفريقي بالمقارنة مع إزالة الغابات، حيث تعتمد الأسر الفقيرة على المنتجات الغابية من خلال بيع الفحم ، فحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فإن سكان الريف في جيبوتي يعتمدون على 15 % من دخولهم على بيع الفحم لأن الحصول على الكهرباء منخفض جدا، ولكن في المقابل يؤدي هذا الأمر إلى مشكلة بيئية حادة ،على سبيل المثال فقد فقدت إثيوبيا في المتوسط حوالي 140900 هكتار من الغابات سنويا. أي خسرت ما نسبته 18.6 % من غاباتها بين عامي 1990 و 2010 ، وهذه النسبة مرتفعة قد تؤدي إلى تحويل البلاد إلى أرض قاحلة. يعتمد معظم شعوب دول القرن الإفريقي على الطاقة الحيوية القائمة على الحطب كوقود رئيسي ، و تشير التقديرات أن ما يقارب 90% من إجمالي الطاقة الإستهلاكية في القرن الإفريقي هي من الطاقة الحيوية مع تقديرات متفاوتة 70 % في كينيا إلى 95 % في أوغندا، و هو الأمر الذي يمثل تهديدا حقيقيا لغابات مما زاد من انبعاث غازات أكسيد الكربون.¹

الجدول رقم 01: تغير الغطاء الغابي في دول القرن الإفريقي في الفترة

ما بين 2005-2000

إجمالي مساحة الأراضي	معدل التغير السنوي للغابات 2005-2000		الغطاء الغابي 2005		
	%	1000 مكتار	%	1000 هكتار	
2318	0	0	0.2	6	جيبوتي
10100	0.3-	4-	15.4	1554	إثيوبيا
100000	1.1-	141-	11.9	13000	اريتيريا
56914	0.3-	12-	6.2	3522	كينيا
62734	1-	77-	11.4	7131	الصومال
237600	0.8-	589-	28.4	67546	السودان
19710	2.2-	86-	18.4	3627	اوغندا
489376	0.94-	909-	19.7	96386	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات مختلفة.

¹ - رندا عطية سليمان، " المياه و قود حروب المستقبل"، قراءات أفريقية، العدد 2، سبتمبر 2005، ص 64.

ثانيا: إستنزاف الموارد المائية

تواجه معظم بلدان القرن الإفريقي تزايدا كبيرا في نقص المياه والطاقة الذي قد يؤدي إلى بروز اضطرابات اقتصادية خطيرة ليس فقط في القطاعات الفلاحة والرعية ولكن أيضا في قطاعات أخرى من الاقتصاد فلنومة المياه و الطاقة لا يقتصر على دولة معينة في القرن الإفريقي، فقد واجهت كينيا وإثيوبيا، و اريتريا ،والصومال والسودان وحتى أجزاء من أوغندا أيضا مشاكل حادة جراء الجفاف أدى إلى تدهور الموارد المائية.

وقد أثرت أزمة المياه في توليد الطاقة الكهربائية على نهر تانا في كينيا، فقد تسبب انخفاض مستويات المياه في السدود الخاصة بالنهر إلى انقطاع التيار الكهربائي. فخلال فترة 2009 شهدت إثيوبيا جفاف بحيرة **Haramaya** في منطقة **Oromiya**، كذلك جفت بعض المواقع إلى حد كبير في بحيرة ناكورو **Nakuru** و بحيرة نيفاشا **Naivasha**.

ثالثا :خسارة التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي

تمثل خسارة التنوع البيولوجي و تدهور الأراضي إلا تحصيل حاصل لإزالة الغابات و الإجهاد البيئي، و الرعي الجائر بإضافة إلى الجفاف وتغير المناخ.و تشهد الأرصدة السمكية في القرن الإفريقي انخفاضا واسعا نتيجة الصيد الجائر غير القانوني الممارس في خليج عدن و المحيط الهندي من قبل الأساطيل الأوروبية و الأمريكية و الآسيوية، كذلك الصيد الجائر الممارس من قبل الصيادين في أوغندا و كينيا في بحيرة فكتوريا.

تدهور الأراضي هي واحدة من أكثر قضايا بيئية التي تهدد المنطقة.يشير إلى فقدان وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة ،وفقدان قدرتها على توفير السلع أو الخدمات 65 .% من الأراضي في منطقة القرن الإفريقي يمكن وصفها بأنها " الأراضي الجافة ".مظاهر التصحر تشمل تملح التربة، تآكل التربة بفعل الفيضانات و الرياح .و يرتبط تدهور الأراضي ارتباطا وثيقا بإزالة الغابات وتدهورها.و هي واحدة من أكثر قضايا البيئية الخطيرة التي تهدد المنطقة.يؤدي فقدان وتدهور الأراضي إلى انخفاض إنتاجية الأراضي وفقدان قدرتها على توفير السلع أو الخدماتفي الصومال أدى الإفراط في الرعي إلى تدني خصوبة المراعي و التي تمثل ما يقارب نحو % 70 من المساحة الإجمالية للصومال.

المبحث الثاني : انعكاسات التهديدات البيئية على النزاعات في القرن الإفريقي

يمثل إقليم القرن الإفريقي مركبا صراعيا من النزاعات ، فهناك ارتباطات وتأثيرات متبادلة بين الصراعات وبؤر التوتر التي يشهدها الإقليم، فالي جانب الصراعات الحدودية تشهد دول المنطقة العديد من الحروب الأهلية التي هي نتاج لمجموعة معقدة و مترابطة من العوامل مثل سوء الإدارة، وانعدام الديمقراطية واحتكار السلطة السياسية من قبل الأفراد أو الجماعات العرقية، وسياسات الإقصاء والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر، بالإضافة إلى ذلك، لعب التدهور البيئي ونُدرة الموارد دورا هاما في دعم ودفع الصراعات في المنطقة.

المطلب الأول: هشاشة دول القرن الإفريقي

بلا شك ان للتهديدات البيئية في دول القرن الإفريقي تأثير على الاستقرار السياسي داخل دوله خاصة من جراء موجات الجفاف المتكررة التي اجتاحت المنطقة سنوات 1991 الى غاية 2001 وهذا كان له تأثير في غياب الحكم الرشيد وآليات الرقابة الديمقراطية لضمان أن يتم إنفاق الأموال التي تهدف إلى التكيف مع المناخ و مواجهة التحديات البيئية بحكمة، فعلى سبيل المثال، أدى استمرار الصراع في الصومال في ظل انهيار الدولة و السلطة المركزية إلى فقدان العديد من الأقاليم في الصومال القدرة على مواجهة الكوارث خاصة المجاعة جراء الجفاف .

حيث لا تستطيع الحكومة الانتقالية في الصومال التعامل مع المحنة الإنسانية في المنطقة أو الحد من اتساع رقعة المجاعة، و اتهمت حركة شباب المجاهدين في الصومال بمسؤولية عرقلتها لعمل منظمات الإغاثة الإنسانية خاصة لبرنامج الغذاء العالمي أو منعها من التواجد في المناطق التي تسيطر عليها مما ساهم في تزايد معدلات المجاعة¹ .

هذه الأوضاع أدت إلى المزيد من التعقيد في الأوضاع السياسية في الصومال خاصة في ظل تأزم الصراع بين الحكومة الصومالية و حركة شباب المجاهدين و الخلافات داخل الحكومة نفسها

¹- أميرة محمد عبد الحليم ، " العودة إلى القرن الإفريقي : الأبعاد السياسية لانتشار المجاعة في الصومال" ، السياسة الدولية، المجلد 46 ، العدد 186 ، أكتوبر 2001 ، ص 11 .

الفصل الثاني: واقع النزاعات في دول القرن الإفريقي في ظل التهديدات البيئية واليات مواجهتها

وفي ظل عدم وجود حكومة مركزية، والحرب الأهلية المستعرة، دخلت البلاد في دوامة من الفوضى تجاوزت عشرين عاما.¹

فانتهز بعض التجار هذه الحالة وقاموا بقطع الأشجار وإزالة الغابات بآلات المتطورة والسريعة، وانتعشت على إثر ذلك تجارة الفحم و تصديرها إلى الخليج لا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة. هذه العوامل السابقة الذكر جعلت من الصومال صحراء قاحلة ، و دولة هشة و فاشلة في إدارة أزماتها. وتجدر الإشارة أن هذه المنطقة تتخللها العديد من النزاعات المماثلة للنزاع في الصومال والتي شهدها القرن الإفريقي من نهاية الخمسينيات حتى الآن : مثل الحرب الإثيوبية الاريترية (1998-2000) الحرب الإثيوبية الصومالية (1964-1977 ، 1978-2006-2009) الحرب الصومالية الكينية سنة 1963 والحرب التنزانية الأوغندية (1978-1979) .

غير ان هشاشة دول القرن الافريقي جراء التهديدات البيئية تتجلى في عدة مظاهر سواء اقتصادية ، اجتماعية ، صحية ،غذائية.

ففي المجال الاقتصادي يواجه هذا القطاع تحديات عديدة من بينها الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات المرتبطة بالمناخ ، مما يتسبب في خسائر هائلة على المجتمع الزراعي والرعي، بحيث أنه من المتوقع أن يكون من بين الضحايا الرئيسية لتغير المناخ حوالي 25 مليون نسمة من الرعاة الذين يعيشون في منطقة القرن الأفريقي مع الاخذ بعين الاعتبار فقدان الأصول الرئيسية من الثروة الحيوانية حسب مكتب الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة فإن الجفاف تسبب في نفور حوالي % 60 من الماشية في أثيوبيا، أما في جيبوتي فقد انخفضت الثروة الحيوانية خلال السنوات الخمس.

في 2002 تسببت ندرة المياه في الصومال إلى خسائر في الثروة الحيوانية قدرت % 40 من الماشية الأخيرة إلى 50 و من 10-15 % من الماعز و الخراف حسب ما صدر عن منظمة الفاو .
تضررت اقتصاديات دول القرن الأفريقي أثناء الأزمة الغذائية لعام 2011 ، حيث شهدت المنطقة ارتفاعا هائلا في أسعار المواد الغذائية و أسعار الوقود بشكل غير عادي.²

¹ - توفيق المدني ،تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2012، ص

² . United Nations Environment Programme, Africa: Atlas of Our Changing, Environment

بناء على ما ذكر سابقا فإن الواقع الاقتصادي لدول القرن الإفريقي قد مر بمرحلة من التراجع والتدهور جراء التهديدات البيئية و التي على رأسها الجفاف و تغير المناخ، حيث تأثر القطاع الزراعي بشكل كبير مما أدى إلى تراجع الدخل القومي للدول المنطقة وعرقلة دفع عجلة التنمية المستدامة.

جدول رقم 02 : يوضح تأثير قطاع الزراعة و الرعي في القرن الإفريقي .

	Land area		Share of land area			Arable land	
	total	agricultural	permanent crops	arable	pasture	hectares per person	growth (p.a.)
	million ha	%	%	%	%	ha/person	%
	2009	2009	2009	2009	2009	2009	1970-2009
Djibouti	2.3	73.4		0.1	73.3	0.0	-2.5
Eritrea	10.1	75.2	0.0	6.8	68.3	0.1	
Ethiopia	100.0	35.0	1.0	13.9	20.0	0.2	
Kenya	56.9	48.1	1.1	9.5	37.4	0.1	-2.1
Somalia	62.7	70.2	0.0	1.6	68.5	0.1	-2.2
Sudan (former)	237.6	57.5	0.1	8.5	49.0	0.6	-1.4
Uganda	20.0	69.9	11.3	33.0	25.6	0.2	-1.7

Source : Food and Agriculture Organization of The United Nations, FAO Statistical Yearbook 2012 Africa, OP.Cit, P34.

و قد يكون للتهديدات البيئية مظاهر مضاعفة التهديد بسبب ضعف الدول و المؤسسات الفاشلة التي لا ضمان لها بتحقيق أمنها الإنساني خاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة و الفقر و اللا مساواة في القدرة على الحصول على الموارد، ويندر بها كل من الأمن الغذائي و الأمن الصحي نحو الانحدار، و ما دامت المشكلات البيئية تتجاوز الحدود الوطنية فلا بد من معالجتها بتطبيق مقاربات و إجراءات يتم تبنيها على المستوى الإقليمي و أحيانا العالمي.

المطلب الثاني : الصراع حول الموارد الطبيعية

يأتي الصراع حول الموارد الطبيعية في دول القرن الإفريقي وسيادة نمط متحيز لتوزيع الموارد في مقدمة الأسباب الكامنة وراء اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في القارة الإفريقية.

لذا تعد هذه المنطقة مجالاً خصباً لدراسة العلاقة بين العوامل البيئية والموارد الاقتصادية من جهة والصراعات والحروب الأهلية من جهة أخرى؛ فمن الثابت وجود العديد من الدلائل التي تشير إلى تركيز اندلاع الصراعات الأهلية في الأقاليم الغنية بالثروات الطبيعية، كما أن معدل تكرار حدوث صراعات في هذه الأقاليم يكون أكبر من نظيره في الأقاليم الأخرى التي تفتقر إلى الثروات الطبيعية، كذلك تكون الصراعات هذه الأقاليم أوسع نطاقاً وأكثر حدة مقارنة بالصراعات التي قد تندلع في الأقاليم الأخرى. قد تلعب التهديدات البيئية مثل تغير المناخ و شح الموارد الطبيعية دوراً في تأجيج الصراعات الداخلية، و قد يؤدي الشح المتزايد في الموارد الزراعية و المائية ، و الموارد الطاقوية إلى اضطرابات دولية، فالموارد الطبيعية هي السبب في % 40 من الحروب الأهلية التي اندلعت على مدى الأعوام الستين الماضية، فمنذ 1990 نشب 18 صراعاً على الأقل بسبب استغلال الموارد الطبيعية و موارد بيئية أخرى.

ويسعى الرعاة إلى التكيف مع انعدام التوازن البيئي هذا من خلال التنقل، وتبدأ العلاقة بين الرعاة والمزارعين بالتأزم خاصة خلال فترات الجفاف، وتتجه إلى التدهور. في الماضي، كان بالإمكان التخفيف من الضغوط البيئية والتوترات الاجتماعية لأن الأرض كانت متوفرة بكثرة نسبياً وكان بإمكان الرعاة الانتقال إلى مناطق جديدة، ولكن مع بروز الحدود الاصطناعية التي تحد من تحرك الرحل، والازدياد الكبير في عدد السكان والماشية، وتوسع رقعة الزراعة الآلية في الأراضي المتاخمة، قلّت خيارات التنقل إلى حد كبير، مما زاد إمكانية نشوب نزاعات بين الرعاة والمزارعين.¹

من جانب آخر يؤدي تدهور البيئة أيضاً إلى تغذية نار التنافس بين الرعاة والمزارعين، ويقف وراء ذلك عاملان أساسيان ، من جهة الإفراط في الرعي وفي أعداد الماشية مما يستنزف المراعي، ومن جهة أخرى توسع رقعة الزراعة التقليدية الآلية إلى أراض هاشية غالباً ما تتعدى على ممرات هجرة المواشي مما يؤدي إلى زوال مفرط للنبات والغابات، وتؤدي هذه الضغوط مجتمعة إلى تفاقم التصحر وتآكل التربة

¹حسن برتو، الأثار البيئية للحروب والنزاعات، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/02/10

الفصل الثاني: واقع النزاعات في دول القرن الإفريقي في ظل التهديدات البيئية واليات مواجهتها

واستنزافها. ومع تدهور قاعدة المورد الطبيعي وتضاؤله، يتزايد الطلب على المراعي والمياه التي تزداد ندرة، بسبب معدلات النمو المرتفعة للبشر والماشية.

هذه الصراعات تحدث بشكل رئيسي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة على سبيل المثال لعبت دورا كبيرا في أصول النزاعات حول الموارد في شمال أوغندا بكراموجا الحدودية مع كينيا . وكذلك العنف في دارفور نتيجة لعدد من العوامل والأسباب، فإن مظاهر العنف القبلي في دارفور في غرب السودان قد تطورت منذ منتصف الثمانينات وبلغ ذروته في النصف الأول من التسعينات وتطورت من ظواهر اجتماعية سلبية، مثل ظاهرة النهب المسلح إلى صراعات بين الرعاة والمزارعين حول الموارد الطبيعية ثم إلى نزاع سياسي في مواجهة الدولة ثم إلى تكوين ميليشيات قبلية مسلحة ضد الدولة ، وصلت إلى حدة الصراع العرقي بين القبائل العربية والقبائل الأخرى، مما أدى إلى تفتت النسيج الاجتماعي والتعايش وأصبحت مشكلة قومية وإقليمية. وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تقسيم السودان عام 2011 و تأسيس دولة جنوب السودان.

ويعد الماء من أهم الموارد التي يشوب النزاع بشأنها خاصة في حالات الندرة ويعتبر نهر النيل من أكبر إمدادات المياه للملايين من الناس في القرن الإفريقي، حيث أن هناك مشاريع لتخصيص المزيد من المياه للزراعة المروية في أوغندا و إثيوبيا لتحل محل الزراعة البعلية وهو ما يثير مقاومة كل من دول المصب السودان و مصر ، كذلك بناء السدود في أوغندا و إثيوبيا للاستفادة من الطاقة الكهرومائية يثير حفيظة كل من مصر و السودان اللتان تريدان الرجوع إلى الاتفاقيات الاستعمارية القديمة التي تقوم على توزيع مياه النيل حيث هددت مصر بالحرب في حالة انتهاك هذه الاتفاقية. فمثلا من نتائج مشروع بناء سد النهضة أو الألفية الأثيوبي على الحدود الإثيوبية مع السودان فقدان كل من مصر و السودان لكمية كبيرة من مياه النيل الأزرق و التي تتراوح ما بين 5 و 25 مليار متر مكعب مما قد يزيد من التوتر السياسي بين مصر و إثيوبيا بسبب المشروع.¹

مما سبق يمكن التركيز بصفة رئيسية على أن الإمكانيات التي تتمتع بها منطقة القرن الإفريقي وموقعه الجغرافي تجعله محط اهتمام وتدافع خارجي خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والصين مما أدى التصادم بين هذه القوى سعيا منها لاستنزاف الثروات والموارد الأولية ما ظهر منها وما خفي خاصة مع الاكتشافات الجديدة للنفط في السودان .

¹ - عباس شراقي، " بين الجيولوجيا و السياسة: رؤية فنية لسد الألفية الإثيوبي"، السياسة الدولية، المجلد 46 ، العدد 185 ، جويلية 2011 ، ص 149 .

خريطة رقم 03 : الصراع حول مياه حول النيل .



المصدر : -----،صراع على النيل، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/04/22

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=732167&issue-no=12615#.VzS5IYggXIW>

المطلب الثالث : القرصنة البحرية

جاء تعريف القرصنة البحرية في نص المادة 15 من الاتفاقية الدولية لأعالي البحار الموقعة في

جنيف

التي تنص على ما يلي:

- تكون القرصنة من أي عمل من الأعمال التالية:

1- أي عمل غير مشروع من أعمال العنف أو حجز الأشخاص، أو السلب يرتكب لأغراض خاصة بواسطة ملاح، أو ركاب سفينة، أو طائرة خاصة يكون موجهاً
أ- في أعالي البحار ضد سفينة أخرى، أو طائرة، أو ضد الأشخاص، أو الأموال في السفينة ذاتها، أو طائرة ذاتها.

ب- ضد سفينة، أو طائرة أو أشخاص أو أموال في مكان يقع خارج نطاق الاختصاص الإقليمي لأي دولة من الدول.

2- أي عمل يعد اشتراكاً اختيارياً في إدارة سفينة أو طائرة مع العلم بأن السفينة أو الطائرة تمارس القرصنة.

3- أي من أعمال التحريض أو التسهيل عمداً لأي من الأعمال التي ورد وصفها في الفقرة 1 أو من هذه المادة.¹

قد باتت القرصنة البحرية في القرن الإفريقي تمثل تهديداً مباشراً على مصالح العديد من الدول وقد زادت القرصنة على السواحل الصومالية لدرجات خطيرة، وأصبحت تهدد بعرقلة التجارة العالمي كما ان إن خواص الإستراتيجية لموقع الصومال ظلت على مر التاريخ عامل جذب لقوى مختلفة متصارعة انغمست في منافسات وصراعات ومنازعات في إطار سعي كل منها إلى تحقيق أهداف إستراتيجية وعسكرية لبلادها.

فالصومال يتميز بموقع جيوبوليتيكي فريد، فهو متاخم لكل من منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي، كما يقع نقطة لقاء قارتي إفريقيا من الغرب وآسيا من الشرق، ويشرف على البحر الأحمر ليربط البحر العربي والمحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط بواسطة مضيق باب المندب، وهذا الموقع ربط آسيا بإفريقيا عن طريق الموجات البشرية الزاحفة من شبه الجزيرة العربية.²

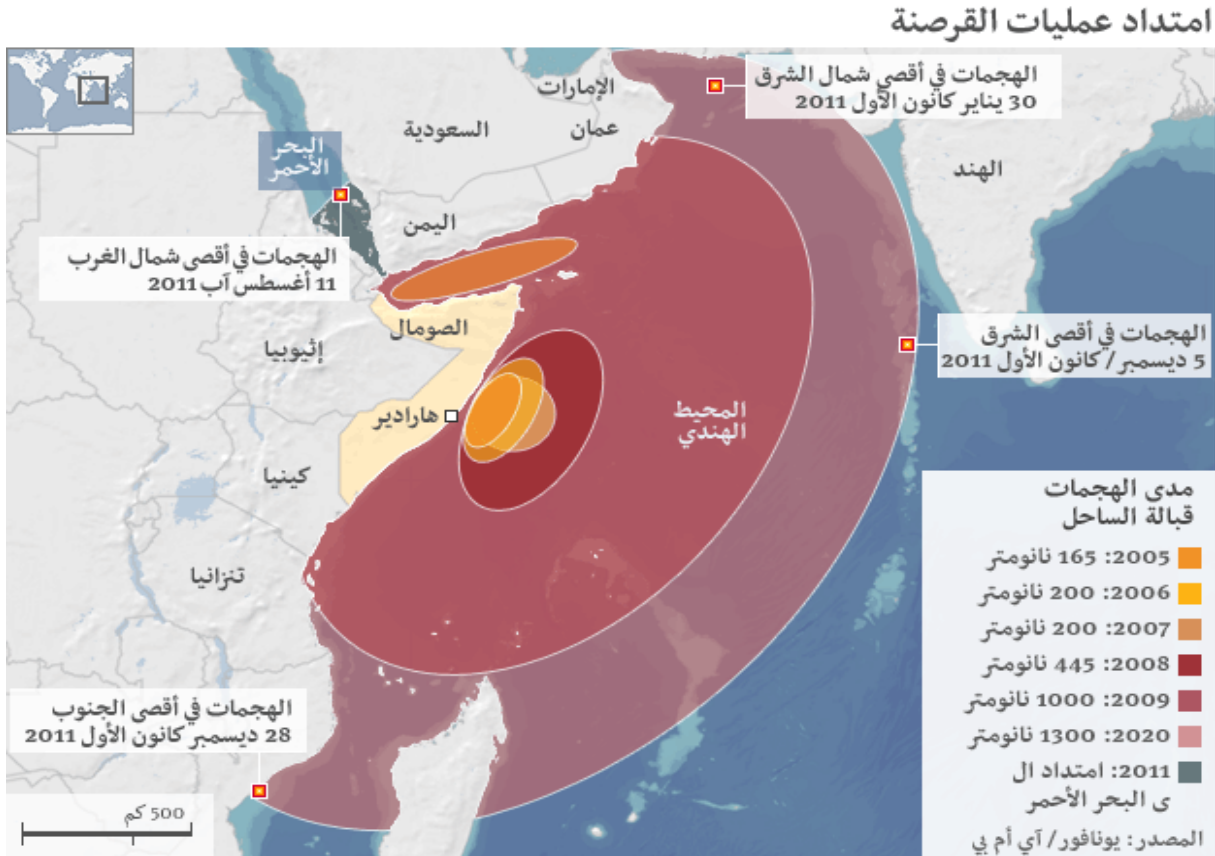
¹ Johann Hari, "You are being lied to about pirates", Accessed 2016/04/22

<http://www.independent.co.uk/voices/commentators/johann-hari/johann-hari-you-are-being-lied-to-about-pirates-1225817.html> .

² محمد صفوت الزيات، القرصنة في القرن الأفريقي: تنامي التهديدات و حدود المواجهة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010، صص 36-37

الفصل الثاني: واقع النزاعات في دول القرن الإفريقي في ظل التهديدات البيئية واليات مواجهتها

ولمدة طويلة ظلت القرصنة مشكلة تقتصر على مضيق ملقا بين اندونيسيا وماليزيا ولكنها الآن أصبحت تحمل خطورة متزايدة في منطقة خليج عدن بسبب هشاشة الدول الإفريقية المطلة عليه. وشهد عام 2008 تصاعدا في القرصنة الصومالية لتحضي باهتمام صناع القرار، وذلك بعد عمليات الاختطاف التي شهدتها المنطقة دراسات افريقية.



خريطة رقم 04 : امتداد عمليات القرصنة على السواحل الصومالية.

المصدر : بي بي سي : الصومال لماذا يتعين على العالم ان يقدم يد المساعدة ،

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/02/120221_somalia_help.shtml#p

[age-top](#)

تعود الأسباب الرئيسية التي دفعت بالصيادين الصوماليين إلى القرصنة البحرية إلى عدة عوامل من أهمها الصيد الجائر الذي مورس من قبل السفن دول الإتحاد الأوروبي وآسيا، حيث استغلت هذه السفن ضعف مؤسسات الدولة الصومالية و معاناتها من الحرب الأهلية منذ 1991 و قامت بالعديد من عمليات الصيد غير المشروع ، و لم تكتفي شركات الصيد غير القانوني باستغلال الثروة السمكية فقط بل ساهمت كذلك في تدمير النظام البيئي باستخدام تقنيات حصاد غير قانونية و مدغمة مرة مثل الشبكات المعدنية و المعدات المحظورة و المواد الكيماوية من أجل الحصول على أكبر كمية من الصيد في أقصر وقت ممكن بالإضافة إلى ما سبق قامت السفن الأجنبية بإغراق النفايات الكيماوية السامة و دفن المخلفات النووية في المياه الإقليمية للصومال مما أدى إلى تلوث الشواطئ و تهديد العديد من الأنواع البيولوجية البحرية.

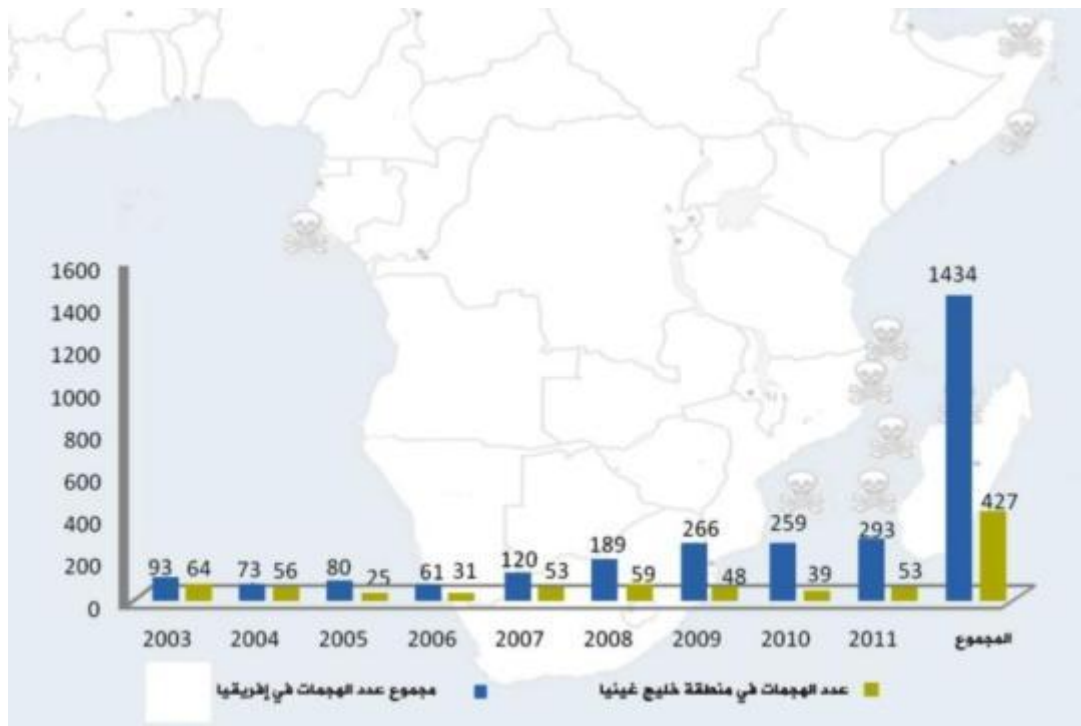
و يرى الباحث و المستشار الدولي **Waldo Abshir** في الموارد البحرية أن عائدات صيد الأسماك غير المشروعة التي تأخذ من الصومال تقدر بحوالي 450 مليون دولار سنويا ، و هو أكثر مما يمنحه الإتحاد الأوروبي من مساعدات للصومال، فهذا المال بالنسبة إليه كان من الأفضل استغلاله لتطوير الصومال و تنمية شعبها .

كل هذه العوامل السابقة الذكر دفعت بالشباب الصومالي نحو القرصنة البحرية على السفن¹ و ناقلات النفط الأجنبية ، لأن المجتمع الدولي عمل على حجب الرؤية عن التلوث البحري الحادث في الصومال، و ممارسات الصيد الجائر الذي أنهك الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى عدم وجود بدائل اقتصادية للصوماليين الذين دمرت الحرب الأهلية مصادر عيشهم و تسبب الجفاف بفقد و هجر أراضيهم و بالتالي فإن رد فعل الصوماليين من خلال السلب و القرصنة كان مدفوعا بعدة عوامل من بينها التلوث البيئي و الصيد الجائر، من جانب آخر لا يمكن تجاهل التهديدات البيئية التي تتسبب فيها أعمال القرصنة، حيث أن المسارات البحرية عبر خليج عدن تمثل حساسية خاصة باعتبار عبور ناقلات النفط العملاقة و السفن التجارية الحاملة للمواد الكيماوية الخطيرة و التي من المحتمل أن يتسبب تسرب حمولاتها في كوارث بيئية بحرية يصعب تصور حدودها، حيث أن أي كارثة بيئية في هذا الخليج ستؤدي إلى تفاقم الأوضاع المتردية أصلا سواء على مستوى أنشطة النقل البحري أو على مستوى الوضع الإنساني في المنطقة، ذات الحمولة البالغة **Takayama** فعلى سبيل المثال فإن حادثة الهجوم على ناقلة النفط اليابانية تاكاياما 150 ألف طن كان بمثابة تهديد حقيقي للأمن البيئي في المنطقة، حيث قام القراصنة بإصابتها بقذائف صاروخية مما نجم عن ذلك تسرب بعض الزيت إلى المياه قبل احتواء الأمر

¹ محمد صفوت الزيات، المرجع السابق، ص 50.

كرد فعل من قبل المجتمع الدولي صاغ مجلس الأمن الدولي عدة قرارات لإدانة القرصنة و وقفها في المياه الصومالية، و هما القراران 1816 و 1838 ، و لكن كلا القرارين تجهلا أنه من الصعوبة التمييز بين سفن الصيد و سفن القرصنة و بالتالي فإن مجتمع الصيد في الصومال مهدد بخسارة مصادر الرزق نظرا للخوف الناجم عن القوات البحرية الدولية، في المقابل تتم حماية السفن الأجنبية التي تمارس الصيد غير المشروع .

شكل رقم 03 : وضح هجمات القرصنة في منطقة خليج غينيا مقابل الهجمات في بقية المياه الأفريقية بين عام 2011-2003



المصدر : فريدم أونوها، القرصنة والامن البحري في خليج غينيا، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/04/25

<https://sh22y.com/news-66079.html>

المطلب الرابع: الهجرة والنزوح

يؤدّي العامل المناخي دورًا رئيسًا في انعدام التوازن البشري. فالتصحّر، والفيضانات والنقص في المساحات المزروعة أو المسكونة، تساهم في زيادة الاختلال بالتوازن وتولّد المزيد من اللاجئين أو ما يسمى اللجوء المناخي، ومن المتوقع أيضًا أن تؤدّي هذه المتغيرات البيئية إلى مواجهات أو صدامات داخلية بين مكّونات المجتمع الواحد، وخصوصًا بين الجماعات الإثنية أو القومية أو الدينية، كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول وبالتالي فإن الهجرة البيئية هي إحدى الصلات الأكثر وضوحًا بين التغيّر المناخي والنزاعات.

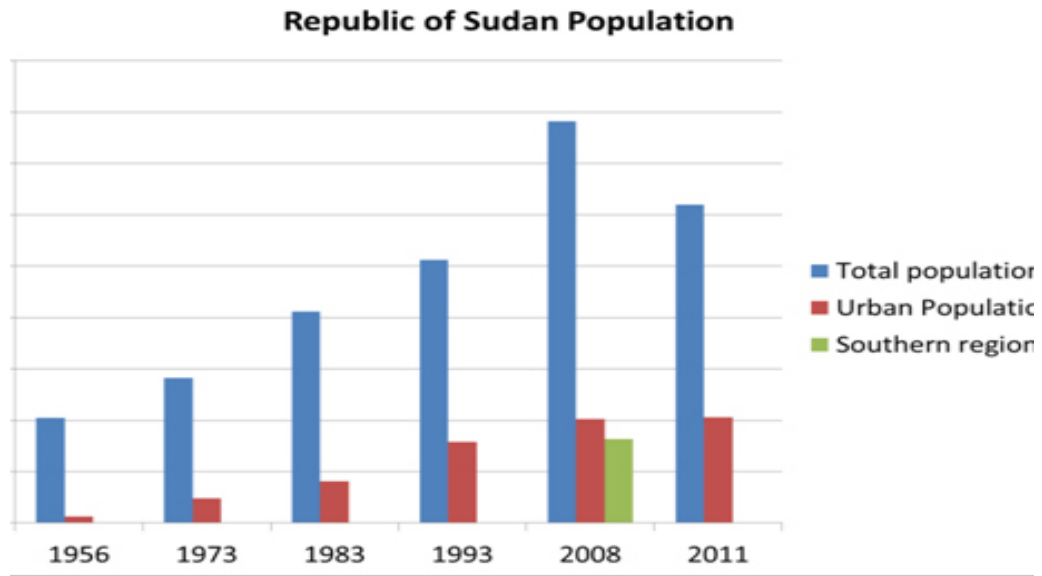
قد تقود الضغوط البيئية إلى الهجرة على نحو غير مباشر، فندرة المياه والمنافسة عليها، قد تقود إلى نزاع بين الأقاليم في الدولة الواحدة ما يزيد نسبة النزوح عن تلك الأقاليم. على سبيل المثال، يتأثر الناس العاملون في الزراعة بنتيجة الفيضانات والجفاف أكثر من سكان المناطق الحضرية، ما سوف يؤدي إلى اللامساواة في المداخل داخل المجتمع الواحد فضلًا عن تعدّد أوجه الحرمان لدى الشرائح الفقيرة. بالإضافة إلى ذلك، إذا ما تركّز بعض المجموعات الإثنية في الأقاليم المعرضة لتداعيات التغيّر المناخي، ستطالب تلك الأقليات بالتعويض أو بإصلاح الخلل المتفاقم على صعيد المساواة مع غيرها. فالتنوعات الإثنية لا تقود غالبًا إلى النزاعات إلا في حال اقترانها بلا مساواة داخلية، بالنتيجة، إن ندرة الموارد كالمياه والغابات والأراضي الخصبة قد تقود إلى نزاع «مالتوسي» بين السكان المتنافسين على الموارد المحدودة نفسها. في المقابل، هناك الكثير من الأدبيات في علم السياسة والاقتصاد لا تعطي تلك التطلّعات الكثير من الوزن في نشوب النزاعات. إن التطلّعات والتنافس على الموارد، بالإقتران مع الإفتقار إلى المؤسسات التمثيلية وآليات إعادة التوزيع الاقتصادية وقدرة الدولة الضعيفة على ردع العنف، تشكّل أبرز الدوافع لاحتمال نشوب النزاع.

في نهاية 1991 قدر عدد ضحايا حرب الصومال بحوالي 20 ألف شخص و نحو 600 ألف لاجئ إلى الخارج و بضع المئات من الألوف نزحوا من مناطقهم إلى أماكن أخرى في الداخل بحثًا عن الأمان، في هذه الفترة عرفت الصومال الجفاف و موجات من المجاعة هددت ما يقارب 4,5 مليون شخص و مليون طفل بالموت جراء نقص التغذية، و نفوذ نحو 40 % من الماشية التي تشكل مصدر عيش

الفصل الثاني: واقع النزاعات في دول القرن الإفريقي في ظل التهديدات البيئية واليات مواجهتها

الملايين من الناس، بالإضافة إلى عرقلة عمل المجتمع الزراعي الصومالي، عادة ينتقل الرعاة في القرن الإفريقي من منطقة إلى أخرى بحثاً عن المرعى وكذلك بحثاً عن الماء لماشيتهم فهم يتنقلون مع ماشيتهم جراء موجات الجفاف، لذلك فإنه كلما حدث إجهاد مناخي - يتمثل في عدم سقوط الأمطار - يضطر الرعاة إلى الترحال بحثاً عن مناطق الأمطار .ومع زيادة تكرار وحدة موجات الجفاف تعجز أراضي الرعاة عن توفير أسباب العيش مما يضطر الناس إلى الهجرة .و كنتيجة للجفاف اضطر العديد من الرعاة إلى بيع ماشيتهم بأسعار زهيدة و كانت أكثر المناطق تضرراً بذلك جنوب شرق أثيوبيا و شمال كينيا، حيث تعد الفترة ما بين 2010 و 2011 أسوأ فترة جفاف مرت بها المنطقة منذ 60 سنة.

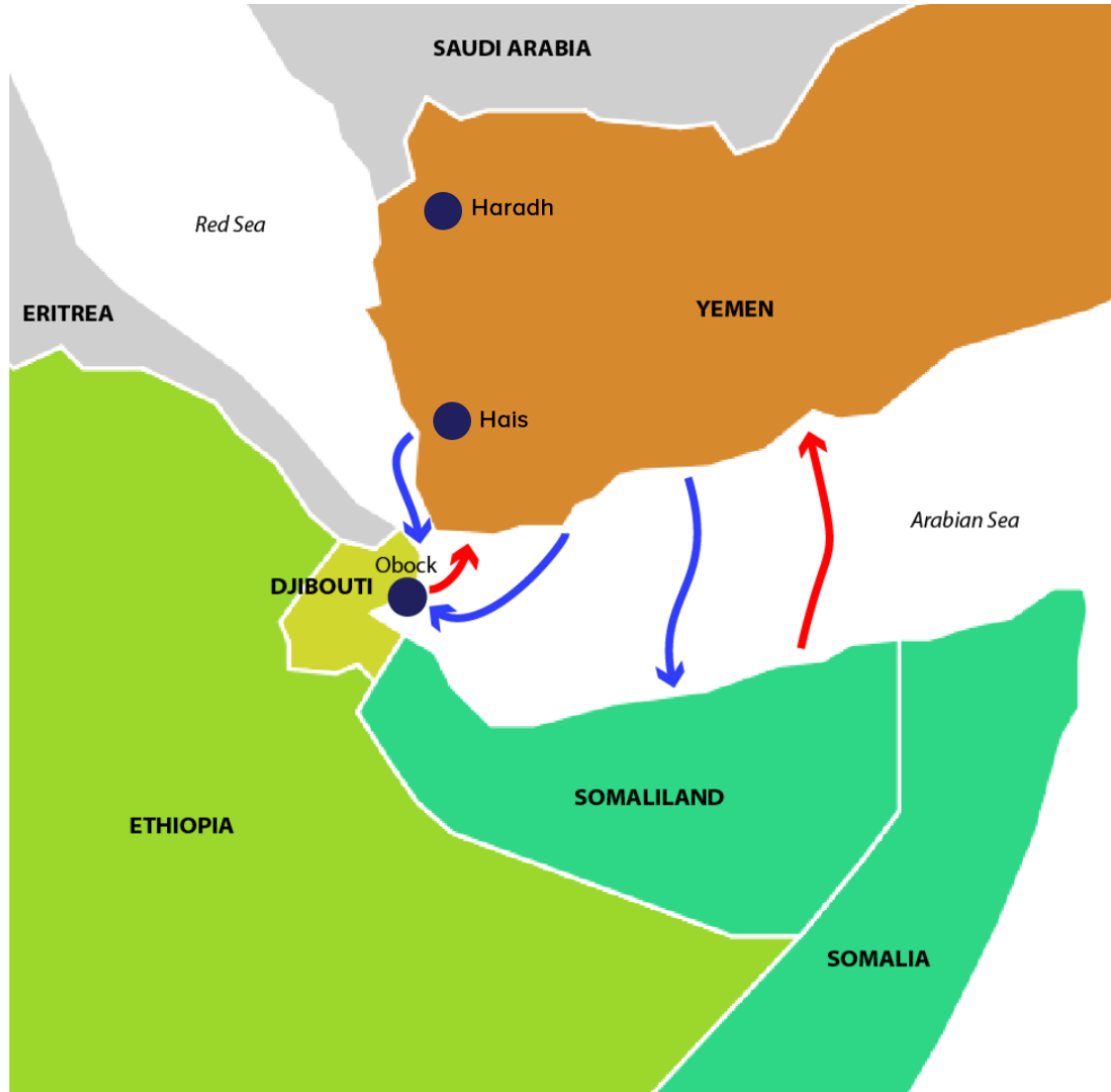
شكل رقم 04: تغير نسبة السكان في السودان من 1956-2011



المصدر: برنامج الأمم المتحدة حول البيئة في السودان 2007-2012

http://postconflict.unep.ch/publications/UNEP_Sudan_SIEP_poster.pdf

يتضح مما سبق إن السودان يضم 5 ملايين نازح داخلي، إضافة إلى عدد غفير من اللاجئين من دول الجوار يتمركزون في بؤر ومناطق محددة. ويعتبر هذا التمرکز أحد أهم عوامل الصراع للاستئثار بالثروات الطبيعية. وإذ تُستثمر البيئة في شكل عشوائي، يُركّز الخبراء على المعطى الاستهلاكي في صورة شبه حصرية الذي يؤول إلى معاناة البشر وهجرتهم بالترافق مع تدمير الموارد الطبيعية، ومع غياب نظم الإدارة وضعفها، يؤثر هذا النزوح السكاني في توازن البيئة في أشكالها كافة.



خريطة رقم 05 : الهجرة والنزوح من وال دول القرن الافريقي.

المصدر : -----، المهاجرون يتجهون إلى منطقة الحرب، تم تصفح الموقع: 2016/04/21

<https://www.irinnews.org/ar>

المبحث الثالث: آليات مواجهة التهديدات البيئية في القرن الإفريقي

يركز هذا المبحث على أهم الجهود الهادفة إلى إيجاد حلول فعالة للتقليل من آثار التهديدات البيئية ، و تتنوع هذه الجهود ما بين استجابات إقليمية خاصة بالمنطقة بحد ذاتها، و مبادرات دولية من خلال المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية.

المطلب الأول: آليات الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية الفرع الاول : المؤتمرات الدولية

لجأت منظمة الأمم المتحدة لمواجهة التهديدات البيئية إلى عقد العديد من المؤتمرات الدولية لعلاج التدهور البيئي و الوصول إلى حل دولي ينقد العالم من تفاقم التحديات البيئية، و تبلورت جهود الأمم المتحدة في الدعوة إلى مؤتمر ستوكهولم عام 1972 الذي كان بمثابة النواة الأولى لنقاش تلتته في ما بعد العديد من المؤتمرات الدولية و التي نوجزها في ما يلي:

اولا : مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة استكهولم 1972

عقد أول مؤتمر دولي لحماية البيئة الإنسانية في استوكهولم بالسويد بحضور أكثر من 115 دولة، و تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر في تنبيه الشعوب و الحكومات إلى مخاطر تلوث البيئة الدولية، و العمل على التصدي لهذه المخاطر و اقتراح الحلول القانونية لحماية البيئة و تحسينها و مكافحة الأضرار الناجمة عن تلوثها، و إقامة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية على أساس سليم من خلال الاهتمام بالبيئة و العمل على حمايتها . و قد صدر عن هذا المؤتمر " إعلان حول البيئة الإنسانية"، متضمنا أول وثيقة دولية لمبادئ العلاقات بين الدول في مجال البيئة و كيفية التعامل معها و المسؤولية عما يصيبها من أضرار، من بين هذه المبادئ أن لكل إنسان الحق في أن يعيش في بيئة سليمة و من واجبه أيضا حمايتها و تحسينها لصالح الأجيال المقبلة، بإضافة إلى ضمان الدول تحمل مسؤولية عدم إلحاق الضرر بالبيئة في الدول الأخرى، و ضرورة التعاون الدولي من أجل التوصل إلى قانون دولي ينظم كيفية مواجهة التلوث و غيره من الأضرار المهددة للبيئة الإنسانية، و أكد الإعلان على وجوب تدعيم السياسات البيئية ، و انضمت الدول الأفريقية إلى الدول النامية للتأكيد على أن تتضمن توصيات خطة عمل ستوكهولم اهتمامات الدول النامية.¹

1 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2000 ، المرجع السابق الذكر، ص 219.

أفضى المؤتمر بتبني إعلان استوكهولم و الذي يحتوي على 26 مبدأ، و خطة عمل تتضمن 109 توصية والتي من بينها التوصية بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة و إبرام العديد من الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة.

ثانيا :مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة (ريودي جانيرو 1992)

عرف هذا المؤتمر أيضا باسم بقمة الأرض، و قد عقد بعد مرور 20 عاما على مؤتمر ستوكهولم عام 1972 ، شارك في مفاوضاته نحو 156 دولة و العديد من المنظمات غير الحكومية في الفترة الممتدة 3-14 1992 في البرازيل بريو دي جانيرو . من بين أهم الأسباب المحركة لانعقاد هذا المؤتمر السعي لحماية البيئة من التلوث من خلال توحيد الرؤى بين دول الشمال الغنية و دول الجنوب الفقيرة. و تقديم الردود العملية في مواجهة التحديات و المخاطر التي باتت تهدد بيئة الإنسان ، يعتبر مؤتمر قمة الأرض بمثابة نقطة تحول في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة و الاعتبارات البيئية من جهة أخرى، فالوعي البيئي العالمي أصبح يدرك أن عملية التنمية لن تقوم ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية، و الاجتماعية ،و الثقافية ،و الأخلاقية، كما أن أي مسار لا يأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية فإنه سيأتي بنتائج غير مرغوب فيها .من أهم القضايا المنبثقة عن مؤتمر ريو عام 1992 بطبيعة الحال إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، و جدول أعمال القرن الحادي والعشرين،و البيان الرسمي غير الملزم قانونيا لمبادئ حماية و إدارة جميع أنواع الغابات في العالم،والاتفاقية الإطارية لتغير المناخ،والتفاقية التنوع البيولوجي،وإحداث لجنة التنمية المستدامة، و أخيرا بداية الإرهاصات الأولى للحديث عن بروتوكول كيوتو.

مما سبق يتضح أن مؤتمر قمة الأرض قد أفضى بالعديد من النتائج المهمة في مجال حماية البيئة من بينها ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة ،و الاعتراف بالحق في التنمية ، بإضافة إلى ترسيخ الترابط بين الاهتمامات البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية، و تمثل دور الدول الأفريقية في المؤتمر على الموقف الأفريقي الموحد الذي ركز على الشواغل الإنمائية والبيئية التي ترتبط بشكل وثيق بأفريقيا ، وينبغي على استراتيجيات التنمية في المستقبل أن تؤكد على النمو الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة الفقر وحماية البيئة.

ثالثا : قمة جوهانسبورغ 2002

لقد انعقدت قمة الأرض الثانية بعنوان التنمية المستدامة بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في الفترة ما بين 11 أوت وحتى 5 من سبتمبر، وقد واكب انعقاد هذه القمة مرور عشر سنوات على قمة الأرض الأولى بربو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 والتي تمت تحت مظلة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED في هذا الإطار فقد استهدفت القمة الثانية متابعة أعمال ونتائج القمة الأولى من حيث التعرف على ما تم تنفيذه والقضايا والمستجدات اللازمة لوضع أجندة القرن الواحد والعشرين التي تم صياغتها في القمة الأولى موضع التنفيذ.

كما اعتبر تقرير القمة أن البيئة العالمية لازالت تعاني من التدهور، فتناقص التنوع البيولوجي مستمر، والتصحر يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة و الآثار الضارة من تغير المناخ باتت واضحة وتزايد حدوث الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من دمار، حيث أضحت البلدان النامية اضعف حالا بسبب تلوث الهواء والمياه والبحار.

كما اعتبر تقرير القمة أن البيئة العالمية لا زالت تعاني من التدهور، فتناقص التنوع البيولوجي مستمر، والتصحر يتلف مساحات متزايدة الخصبة و الآثار الضارة من تغير المناخ باتت واضحة وتزايد حدوث الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من دمار، حيث أضحت البلدان النامية اضعف حالا بسبب تلوث الهواء والمياه والبحار.¹

وقد نالت الدول الإفريقية اهتمام بالغ في قمة التنمية المستدامة حيث جاء في تقرير القمة انه ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ظل هدف تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة للعديد من البلدان الإفريقية هدفا بعيد المنال، فلا يزال الفقر يشكل تحديا كبرى كما أن معظم البلدان في القارة الإفريقية لم تستفد الاستفادة الكاملة من فرص العولمة مما فاقم تهميش القارة، وأسفرت الصراعات، وعدم كفاية الاستثمار والفرص المحدودة والوصول إلى الأسواق، والقيود على العرض، وأعباء الديون وتدهور مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل لم يسبق له مثيل وتأثير فيروس نقص المناعة البشرية (الايذز) عن إعاقة الجهود التي تبذلها إفريقيا من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وينبغي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أن يطلب التزاما من المجتمع الدولي لمعالجة هذه التحديات.²

¹ - مها سراج الدين كامل، "القمة العالمية للتنمية المستدامة"، السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص121.

² - انظر موقع الأمم المتحدة: تقرير قمة جوهانسبورغ

http://www.unctad.org/ar/docs/aconf199d20&c1_ar.pdf

رابعا : مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية 2009

عقد مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية التابع للأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة ما بين 7 ديسمبر إلى غاية 18 ديسمبر 2009 في مدينة كوبنهاجن بالدنمارك بمشاركة 110 من زعماء الدول والحكومات، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو إبرام اتفاقية شاملة و ملزمة تحل محل بروتوكول كيوتو والذي سينتهي العمل به عام 2012 فهذا المؤتمر جاء مكمل لاتفاقية كيوتو من أجل حماية جديدة للبيئة من التغيرات المناخية و تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة ، بإضافة إلى ذلك شهد المؤتمر حضور أكثر من 190 دولة ، و تميز باعتراف البلدان المصنعة بمخاطر ما تساهم به من انبعاث غازات ضارة تدفع ضريبتها دول الجنوب الأقل تصنيعاً¹.

و طالبت دول القارة الأفريقية والتي تعتبر الأكثر تضرراً من التغير المناخ الدول الصناعية بإصلاح الأضرار وبتعويضات لمكافحة تغير المناخ من جهة، ولكي تتمكن من التكيف مع تلك التغيرات من جهة ثانية.

خامسا :مؤتمر ديربان حول تغيرات المناخ2011

عقد المؤتمر في ديربان بجنوب أفريقيا في الفترة الممتدة من 28 نوفمبر حتى 09 ديسمبر 2011 باعتبارها من أكثر القارات تضررا من تداعيات تغير المناخ، يكمن الهدف الأساسي من عقد المؤتمر:أولاً؛ تمديد بروتوكول كيوتو 2012-2015 و ثانياً؛ الضغط على الدول الكبرى للتوصل إلى اتفاقية شاملة و ملزمة ، ثالثاً؛ دراسة مواضيع فرعية متعددة منها سبل نقل التكنولوجيا النظيفة و تمويل صندوق الأخضر للمناخ. وقد توصلت مفاوضات ديربان إلى خارطة طريق في أفق 2015 تلزم لأول مرة الدول الصناعية و النامية لمجابهة الاحتباس الحراري العالمي، و إنشاء الصندوق الأخضر لمواجهة التغيرات المناخية و تميزت الدول الأفريقية في هذا المؤتمر بموقفها الموحد بشأن تغير المناخ².

¹ - شكراني الحسين، "تقرير عن :مؤتمر كوبنهاجن حول المناخ"،المستقبل العربي، العدد 383 ،جانفي 2011 ،ص175

² -شكراني الحسين، " تقريرعن :مؤتمر ديربان حول تغيرات المناخ"، المستقبل العربي، العدد 397 ،مارس 2012 ،ص

سادسا :مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 ريو20 +

عقد هذا المؤتمر من 20 إلى 22 جوان 2012 في ري ودي جانيرو، و عرف باسم ريو 20 + و يتبادر في الذهن أن هذا المؤتمر هو تقييم 20 سنة من العمل البيئي أي الفترة الفاصلة بين عامي 1992 و 2012 ، لكن الواقع هو تقييم فترة 40 سنة لأنه يمكن قراءة الجهود الدولية البيئية والمعوقات التي واجهتها خلال المسار انطلاقا من مؤتمر استوكهولم عام 1972 كمحطة أساسية لهذه الجهود. خلال هذا المؤتمر تمت دراسة مرحلة ما بعد كيوتو، و تم الاتفاق على برنامج طموح قُدم في تقرير سمي ب"المستقبل الذي نريده" و تضمن محاور أساسية منها الرؤية الموحدة، و الاقتصاد الأخضر كسبيل للتنمية، و المؤسسات المؤطرة لمفهوم التنمية المستدامة.

أعرب مؤتمر ريو 20 + عن بالغ القلق إزاء العواقب المدمرة لحالات الجفاف و المجاعة الدورية في أفريقيا و بخاصة في القرن الإفريقي و منطقة الساحل الإفريقي .فقد دعا إلى ضرورة التحرك بصفة عاجلة باتخاذ تدابير في الآماد القصيرة و المتوسطة و الطويلة على جميع المستويات.¹

الفرع الثاني : الاتفاقيات المتعددة الاطراف الدولية

تعتبر الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف أداة هامة يوظفها المجتمع الدولي في مواجهة التهديدات البيئية من أجل تحقيق تنمية بيئية مستدامة، فسعي المجتمع الدولي إلى إنشاء العديد من الاتفاقيات البيئية يعد وسيلة أو إستراتيجية فعالة ،و ذلك من خلال استحداث أطر قانونية إلزامية و هياكل أكثر كفاءة وترشيدها للإدارة البيئية العالمية في مواجهة الأخطار البيئية.

تعد البلدان الأفريقية طرفاً في ما لا يقل عن 30 اتفاقية على المستوى العالمي ، معظمها يصب في التعامل مع مختلف جوانب الإدارة البيئية ، والمجالات ذات الصلة بالتجارة، و التي تؤثر مباشرة على الاستدامة .وقد وقعت معظم البلدان الأفريقية على الاتفاقيات الدولية الثلاث التي اعتمدت في مؤتمر البيئة والتنمية في عام - 1992 اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - فضلا عن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . وتشمل الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى التي تعد الدول الأفريقية طرفا فيها، تلك التي تتعامل مع التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض ، و إدارة الأنواع المهاجرة ، وإدارة النفايات الخطرة ،

¹ -----, "The future We Want", Accessed :24/04/2016

<http://www.uncsd2012.org/content/documents/727The%20Future%20We%20Want%2019%20June%201230pm.pdf>

الفصل الثاني: واقع النزاعات في دول القرن الإفريقي في ظل التهديدات البيئية واليات مواجهتها

والتراث الثقافي، واستنفاد طبقة الأوزون، والسلامة البيولوجية، والأنواع الغريبة الغازية وإدارة الغابات ويمكن إجمالها فيما يلي :

- معاهدة الأمم المتحدة حول قانون البحار.
 - بروتوكول مونتريال الخاص بحماية كبة الأوزون عام 1987 .
 - الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ 1992.
 - اتفاقية التنوع البيولوجي (UNCBD).
 - اتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD) 1994 .
 - بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم الإطارية بشأن تغير المناخ 1997.
 - بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الإحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مونتريال 2000.
 - اتفاقية ستوكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة (POPs) 2001 .
- ولقد شهدت باريس بداية من تاريخ 30 نوفمبر الى 11 ديسمبر 2015 اشغال المؤتمر 21 للأطراف في اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ.
- يجتمع مؤتمر الأطراف كل سنة لاتخاذ القرارات التي من شأنها مواصلة تنفيذ الاتفاقية ومكافحة تغير المناخ. وانعقد مؤتمر المناخ الحادي والعشرون في نفس وقت انعقاد الاجتماع الحادي عشر لأطراف بروتوكول كيوتو الذي يُشرف على تنفيذ بروتوكول كيوتو وعلى القرارات التي يتم اتخاذها من أجل زيادة فعاليته.

وقد تمثلت أبرز نقاط الاتفاق النهائي لقمة المناخ والذي تم إقراره في اختتامها بالعاصمة الفرنسية باريس يوم 12 ديسمبر 2015 في الحد من ارتفاع الحرارة "أدنى بكثير من درجتين مئويتين"، ومراجعة التعهدات الإلزامية "كل خمس سنوات"، وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب، إضافة إلى قرارات متعلقة بدعم البيئة والتنمية المستدامة.¹

¹ - -----، اهم مضامين اتفاق قمة المناخ، تصفح الموقع: 2016/04/20
<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/13/2015>

الفرع الثالث : الوكالات التابعة للامم المتحدة

أولا :برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

انشأ برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة في ديسمبر 1972 بناء على توصيات مؤتمر ستوكهولم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ودوره الأول إمداد الحكومات والمنظمات الدولية بتقييمات حول وضع البيئة وتقديم إرشادات عامة للسياسات ومستوى الوعي.

تتمثل الأهداف الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في: الرصد والتقييم المبكر في مجال البيئة ؛ تشجيع الأنشطة البيئية على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛ و زيادة الوعي العام بالقضايا البيئية؛ وتقديم المشورة التقنية و القانونية و المؤسسية للحكومات .لعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة دور هام في أفريقيا من خلال الاتصال المستمر بالإتحاد الأفريقي و تبادل المعلومات ،و دعم المبادرات الأفريقية الهادفة لحماية و صيانة البيئة، مثل المبادرة البيئية للنيباد .¹

ثاني : الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

اشتركت منظمة العالمية للأرصاد الجوية و برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ علم 1988 من أجل توفير آلية لتقديم تقييم دولي ذي حجية للمعلومات العلمية الخاصة بتغير المناخ،و تشمل اختصاصات هذه الهيئة في :

-تقديم المعلومات العلمية و الاجتماعية و الاقتصادية المتوفرة عن تغير المناخ و تأثيراته و على خيارات التخفيف من وطأة تغير المناخ.²

-تقديم المشورة العلمية/الفنية/الاجتماعية-الاقتصادية عند الطلب، لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ .وأصدرت الهيئة منذ عام 1990 سلسلة من تقارير التقييم والتقارير الخاصة و الأوراق الفنية و المنهجيات، و غير ذلك من المواد التي أصبحت من الأعمال والمرجعيات المعيارية المستخدمة على نطاق واسع من جانب صانعي السياسات و العلماء و غيرهم من الخبراء .

1. أشرف هلال، جرائم البيئة بين النظرية و التطبيق، القاهرة، مصر ،مكتبة الأواب،الطبعة الأولى، 2005 ،ص23

²الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تم تصفح الموقع يوم :2016/02/02

<https://www.ipcc.ch/pdf/ipcc-faq/ipcc-introduction-ar.pdf> .

المطلب الثاني : الآليات الإفريقية في مواجهة التهديدات البيئية

الفرع الأول : الاتحاد الإفريقي

يقوم النظام البيئي للاتحاد الإفريقي على مجموعة من الديناميكيات المتشابكة التي تدفع التكامل الإقليمي في أفريقيا بصفة عامة ودول القرن الإفريقي خصوصا هذه الديناميكيات هي أدوات تحليلية مفيدة يمكن استخدامها لاستعراض استجابة الاتحاد الإفريقي للتهديدات البيئية و على رأسها تغير المناخ. كان إعلان الاتحاد الإفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا الذي اعتمد في قمته في جانفي 2007 أول وجهة نظر مشتركة من قبل رؤساء الدول الإفريقية على قضية تغير المناخ. و دعا الدول الأعضاء إلى التصديق على بروتوكول كيوتو ؛ و المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية ؛ و بناء القدرات و الاستثمار في جمع البيانات و نظم الإنذار المبكر؛ و إدماج استراتيجيات التكيف في سياسات الدول؛ و رفع مستوى الوعي وخصوصا في مصادر الطاقة المتجددة والغابات و الزراعة لزيادة المرونة؛ و نقل التكنولوجيات؛ والضغط على الدول المتقدمة على أساس مبدأ " الملوث يدفع " ، و السعي لتخفيضات أكبر للانبعاثات الغازات الدفيئة.¹

أطلقت مفوضية الاتحاد الإفريقي العديد من المبادرات و البرامج البيئية ، و هي تشمل ما يلي:

-برنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا: كثفت كل من مفوضية الإتحاد الإفريقي و اللجنة الاقتصادية لأفريقيا و مصرف التنمية الإفريقي، الإجراءات الرامية إلى تفعيل البرنامج بالكامل و الذي يهدف إلى التشجيع على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية و تحقق التنمية المستدامة الشاملة في أفريقيا، من خلال تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بتحسين نوعية البيانات المناخية والمراقبة، و كذلك إدارة المخاطر. في القطاعات الحساسة اتجاه تقلب المناخ مثل الزراعة و المياه و الصحة و قطاع الطاقة .

-برنامج إقليمي لرصد البيئة من أجل التنمية المستدامة التابع لمفوضية الإتحاد الإفريقي: بدأ عمله في عام 2007 ، و هو ينتج خدمات إعلامية تنفيذية على الصعيد الإقليمي لدعم و تحسين عملية صنع القرار في مجال الإدارة البيئة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية بأفريقيا.

¹ - الأمم المتحدة و مفوضية الإتحاد الإفريقي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، " تقرير عن تغير المناخ و التنمية في

أفريقيا"، مارس 2010 ، ص 2 ، تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/22

http://www.uneca.org/sites/default/files/page_attachments/com2010_reportonclimatechange-anddevelopment-inafrica_ar.pdf.

-برنامج الإتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف بين الجماعة الأوروبية و مناطق أفريقيا و البحر الكاريبي و المحيط الهادي :حيث تم التوقيع على اتفاق تعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة و مفوضية الإتحاد الإفريقي لتحديد طرق استخدام الموارد و إدارة المشاريع و تنظيمها.

-مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى و الساحل:أحد الإجراءات المهمة في إطار الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الإتحاد الإفريقي بشأن تغير المناخ، و تهدف المبادرة إلى التصدي لظاهرة التصحر على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال عملية غرس الأشجار، بالإضافة إلى ضرورة انتهاج الإدارة المستدامة للأراضي بالتركيز على الأراضي الجافة بالصحراء الكبرى و الساحل.

-برنامج الحد من مخاطر الكوارث:من خلال وضع الإستراتيجية الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، تهدف إلى توسيع نطاق الإجراءات المتخذة على جميع المستويات للحد من مخاطر الكوارث و بناء قدرة البلدان و المجتمعات على مواجهتها.¹

¹ - الأمم المتحدة و مفوضية الإتحاد الإفريقي،اللجنة الإقتصادية لأفريقيا،" تقرير عن تغير المناخ و التنمية في أفريقيا"،

الفرع الثاني : الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية

تلعب الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية دورا كبيرا في إرساء و دعم الاتفاقيات البيئية

العالمية، و ذلك من خلال سد الفراغ الذي لم تتناوله الاتفاقيات العالمية عن طريق تناول المشاكل الإقليمية على مستوى القارة الأفريقية .بالإضافة إلى تسهيل العمل المشترك ما بين الأطراف في الإدارة البيئية، و تمكين معالجة القضايا البيئية في إطار إقليمي بدلا من الإطار الوطني .و في ما يلي نذكر أهم الاتفاقيات الإقليمية المعتمدة من قبل الدول الأفريقية:

اولا :الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

في 1968أقرت منظمة الوحدة الأفريقية اتفاقية الجزائر بشأن حفظ الطبيعة و الموارد الطبيعية ، والتي دخلت حيز التنفيذ في جوان 1969 ،وتلتزم الدول الأطراف فيها باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ وتنمية التربة والموارد النباتية والحيوانية ، و وضع الضوابط لحفظ هذه الموارد ومنع تلوئتها ، كما تلتزم بحماية النباتات وحسن استخدام وإدارة الغابات ومراقبة حرق الأشجار والرعي المفرط ، وحماية الحيوانات وحسن إدارة التجمعات الحيوانية، ومراقبة الصيد والقنص، و يجب أيضاً منح حماية خاصة للنباتات والحيوانات المهددة بالانقراض، حيث يحظر صيدها أو قنصها أو جمعها إلا بتصريح خاص من الجهة المختصة. في عام 2003 و بالتحديد في مدينو "مابوتو "بدولة موزامبيق أقر الإتحاد الإفريقي النسخة المعدلة من الاتفاقية و التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ حيث صادق عليها حتى 2014، 12دولة ويشترط بأن تدخل حيز التنفيذ مصادقة 15دولة .تمثل اتفاقية مابوتو استجابة إفريقيا للتغيرات في المواقف والتطورات القانونية والمنظورات السياسية والعلمية .حيث تتناول طائفة واسعة من قضايا القارة بما في ذلك قضايا الإدارة المستدامة الكمية والنوعية للموارد الطبيعية مثل التربة والأرض والهواء والمياه والموارد البيولوجية، وتسعى إلى إدماج استراتيجيات الإدارة البيئية في طموحات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما توفر آليات للمساعدة في التنفيذ بما في ذلك أمانة عامة مستقلة ومؤتمر للأطراف وآلية التمويل¹ . إن تطور اتفاقية مابوتو يبين بوضوح أن المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية لا يمكن أن يتحقق أو أن يتضمن من قبل أي مؤسسات دولية أو إقليمية أو وطنية تعمل وحدها، وأن هذه مسائل شاملة وعابرة للحدود وتتطلب شراكة وتعاوننا في مجال الحفاظ عليها.

¹المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا، البيئة و التنمية المستدامة، الأمانة العامة لمنظمة (AALCO)، الهند، نيودلهي ، ص،58، تم تصفح الموقع يوم :2016/04/12. <http://www.aalco.int/Environment-Arabic-Final.doc>

وقد أدت الشراكة الثلاثية بين الاتحاد الإفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية إلى تطوير هذه النسخة المنقحة التي تعتبر بمثابة طريق نحو تحقيق التنمية المستدامة وللتخفيف من حدة الفقر من خلال الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية. ولقد تم تحديث الاتفاقية الجديدة من قبل الأفارقة أنفسهم ومن خلال المؤسسات الأفريقية من أجل تلبية احتياجات القارة في المستقبل. و فيما إذا قامت الدول الإفريقية بدعم من الاتحاد الإفريقي باتخاذ الخطوات اللازمة لرفع مستوى المصادقة على الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ في المستقبل القريب، فإنها سوف تكون إشارة واضحة لالتزامهم المتجدد والجماعي نحو الإدارة البيئية السليمة .

ثانيا : اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث

تم اعتماد اتفاقية برشلونة سنة 1976 ثم وقع تعديلها سنة 1995. و تبعا لهذه الاتفاقية تقوم البلدان المتعاقدة و المتمثلة في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط بما فيها دول الشمال الأفريقي و دول السوق الأوروبية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل حماية و تحسين نوعية الوسط البحري و تقليص و تجنب كل أسباب التلوث بمنطقة المتوسط . و ذلك من خلال إرساء نظام للمراقبة المستمرة للتلوث و التعاون في الميدان العلمي و التكنولوجي و وضع الأساليب المناسبة لتحمل المسؤولية في حالة عدم احترام الاتفاقية أو إحدى بنودها . كذلك قامت اتفاقية بوضع الوسائل القانونية اللازمة من أجل تسوية الخلافات الممكنة بين الأطراف المتعاقدة و التحكيم فيما بينها .

ثالثا :اتفاقية التعاون في حماية و تنمية البيئة الساحلية و البحرية لمنطقة غرب و وسط أفريقيا (اتفاقية أبيدجان)

اعتمدت في عام 1981 و دخلت حيز التنفيذ في عام 1984. و تتمثل أهدافها في حماية البيئة البحرية و المناطق الساحلية و المياه الداخلية ذات الصلة التي تدخل في اختصاص دول منطقة غرب ووسط أفريقيا، و تشمل هذه المعاهدة السواحل من موريتانيا إلى ناميبيا، التي تمتد حوالي 8000 كم ، و تعمل هذه المعاهدة على حماية و المحافظة على الأنظمة الإيكولوجية النادرة و الحساسة، و تطوير الخطوات الإرشادية لتقييم الآثار البيئية، و تشكيل الإجراءات التي تحدد المسؤولية و التعويض¹.

---¹، "اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط"، تم تصفح الموقع يوم: 04/232016/
<http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/316285>

ثالثا: اتفاقية حماية وإدارة و تنمية البيئة الساحلية و البحرية لمنطقة شرق أفريقيا (اتفاقية نيروبي)

اعتمدت في جوان 1985 ودخلت حيز التنفيذ في مايو 1996. وتتمثل أهدافها في حماية وإدارة البيئة البحرية والمناطق الساحلية لمنطقة شرق أفريقيا. بالرغم من أن هذه المعاهدة قد تم تبنيها في عام 1985 مع بروتوكولين (واحد للمناطق المحمية النباتية و الحيوانية، و الآخر لمكافحة التلوث البحري) و خطة عمل، إلى أن التصديق عليها كان بطيئاً

رابعا: معاهدة باماكو لحضر توريد النفايات الخطرة إلى أفريقيا و السيطرة على حركتها عبر الحدود

و إدارتها داخل أفريقيا 1991

اعتمدت تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية كبدل لاتفاقية بازل حيث كانت الدول الأعضاء في المنظمة تشعر بالقلق إزاء قضية استغلال الشركات الأجنبية بلدانهم من أجل التخلص من النفايات السامة الأمر الذي أكدته عمليات إغراق النفايات الخطرة في كل من سواحل نيجيريا و جيبوتي وغينيا الاستوائية وسيراليون. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أيضا تقارير عن بعض البلدان الأفريقية دخلت في اتفاقيات مشبوهة مع شركات لإلقاء النفايات السامة على أراضيها. تسعى اتفاقية باماكو إلى حظر استيراد جميع النفايات الخطرة إلى أفريقيا ، وكذلك فرض معايير أكثر صرامة للنقل عبر الحدود . و الغرض من هذه الاتفاقية يقوم أساسا على حماية المنطقة من الخطر المتزايد على صحة الإنسان والبيئة جراء النفايات الخطرة أصبحت الاتفاقية سارية المفعول منذ 22 أبريل¹ 1998.

خامسا: اتفاقية لوساكا في التعاون لمحاربة التجارة غير المشروعة في النباتات والحيوانات البرية

1994

كان اتفاق لوساكا بشأن التعاون في عمليات الإنفاذ الموجهة ضد الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية ثمرة أول اجتماع للموظفين المعنيين بإنفاذ القوانين المتعلقة بالأحياء البرية في أفريقيا، الذي عقد بلوساكا في عام 1992. وقد عقد المشاركون في ذلك الاجتماع العزم على إنشاء آلية، هي فرقة العمل في إطار اتفاق لوساكا، تيسيرا للتعاون بين الأجهزة المعنية بإنفاذ القوانين المتعلقة بالأحياء البرية في مختلف البلدان .

¹ Emeka Polycarp Amechi ,”Linking Environment Protection and Povrrty Reduction in Africa: An Analysis of the Regional Legal Responses to Environmental Protection”, Accessed :19/04/2016, <http://www.lead-journal.org/content/10112.pdf>.

وفيما يلي نذكر الدول الأطراف في اتفاق لوساكا الذي دخل حيز النفاذ في ديسمبر 1996 وهي: أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، والكونغو، وكينيا، و ليسوتو، أما إثيوبيا وجنوب أفريقيا وسوازيلند، فهي دول موقعة على الاتفاق. ويلتزم كل طرف بأن يقوم، على حدى أو بالاشتراك مع أطراف أخرى باتخاذ ما يلزم من التدابير وفقا لأحكام الاتفاق وبالتعاون مع فرقة العمل بغية التحقيق في قضايا الاتجار غير المشروع وملاحقة مرتكبيه قضائيا. و شاركت فرقة العمل التي يقع مقرها في نيروبي و التي تدعى بـ"الانتربول الأفريقي"، في التحقيق وتقديم الأدلة بشأن الاتجار غير المشروع بأنواع الأحياء البرية في أفريقيا، مما أسفر عن ضبط كميات كبيرة من العاج¹.

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التعاون الدولي على منع ومكافحة الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات الحرجية بما فيها الأخشاب والحيوانات والنباتات البرية وسائر الموارد الأحيائية الحرجية، تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/15
<https://cms.unov.org/documentrepositoryindexer/GetDocInOriginalFormat.drxx?DocID=e1be20ad-d3dd-42e5pdf-354ee35d791b>

تعتبر التهديدات البيئية من أهم معوقات التنمية المستدامة في القرن الإفريقي بفعل آثارها وتداعياتها السلبية على نشوب النزاعات في المنطقة.

من خلال طرحنا للموضوع تناولنا جملة من التهديدات التي تتعرض إليها دول القرن الإفريقي من تغير مناخ، و تدهور بيئي بفعل التصحر و الجفاف و إزالة الغابات إلى غير ذلك من التهديدات، ثم عالجنا انعكاس هذه التأثيرات على النزاعات في المنطقة إضافة إلى ما سبق فقد تمت معالجة أهم المبادرات الدولية و العالمية لمعالجة آثار التهديدات البيئية من خلال دور الأمم المتحدة و أجهزتها المتخصصة الساعية إلى إقرار الأمن البيئي العالمي. في الجانب الإقليمي يلعب الإتحاد الإفريقي دورا مهما في الاستجابة للتهديدات البيئية من خلال طرحه المبادرة البيئية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية القرن الإفريقي خاصة والقارة الإفريقية عامة و كذلك بلورته لجملة من البرامج في إطار معالجة قضايا تغير المناخ.

الفصل الثالث :

واقع النزاع في السودان في ظل
التحديات البيئية

يتمحور الفصل الثالث حول دراسة الحالة و المتمثلة في السودان، و يسعى البحث إلى إبراز مدى تأثير السودان بالتهديدات البيئية و معالجة انعكاساتها على النزاعات فيه خاصة في إقليم دارفور. من خلال التركيز على الإمكانات الطبيعية والبشرية للمنطقة، ثم التطرق إبراز أهم التهديدات البيئية في السودان بالتعريج على انعكاسات هذه التهديدات النزاع داخل السودان .

في الأخير سيتم رصد أهم الجهود و الإستراتيجيات المتبعة لمواجهة هذه التهديدات البيئية من خلال إبراز أهم الجهود المبذولة على المستوى المحلي، الإقليمي، الدولي مع وضح مجموعة من الاقتراحات التي تتصدى لهذه التهديدات.

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية للسودان

يرفرد موقع السودان بوضع لم يتوافر لغيره من الدول الإفريقية والعربية، إذ تكاد حدوده الجنوبية تصافح هضبة البحيرات العظمى حيث تتفرع منه أكبر الأنهار ، كما يمثل السودان من حيث الحجم والتنوع الجغرافي والسكاني صورة مصغرة للقارة الأفريقية، لهذا فهو يتمتع بموقع استراتيجي تميزه عن باقي الدول الأخرى نظرا لإمكانياته الطبيعية والبشرية.

المطلب الأول : الإمكانيات الطبيعية

الموقع

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا ويمتد من خط العرض 22 شمالا الى خط العرض 4 قرب خط الاستواء ومن البحر الأحمر إلى التشاد في إفريقيا الغربية الاستوائية. يحده من الشرق أثيوبيا واريتريا ومن الشمال الشرقي البحر الأحمر ومن الشمال مصر ومن الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي جمهورية أفريقيا الوسطى ومن الجنوب دولة جنوب السودان.

تبلغ مساحة السودان حوالي 2.5 مليون كيلومتر مربع وهو بذلك يأتي في المرتبة التاسعة بين بلدان العالم مساحة وهو اكبر الدول العربية والإفريقية مساحة إذ تعادل مساحته 8.3 % من مساحة إفريقيا ومساحته تساوي مساحة أوروبا الغربية .

ويحتل السودان موقعا استراتيجيا هاما ، على البحر الاحمر جنوب مصر ، وله حدود جغرافية مع ثمانية بلدان افريقية اخرى وهي : ليبيا ، تشاد ، افريقيا الوسطى الكونغو الديمقراطية ، اوغندا ، كينيا ، اثيوبيا اريتيريا ، المملكة العربية السعودية عبر البحر الاحمر وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بحوالي 84 مليون هكتار¹.

يعتبر السودان جزءا مما يسمى قوس الازمات ، تلك المنطقة الممتدة من وسط اسيا إلى أواسط إفريقيا والممتدة على جانبي ما يمكن أن نطلق عليه : وتر غرب أسيا ، شرق افريقيا او بالحرى : وتر الخليج

¹ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، ج3، ص 181.

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

العربي، القرن الإفريقي ، الذي توليه الإستراتيجية الكبرى وعلى رأسها الأمريكية والبريطانية أهمية فائقة وبذلك تظهر مركزية المنطقة والسودان داخلها في هذا الإطار.¹

خريطة رقم 06 : توضح تموضع السودان



المصدر : موقع وزارة الخارجية السودانية.

¹ - محمد عمر بشير، قضية جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص 17.

ثانيا : المناخ

ان الامتداد الجغرافي العرضي الكبير جعل السودان يتمتع ببيئات جغرافية عدة ، فرضت التنوع في الإنسان والحيوان والنبات ، وحتى في المناخ لذلك تنوعت الاقاليم المناخية السودانية من مناخ البحر الابيض المتوسط إلى المناخ الاستوائي ، فنجد توزيعها كالاتي المناخ الصحراوي الحار في شمال السودان، مناخ مشابه لمناخ البحر الأبيض المتوسط على ساحل البحر الأحمر ، المناخ شبه الصحراوي في شمال أواسط السودان ، مناخ السافانا الفقيرة في جنوب أواسط وغرب السودان ثم مناخ السافانا الغنية في جنوب السودان والمناخ الاستوائي أقصى جنوب السودان.

ثالثا : التضاريس

يتمتع السودان بتضاريس متنوعة تغطي مساحات شاسعة من الأراضي حيث السهول والمستنقعات والصحاري في الوسط، وفيه أربعة أقاليم جبلية مختلفة، ففي الجنوب حيث صخور الدرغ الإفريقي النارية الاركية تقع هضبة الزاندي (هضبة الصخر الحديدي)، التي يتراوح ارتفاعها بين (500 – 1000 متر) فوق مستوي البحر، و تحتل منطقة خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو، ومنها ينصرف العديد من المجاري المائية تنصرف إلى النيل والي نهر الكنغو، وتمتد في الغرب صخور الدرغ الأفريقي الناري ، حيث مرتفعات دار فور الغربية ، وقمة جبل مرة علي ارتفاع يناهز 3030 متر فوق سطح البحر ، أيضا تمتد مرتفعات جبال نوبا في قلب إقليم كردفان علي نفس صخور الدرغ الإفريقي، والتي تبلغ ارتفاعها 600 متر في المتوسط ، ومن المرتفعين تتحدر الأودية والمجاري المائية ، وفي الشرق وعلي امتداد الهامش الشرقي للصحراء النوبية تمتد مرتفعات البحر الأحمر الممزقة بعوامل التعرية المختلفة علي ارتفاع 900 متر في المتوسط، ومنها تنصرف العديد والأودية والخيران نحو النيل غربا والي البحر الأحمر شرقا.

رابعا : الموارد المائية

توجد بالسودان موارد مائية متعددة، متمثلة في الأنهار والمجاري المائية المتنوعة ، إضافة إلي الامطار الغزيرة، والمياه الجوفية الوفيرة، يجري في السودان أطول انهار العالم نهر النيل (6670 كم) حيث تمر اغلب روافده في الأراضي السودانية ، ويتكون من النيل الأزرق والأبيض حيث ينبع من بحيرة فكتوريا بيوغندا ، ويتكون النيل الرئيسي بعد التقاء النيلين الأبيض والأزرق في المقرن بمدينة الخرطوم ،

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

حيث يتجه شمالا ليصب فيه نهر عطبرة في الشمال ، كما توجد انهار موسمية في شرق السودان وهي القاش وبركة حيث يبلغ وادها ستة مليارات متر مكعب ، إضافة إلي بعض المسطحات المائية البعيدة من مجري النيل، تقع في حزام الزحف الصحراوي، منها وادي الرهد في كردفان .

تبلغ حصة السودان من مياه النيل 18 مليار متر مكعب سنويا، إضافة إلي حوالي مليار متر مكعب من مياه الأمطار ، وهو ما يعادل نصف إجمالي مياه الأمطار التي تسقط في الدول العربية كافة إضافة إلي مخزون من المياه الجوفية يقدر بنحو أربعين مليار بتغذية سنوية حوالي أربعة مليارات متر مكعب .

وبنظرة فاحصة علي تلك الموارد المائية نلاحظ إن هناك تنوع ووفرة في مصادر المياه في السودان ، فإذا نضب مصدر تبقي المصادر الأخرى لتفي بحاجة السكان وما يحتاجه قطاع الزراعة والصناعة وجميع مرافق التطور الاقتصادي .

خامسا: الأراضي الزراعية

تبلغ نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان (المستغلة وغير المستغلة) 42% من إجمالي مساحته ، وتقدر بحوالي 1,052,520 كيلو متر مربع اذ نجد إن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان تفوق مجموع الأراضي الزراعية في العالم العربي قاطبة .

معظم الأراضي الصالحة للزراعة في السودان لا تحتاج إلي مجهودات أو تكاليف مالية لزراعتها ، وإنما هي في معظمها أراضي ممهدة تحتاج فقط إلي من يفلحها، وهذا يعني إن الإنتاجية الزراعية سوف تكون أكثر وفرة وأقل سعرا ، مما ييسر السبيل أمام المنتجات السودانية وتصديرها إلي الخارج بصورة تنافسية ،يميل فيها الميزان لصالح المنتج السوداني ،لتنتهي المعادلة الاقتصادية في البلاد، بان يكون المورد الزراعي واحدا من اكبر مصادر الدخل القومي في البلاد .

سادسا : الغابات

توجد الغابات الاستوائية الكثيفة في جنوب السودان وتقل كثافتها وتتناوب خصائصها بالاتجاه صوب الشمال تبعا لتناقص كمية الأمطار ، حتى تصل إلي نطاق غابات السنت في وسط السودان تغطي الغابات مساحات واسعة من البلاد، تقدر بحوالي 925 ألف كيلو متر مربع وهو ما يوازي 36,5%

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

من جملة مساحة السودان، ونحو 78,9% من جملة مساحة الغابات في العالم العربي وتعادل مساحة الغابات في السودان تقريبا مجموع مساحة كل من دولة العراق وسوريا وسلطنة عمان (حوالي 974 ألف كيلو متر مربع) ، وتمثل الأشجار السنطية التي تتخلل نطاق السافانا في وسط السودان مصدرا هاما من مصادر الثروات الغابية في السودان ومن أهمها أشجار السنط والها شاب التي تعطي أجود أنواع الصمغ العربي ، الذي يحتل مركزا هاما في الاقتصاد السوداني ، حيث تكون نسبة الصادر منة حوالي 10% من جملة قيمة صادرات البلاد ، يحتل السودان المركز الأول في إنتاج وتصدير الصمغ العربي في العالم.¹

جدول رقم 04: يوضح المساحة الغابية بالسودان

المورد	السودان الموحد /كلم ²	النسبة (%)	ج- السودان/كلم ²	النسبة (%)	د. الجنوب/كلم ²	النسبة (%)
الغابات	757.760	29,6	596.990	78,8	160.770	21,2

المصدر : عمار حسن بشير عبد الله ،ادارة الموارد الطبيعية في السودان، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/05/01

<http://fr.slideshare.net/ahbab14/sudan-natural-resourcesmanagementfinal1>.

[3074340](#)

سابعاً : المراعي

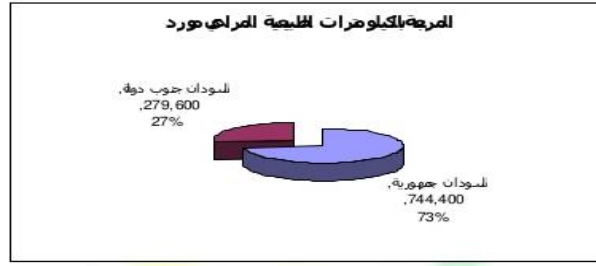
يحتل السودان المركز الخامس بين الدول العربية، حيث تبلغ مساحة مراعيه حوالي 250 ألف كيلو متر وهو ما يوازي حوالي 10% تقريبا من مساحة الدولة و 9.4% من جملة مساحة المراعي الطبيعية في العالم العربي ، ومراعي السودان من نوع السافانا في معظمها والتي تتباين في غناها وكثافتها تبعا لكمية الأمطار الساقطة، إلا إنها غنية في معظمها مما جعل السودان يأتي في مقدمة الدول العربية الغنية بالثروة الحيوانية.

¹- تاريخ الغابات في السودان ،الجمعية السودانية لحماية وتنمية البيئة ،تم تصفح الموقع: 2016/03/30.

<http://www.forest.sd/index.php/main/index/19/0/list>

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

النسبة (%)	د.الجنوب/كلم ²	النسبة (%)	ج. السودان/كلم ²	النسبة (%)	السودان الموحد /كلم ²	المورد المراعي
27	279,600	73	744,400	40	1,024,000	



جدول رقم 05: يوضح حجم مساحة المراعي بالسودان

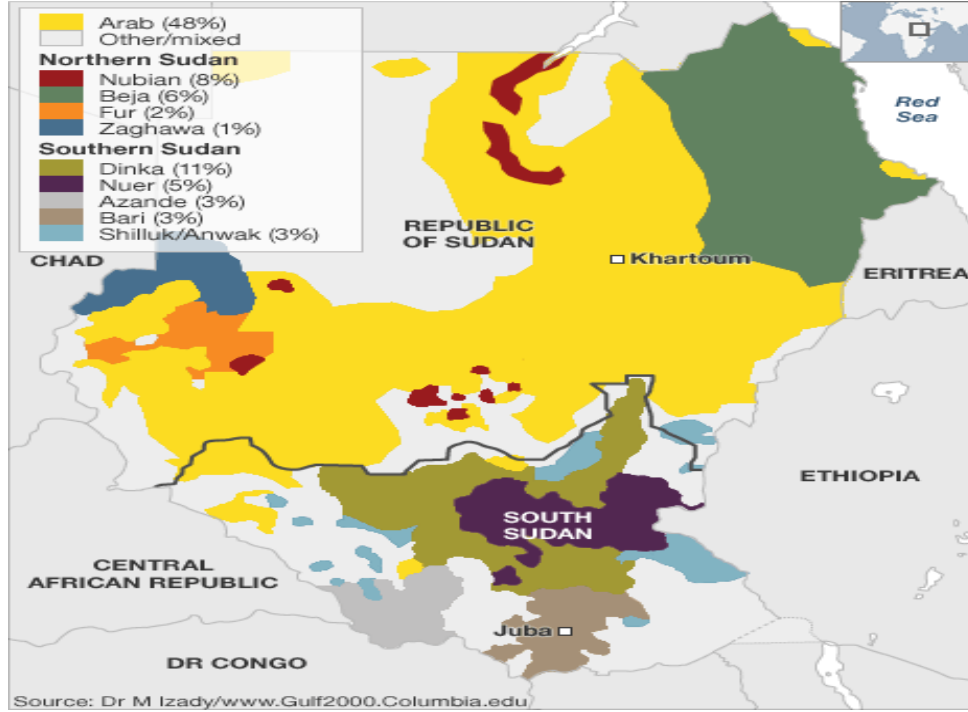
المصدر : عمار حسن بشير عبد الله ،المصدر السابق.

ثامنا : الثروات الطبيعية

يخز السودان بإمكانيات اقتصادية هائلة تتمثل في الموارد المعدنية والثروة البترولية، وهي في معظمها مواد بكر لم تستغل علي الوجه الأكمل حتى الآن ' حيث اكتشف الغاز والنفط في جنوب وغرب وشرق ووسط وشمال البلاد بكميات كبيرة، واحتياطيات وفيرة من خام الحديد والنحاس والكروم والزنك والرصاص والميكا والرخام إذ+ يبلغ خام الألمونيوم السودان المكتشف منه حوالي مليار طن إضافة إلي الذهب والفضة واليورانيوم بكميات مبشرة.¹

¹ عمر سلمات، الازمة السودانية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تنظيمات سياسية وادارية ،جامعة الجزائر ،2006/2005، ص

المطلب الثالث:الإمكانات البشرية



خريطة رقم 08: توضح توزيع السكان في السودان

المصدر: بي بي سي ، المصدر السابق ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/05/02

يبلغ عدد http://news.bbc.co.uk/nol/shared/spl/hi/world/10/sudan/img/sud_ethnic.gif

السكان في السودان 33'079'814 نسمة حسب تقديرات عام 2000 ينتمون الي 597 قبيلة ، وتنقسم هذه القبائل إلي ثلاث أعراق رئيسة عرب في شمال ووسط السودان وأجزاء من الغرب، والحاميون علي ساحل البحر الأحمر وشرق السودان، والزنوج والقبائل النيلية في الأجزاء الجنوبية وبعض الأجزاء الغربية ، يدين معظم أهل السودان بالديانة الإسلامية (85%)، والبقية 15% يعتنقون المسيحية وبقية المعتقدات الأخرى.

حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، تم توزيع الولايات حسب ثلاث أنماط معيشية: حضر، ريف ، رحل، السمة الغالبة ان سكان الريف شكلوا نسبة 66.38 % ، الحضر 24.74% والرحل 8.9%¹.

¹بي بي سي ، المصدر السابق ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/05/02

المطلب الثالث : خصوصية إقليم دارفور

تمثل دارفور البوابة الغربية للسودان وتقع بين خطي طول 22 و 27 درجة شرقا وخطي عرض 10 و 16 شمالا، وتبلغ المساحة الكلية لدارفور حوالي 510.0000 الف كلم² أي ما يعادل خمس مساحة السودان وتشارك عددا من الدول في حدود مشتركة وهي ليبيا، تشاد وافريقيا الوسطى وهي حدود مفتوحة الامر الذي سهل من عملية التواصل الاجتماعي والثقافي مع هذه الدول¹. وينقسم اقليم دارفور الى ثلاث مناطق رئيسية متميزة بيئيا ، تقيم في كل منها مجموعة سكانية ، مرتبطة بها ن متميزة في أسلوب معيشتها كالأتي:

الفرع الأول :إقليم شمال دارفور²

تبلغ مساحة الولاية حوالي (296420) كلم²، وتعتبر من أكبر ولايات السودان مساحة، ويمتاز سطح ولاية شمال دارفور بتباين متنوع الظواهر الطبوغرافية حيث تغطي معظم أجزاء الولاية في الشمال والوسط الشرقي الأرض الصحراوية وشبه الصحراوية في هضاب ممتدة وتخللها سلاسل جبلية بركانية تعتبر امتداداً لسلسلة جبل مرة، وتتصف بالطبيعة الرملية، ومناخ الولاية صحراوي شبه جاف وشبه صحراوي، ثم السافنا الفقيرة في جنوبها وتمتاز بقلة الأمطار وعدد سكان الولاية حوالي (1155872) نسمة، ودرجة الحرارة الدنيا في المتوسط (19.3) درجة مئوية والعليا هي (33.4) درجة مئوية.

ويمتحن سكان الولاية الزراعة كحرفة أساسية رئيسية، (9%) منهم رحل و(16%) يقطنون الحضر ومدن الولاية الرئيسية، عاصمة الولاية مدينة الفاشر وهي مدينة تاريخية شهدت التطور العمراني منذ تأسيسها كعاصمة لسلطنة الفور ثم تدرجت حتى أصبحت العاصمة.

تقيم بالولاية قبائل الزغاوة المعتمدة على رعي الابل خاصة في المناطق الرعوية، وتتعايش معها قبائل عربية اخرى من رعاة الابل مثل المهيريا والعريقات والمحاميد.

وتمثل الأمطار أهم مصادر المياه بالولاية والتي تتباين في الكميات والتوزيع وتحملها الخيران والأودية الموسمية وتستخدم للشرب والزراعة وتوجد مياه جوفية في شكل أحواض تتفاوت في أعماقها وهي مستغلة جزئياً. وتبلغ مساحة الغابات بالولاية حوالي خمسة آلاف فدان، ولا توجد غابات محجوزة بالولاية، إلا أن الجفاف الذي ضرب الولاية منذ الستينيات أثر سلباً على الكثافة الغابية.

¹- زكي البحيري ،مشكلة دارفور الجذور التاريخية،الابعاد الاجتماعية ،التطورات السياسية،مكتبة مدبولي،القاهرة ،مصر، 2006، ص5.

²- عبد الوهاب الافندي ، ازمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، 2009 ، ص 24.

وتنتشر المساحة الصالحة للزراعة بالولاية في أغلب أرجائها وتتفاوت في درجات الخصوبة، وقد أثر تذبذب الأمطار على المساحة المزروعة. وتعتبر الولاية من الولايات التي لا تتوافر فيها مصادر مياه دائمة الجريان، ومع ذلك فهي غنية بالموارد الجوفية للمياه التي تقدر بكميات هائلة. وتنتج الولاية العديد من المحاصيل مثل الدخن والسمسم والفول السوداني والبهارات والتبغ والخضروات. كما تتمتع الولاية بإمكانات هائلة من الثروة الحيوانية وخاصة الإبل والضأن والماعز والأبقار والخيول والحمير في أسواق الماشية.

الفرع الثاني : إقليم غرب دارفور

تقع ولاية غرب دارفور في أقصى غرب السودان بين خطي طول (11. 15) درجة شرقاً وخطي عرض (12-25) درجة شمالاً والأراضي الطينية والجبلية في الأجزاء الجنوبية والشرقية والوسطى، أما الشكل العام لجغرافية الولاية فتقسمه مجموعة من الجبال والتلال الرملية والأراضي الزراعية وتنتشر في الولاية الوديان مثل: وادي كجا، أزوم، باري، ثلولو، وتدخل في نطاق السافانا الغنية التي تتميز بغطائها النباتي الجيد للرعي، ومن أشهر التضاريس الطبيعية بالولاية جبل مرة الذي يعتبر أخصب مناطق السودان، ويسود الولاية الغطاء النباتي الجيد، النباتي الكثيف والغابات الغنية بأشجار السرو والقميل .

ويندرج مناخ الولاية من شبه الصحراوي في أقصى الشمال ثم السافانا الفقيرة في الوسط والسافانا الغنية في الأجزاء الجنوبية منها، وتتميز مرتفعات جبل مرة بمناخ البحر الأبيض المتوسط و تتراوح الأمطار من (180) ملم في أقصى الشمال إلى (800) ملم في أقصى الجنوب ويبدأ هطولها في شهر مايو وحتى أكتوبر، وتتميز الولاية بشتاء بارد طويل من أكتوبر حتى فبراير وصيف قصير معتدل من مارس حتى مايو ومتوسط درجة الحرارة (25) درجة مئوية

ومن النمط السائد يتبين أن 90% من إجمالي سكان الولاية يقطنون الحضر ويتمركزون بصورة أساسية في مدينتي الجنيينة وزالنجي، وغالبية السكان من قبائل غير عربية أبرزها الفور والمسالييت إضافة الى البرتي، البرقو، التاما، التنجر، البرقيد.¹

توجد بالولاية مناسيب للأمطار بكميات وفيرة مما أدى إلى توفير المياه السطحية مع وجود أحواض جوفية ويقدر مردود الولاية المائي بحوالي (103) مليارات متر مكعب سنوياً.

¹ 11. عبد الوهاب الافندي، المرجع السابق ، ص 26.

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

وتغطي الغابات مساحات كبيرة من أراضي الولاية تقدر بحوالي (75%) من أراضيها، وهي غابات طبيعية تتدرج من الأشجار الشوكية في الشمال والأشجار ذات أوراق العريضة في الجنوب حيث تسود السافانا الغنية. وتسهم الغابات بقدر كبير من صادرات البلاد من الصمغ العربي كما يتم الاستفادة منها في حطب الوقود وفحم الحريق.

ويبلغ إجمالي المساحة الصالحة للزراعة بالولاية (8) ملايين فدان المستغل منها فعلياً (1.2) فدان، وأهم المحاصيل المنتجة هي الدخن الذي يعتبر المحصول الرئيسي إضافة إلى الفول السوداني والذرة والقمح واللوبيا وحب البطيخ والكردي وإضافة للمحصولات البستانية التي ينتجها جبل مرة.

كما تزخر الولاية بثروة حيوانية ضخمة تشمل الأبقار والضأن والإبل والخيول والحمير، وتقدر الثروة الحيوانية بالولاية بحوالي (4.5) ملايين رأس وتسهم بحوالي (11%) في الاقتصاد القومي¹.

ثالثاً: ولاية جنوب دارفور

تقع ولاية جنوب دارفور في أقصى جنوب غرب البلاد بين خطي عرض (30-13.9) شمالاً وخطي طول (27-17) و(صفر-280) درجة شرقاً، وتحدها جمهورية أفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي، وتبلغ مساحة الولاية حوالي (127.300) كلم²

وتقع الولاية في المنطقة المدارية حيث يسودها مناخ شبه صحراوي في الشمال ومناخ السافانا الفقيرة في الوسط وتتدرج إلى السافانا الغنية جنوباً ويتراوح معدل الأمطار السنوي بين (200-900) ملم، ومتوسط درجة الحرارة (4-33) في أعلاها و(2-2) في أدناها.

تأتي الولاية في المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان في السودان، (72%) من السكان يسكنون الريف، و(27%) يسكنون المدن ويتمركز الحضر بصورة أساسية في محافظة نيالا وبعض مدن المراكز الإدارية، وتعتبر الولاية جاذبة للسكان وذلك لتمييزها بالأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية الواسعة وازدهار مدنها تجارياً وتوفر الخدمات الضرورية بها، كما أن التصحر الذي زحف على ولايتي شمال دارفور وكردفان ساعد على هجرة السكان إليها من تلك المناطق.

¹- اسامة علي زين العابدين ، اقليم دارفور الجغرافيا والسكان ، تصفح الموقع يوم :2016/04/01

<http://www.sudaress.com/ashoroog/1958>

وتعتبر الأمطار من أهم المصادر الرئيسية للمياه بالولاية ومياه الوديان، حيث يشكل حوض البقارة أكبر مورد للمياه ومنخفض رسوبي يمتد من الحدود الغربية ماراً بوسط الولاية حتى حدودها مع ولاية غرب كردفان، وعمق المعبر في هذا الحوض حوالي (50-90) متراً من سطح الأرض

وتغطي الغابات (48%) من مساحة الولاية غاباتها الطبيعية تتدرج من الأشجار الشوكية في الشمال إلى الأشجار ذات الأوراق العريضة في الجنوب حيث تسود السافنا الغنية وتسهم هذه الغابات في إنتاج الصمغ وزراعة السرو والبان، ومن أكثر أنواع الأشجار انتشاراً الدروب والطلح والعريديب ويعمل أكثر من (80%) من سكان الولاية بالإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة حوالي (24) مليون فدان، بينما المساحة المستغلة فعلياً قبل النزاعات والصراعات الراهنة حوالي (16%) فقط، مزروعة بالبري المطري والفيضي حيث تستخدم الآلات اليدوية في الزراعة مما قلص من المساحات الزراعية أفقياً، وأهم المحاصيل الدخن والذرة والعريديب وحب البطيخ والكركي، بالإضافة للمحاصيل البستانية.¹

يجنح البعض الى تصنيف سكان دارفور على اساس عرقي (العرب وغير العرب) ،أو على أساس سبل كسب العيش (البقارة ،الابالة،المزارعين ،سكان المدن) او على اساس لغوية ثقافية (العرب ،المستعربون جزئياً وغير العرب)،ومهما يكن فان التقسيم الالهم هو ذلك القائم بين الرعاة من جهة والمزارعين المستقرين من جهة اخرى ،لان هذا التمايز كان الاساس لبدء الصراع.²

المبحث الثاني: واقع النزاع السوداني في ظل التهديد البيئي

المطلب الأول: التهديدات البيئية في السودان

يعاني السودان باعتباره احد دول القرن الإفريقي جملة من التهديدات والمشاكل البيئية تتعدد لتشمل :

الفرع الاول :الجفاف³

يعاني السودان من التصحر من جراء العوامل الطبيعية التي أثرت على الغطاء النباتي من تناقص معدلات الأمطار وانجراف التربة ، وإزالة الغابات والحشائش إضافة إلي العوامل البشرية وعلى

¹ اسامة علي زين العابدين ، موقع سابق .

² محمد سليمان محمد ،حروب الموارد والهوية ،كامبريدج ،دار كامبريدج للنشر ،2000 ، ص 349.

³ محمد سليمان محمد ، المرجع السابق ، ص 266.

رأسها استخدام الأراضي ويشير هنا إلى أن أمطار السودان تتصف بأنها أمطار مدارية تتراوح ما بين 50 ملم في الشمال وتزيد كلما إتجهت جنوباً لتصل 1200 مم في أقصى جنوب البلاد .

تتحصر المناطق المتصحرة في السودان بين خطي العرض 10-18 درجة شمال أي ما يعادل 51% من مساحة البلاد وتم حصر خمس درجات للتصحّر: حاد جداً ، حاد ، متوسط ، بسيط وبسيط جداً. بهذا يمكن جمع الولايات المعنية المتأثرة بالتصحّر في ثلاثة مجموعات :

- تضم المجموعة الأولى أكثر الولايات قحولة وتقع في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من

السودان وتشمل ولايات الشمالية ونهر النيل وكسلا.

- المجموعة الثانية تضم الولايات الواقعة على السهول الطينية الوسطى والمشاريع المروية الرئيسية.

تشمل هذه المجموعة ولايات القضارف وسنار والجزيرة والنيل الأبيض. ينعم هذا الاقليم بقدر من الامطار (100 - 500م م) لذا كان التصحر فيها وسطاً وكان لهذه المنطقة غطاء نباتي جيد إلا أنها في الوقت الراهن تعاني من تدهور خطير من جراء استنزاف موارد الأرض بالزراعة الآلية غير المرشدة وانتشار قطع الاشجار والرعي الجائر وتشهد شمال الجزيرة والمناطق الغربية من النيل الأبيض زحفاً متقدماً من الكثبان الرملية.

- أما المجموعة الثالثة تشمل ولايات السودان الغربية وهي شمال وغرب كردفان وشمال وغرب دارفور والتربة فيها عموماً رملية ونظراً لنفاذيتها الجيدة وسهولة التعامل معها فقد استخدمت بشكل واسع في الزراعة المطرية التقليدية وتمثل هذه الولايات الموطن الرئيسي للرعاة البدو الذين يهربون من الآفات والامراض التي تصيب الحيوان في المناطق الطينية بالرحيل جنوباً في موسم الأمطار وقال الخبير انه في كردفان وما يليها من عواقب على اقتصاد البلاد.

الفرع الثاني: الفيضانات والسيول

لقد عانى السودان الكثير من الفيضانات المدمرة لفترات متكررة في العقود الأخيرة، وكان من نتيجة ذلك فقدان العديد من الممتلكات وخسارة فادحة في سبل الري وخدمات الماء مع انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه ، إن مستويات المياه من الهضبة الأثيوبية مصدر مياه النيل الأزرق تتباين بشكل ملحوظ كما إن المنطقة عرضة للفيضانات العارمة والجفاف .

وهذا ما اكده التحليل السنوي لدرجات الحرارة ومعدل هطول الامطار في السودان وفي السنوات ذات الأمطار الاستثنائية نجد أن الأنهر الثلاثة الرئيسية وهي النيل الأزرق، نهر عطبرة والسوبات تتسبب في

فيضانات واسعة النطاق خاصة في ما تُعرف بسهول الفيضانات الواقعة في جنوب شرق السودان فمثلاً نلاحظ أن فيضانات 1988 وفيضانات 1998 كانت الأكبر ضرراً علي الإطلاق فيما سُجل من بيانات. ورغم النقص الشديد في المياه تكثر الفيضانات في السودان واكثرها تدميراً ما يحدث في النيل نتيجة لاجتثاث الغابات والافراط في الرعي في اعالي النهر ، وتتجلى اهم التاثيرات تدهور بيئة حوض النيل والفيضان المرتبط به في تاكل وانجراف حاد لصفاف حوض النيل في شريط الارض الخصب الضيق الذي يحف بمجره .¹

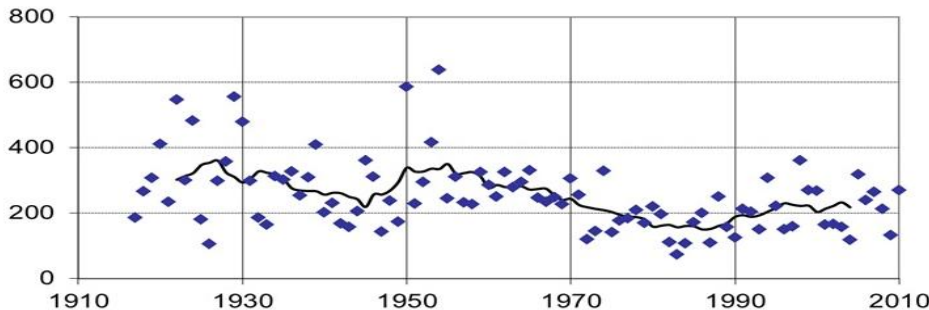
الفرع الثالث : التغيرات المناخية

تتباين النطاقات المناخية في السودان وتتعدد بين الصحاري في المناطق الشمالية ثم المناطق شبه الصحراوية في شمال أواسط السودان إما في أواسطه توجد مناطق جافة إلى شبه جافة إلى شبه رطبة وكلما اتجهنا جنوباً تصبح المناطق أكثر رطوبة وهذا ما ساعد على التغير في درجات الحرارة و معدلات الأمطار خاصة خلال الفترة 1960 إلى غاية 2006 كما أشار تقرير الأمم المتحدة للبيئة على انه توجد أدلة متزايدة على ان هبوط معدلات سقوط الأمطار بسبب تغير المناخ الإقليمي يمثل عامل ضغط شديد على المجتمعات الرعوية وبخاصة في دارفور و كردفان مما أسهم في اندلاع النزاع.

شكل رقم 04 : يوضح تذبذب تساقط الامطار بالفاشر بالسودان في الفترة الممتدة من

2010- 1910

I. Annual Rainfall in El Fasher (mm), North Darfur 1917-2010



المصدر : برنامج الامم المتحدة للبيئة ن التقييم البيئي للسودان لما بعد النزاع 2007-2012

¹ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، السودان التقييم البيئي لما بعد النزاع ، 2007 ، ص8.

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

وتأثير التغيرات المناخية يأخذ عدة مستويات :

على مستوى الزراعة :

- تتلازم التغيرات المناخية مع ضغط النمو الاقتصادي والاجتماعي مما يسارع من استمرار عمليات تصحر الأراضي الزراعية.
- النطاقات المناخية الزراعية الرطبة سوف تتغير وتتجه نحو المناطق الجنوبية مما ينتج عنه نقصان المناطق الشمالية الصالحة للزراعة .
- قلة انتاج المحاصيل بصورة ملحوظة مثل محصول الدخن والذرة
- مناطق نطاق زراعة الصمغ العربي نتيجة للتغيرات المناخية سوف تتناقص تدريجياً مما يتسبب في التأثير علي الدخل القومي والأمن الغذائي تدريجياً.
- على مستوى الموارد المائية :
- ارتفاع درجات الحرارة يؤدي الي :
- زيادة معدل تبخر المياه من المسطحات الأمر الذي يؤدي الي نقص المياه من ثم حد الطلب و التقليل من استخدام المياه.
- تسارع تكرار حدوث الأحداث للتغيرات المناخية القاسية (الفيضانات – الجفاف الاعاصير الاستوائية والعواصف الرملية) التي بدورها تسبب تدهور الأراضي .
- رطوبة التربة تتخفض تحت تأثير التغيرات المناخية

الفرع الرابع : ازالة الغابات

تعتمد كثافة ونوعية الغابات وتوزيعها في السودان مباشرة علي توزيع الأمطار وأصناف التربة، ونظراً لاختلاف معدلات الأمطار من ادناها في الشمال وازديادها في الجنوب وتنوع التربة من رملية وطينية وخلافه،

جاء توزيع الغابات غير تساوي في أنحاء القطر المختلفة فقد انتشرت وهي تزداد كثافة كلما أوغلنا جنوباً وغرباً نحو التربة الرملية وتقل كثافتها وتزداد أشجارها قصراً وبعثرة كلما اتجهنا شمالاً وشرقاً¹.

¹- الجمعية السودانية لحماية البيئة والتنمية، تاريخ الغابات في السودان، تصفح الموقع يوم: 2016/04/04

تآكل الغابات في السودان بمعدل يزيد على 0,84 % سنوياً، لأغراض الطاقة والزراعة، وبين 1990 و2005 خسر البلد 11,6 % من غطاءه الغابي، أي نحو 8,8 ملايين هكتار، وقد اختفى ثلثا غابات شمال ووسط وشرق السودان بين عامي 1972 و2001. وفي دارفور فقدت ثلث الغابات بين 1973 و2006، ويقدر أن جنوب السودان خسر 40 % من ثروته الغابية منذ الاستقلال عام 1956. ولا تزال ممارسة قطع الغابات مستمرة، خصوصاً في محيط المدن الكبيرة، ويشير استقرار معدلات إزالتها إلى أن الغطاء الغابي يمكن أن ينخفض بما يزيد على 10 % كل 10 سنين، أما المناطق الواقعة تحت الضغط الأقصى، فيقدر "يونيب" أنها قد تفقد غاباتها بالكامل خلال السنين العشر المقبلة.

الفرع الخامس : التلوث

يشكل تدفق مياه الصرف من المعامل وتصريف المياه المرتبطة باستخراج خام النفط إضافة إلى الانبعاثات الهوائية وتصريف النفايات الخطيرة والصلبة من الأسباب المؤدية للتلوث البيئي في السودان، خاصة مع التوسع الحضري العشوائي ومشاكل إدارة النفايات، وعدم معالجة مياه المجاري.²¹

المطلب الثاني : تطورات النزاع في السودان

قد ساهمت عدة عوامل في خلق النزاع في السودان، إلا أن جميعها ترجع لقضايا تتعلق بتقاسم وتوزيع الثروات والموارد، إلا أن أهم هذه الموارد هي الأرض: فالأراضي هي مفتاح الثروة والسلطة سواء تم استغلالها لغايات الزراعة أو لرعاية المواشي أو لم يتم استغلالها مثل النفط والمياه الجوفية.

فبعد أن انتهت حرب السنوات الطويلة في تاريخ القارة السمراء بتقسيم أكبر بلدانها دولتين، السودان وجنوب السودان، ها هو التمرد يستعر في إقليم دارفور، أكبر الأقاليم غربي البلاد. ورغم انفصال السودانين، فإن الصراع ما لبث أن امتد من دارفور إلى ولايتي النيل الأزرق

²¹الأرض والنزاعات في السودان : تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/20

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

وجنوب كردفان، التي أضحت تعرف بالجنوب الجديد. لم يسلم كذلك شرق السودان الذي شهد عام 2006 حرباً دامت قرابة عقد من الزمان وانتهت باتفاق سلام.

و تُمثّل النزاع في دارفور نوعاً من النزاعات الداخلية التي عهدتها القارة الإفريقية بين حكومة مركزية من جانب، وحركات تمردٍ مسلّحة من جانبٍ آخر، إلا أنّ طبيعة الأطراف المتورّطة فيها ونوعية مطالبها، فضلاً عن المنحى الخطير الذي اتّخذته منذ ذلك التاريخ قد ميّزها عن العديد من غيرها من الصراعات الداخلية التقليدية.

ويُمكن القول إنّ النزاعات في إقليم دارفور ليست ظاهرةً جديدةً، فهي ظاهرةٌ تكاد تكون مُلازمةً لتاريخ هذا الإقليم منذ القدم، من خلال مجموعة من العوامل المُختلفة والمتداخلة في الوقت ذاته التي أسهمت بطرق مُختلفة وبدرجات مُتفاوتة في إيجاد البيئة المتوترة لنشوء النزاعات، حيث تداخلت العديد من العوامل البيئية والاجتماعية من ناحيةٍ والاقتصادية السياسية الداخلية والخارجية التي أدت إلى اندلاع الأزمة.

لا يمكن اعتبار الصراع القبلي في السودان وليد تفجّر الحرب الأهلية أو الحركات المسلحة التي بلغ عددها نحو 26 حركة، وقّعت بعضها اتفاقات سلام مع الحكومة ورفضت بعضها الآخر واختارت مواصلة القتال. يقول مؤرخو الصراع القبلي إنه بدأ للمرة الأولى عام 1932 بين قبيلتي الزيادة والميدوب ضد قبيلتي الكبابيش والكواهلة في منطقة شمال عاصمة دارفور (الفاشر) وتكرر في أعوام 1957 و 1982 و 1997، ويعزى سبب جميع هذه النزاعات إلى مصادر المياه والرعي، بيد أنّ الصراع الحقيقي بدأ عام 1983 بين قبائل الرعاة والمزارعين، بسبب التنافس على الموارد الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة ونتيجة لموجات الجفاف والتصحر التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي والتحوّلات البيئية التي نجم عنها انحسار نطاق المراعي والموارد المائية والتربة الخصبة .

المطلب الثالث: الانعكاسات البيئية للنزاع في السودان

من خلال القراءة التاريخية لتركيبية هذه النزاعات في السودان يلاحظ انه ثمة علاقة وثيقة بين النزاعات والخلل البيئي الناتج عن علاقة الإنسان بالموارد في ظل وجود سياسات اقتصادية واجتماعية هشة وفاشلة وقاصرة لم تستوعب حاجيات المجتمع وتطلعاته، وتمثل منطقة دارفور مثالا شاخصا لهذه الجدلية بين البيئة والنزاعات.

وعبر حقبة زمنية قديمة ظهرت وتبلورت السمات الأساسية الثقافية والاجتماعية فالرعاة امتازوا بالترحال بحثا عن موارد المياه والمرعي بينما المزارعون امتازوا بالاستقرار، ومن خلال حركة ترحال الرعاة والتداخل بين الحدود البيئية من مناخ جاف ومناخ ماطر مع الحدود والخصائص الاجتماعية والثقافية "رعاة رحل" و"مزارعون مستقرون" تحولت هذه الحدود البيئية تلقائيا من خلال هذا التداخل والتمايز في أنماط الإنتاج إلى تمايز عرقي وثقافي هذا التمايز قاد في أحيان كثيرة إلى التعاون والحرب معا وتاريخا نجد ان مسألة التداخل بين الحدود البيئية والاجتماعية والعرقية قد اسست لانماط تعاون وتعامل مستقر ولكن تنامي الترددي البيئي والاستغلال البشع للموارد ادخل الرعاة والمزارعين في مواجهات مسلحة وتدرج من مرحلة السلم إلى مرحلة الاقتتال.

ويمكن إجمال ابرز العوامل البيئية التي ساعدت على اندلاع النزاع :

الفرع الأول: موجات الجفاف والتصحر¹

تعرض إقليم دارفور لموجات الجفاف والتصحر المتعاقبة التي ضربت أنحاء واسعة من القارة الإفريقية، ونتج عن تلك الموجات اختلال عميق ألقى بآثاره على البيئة المحلية، فنجد أن الرعاة قد اضطروا تحت وطأة موجات الجفاف والتصحر إلى الترحال بعيداً عن مناطقهم والمناطق الأخرى التي كانوا يرتادونها في الماضي إلى مناطق جديدة بحثاً عن الكأ والماء، وأدى بهم هذا الترحال إلى دخول حدود القبائل الأخرى التي تُمارس الزراعة، فترتب على ذلك وقوع العديد من الاحتكاكات التي ربما تطوّرت إلى عداوات ومعارك بين القبائل.

¹ - حسن سيد سليمان، جذور الأزمة في دارفور، مجلة آفاق سياسية، العدد الثاني، 2004، ص ص 62-63

ويُمكن القول إنّ العامل الأوّل الذي أدّى إلى النزاع بين الطرفين هو الجفاف والتصحر؛ حيث تضطّر القبائل الإفريقيّة إلى الدفاع عن أرضها عندما يُحاول الرعاة اللجوء إلى المناطق المُخصّرة هرباً من الجفاف والتصحر.

وقد رصدت الدراساتُ حدوث ثلاث فترات جفاف طويلة وقعت أولها في الستينيات، بينما وقعت الثانية في السبعينيات، والثالثة في الثمانينيات، وكانت الأخيرتان أشدّ وطأةً من الأولى، حيث وقعت أسوأ الصراعات خلال فترة الثمانينيات، وامتدّ الصراعُ المسلّح الحاد إلى مساحات واسعة من دارفور، مما يؤكّد تأثير العامل البيئي بفعل قلة الأمطار على زيادة حدة الصراعات، ومن ثمّ أدّت موجات الجفاف والتصحر التي ضربت الإقليم إلى إلحاق أضرارٍ واسعةٍ في ما يتّصل بالمعاش اليومي للسكّان المحليين الذين تردّت أوضاعهم بصورة ملحوظة، حيث لم تُعد الأراضي المحدودة التي لم تتضرّر بتلك الموجات تفي باحتياجات الناس بعد أن أصاب الجذب أجزاءً واسعةً من المناطق التي كانت تتركّز فيها النشاطات الاقتصادية التقليدية فترتّب على ذلك أمران:

□ أولاً: إنّ القبائل الرعيّة هجرت مناطقها المُتعارف عليها وذهبت إلى مناطق أخرى أفضل من التي اضطرت إلى تركها من دون تنسيقٍ مُسبق مع القبائل التي تُقيم على هذه الأراضي وهي صاحبة الحق عليها، وقد أدّى إلى نزاعات بين المُقيمين والقادمين.

□ ثانياً: إنّ فريقاً من الذين قاموا بالنهب تحت وطأة الحاجة وشطف العيش عمدوا إلى قطع الطرق على الشاحنات التجارية ومركبات المُسافرين القادمة أو العابرة لدارفور، وقد تمخّص عن هذا الأمر ما عُرف لاحقاً بظاهرة النهب المسلّح التي أصبحت مُشكلةً مُستمرة للحكومة المركزية ولم تستطع تحجيمها أو الحد منها.

الفرع الثاني: الصراع القبلي على الموارد

يتميّز إقليم دارفور بأنّه مُقسّم بين عدة قبائل، حيث تُسيطر كلُ قبيلة على حيزٍ جغرافي مُعيّن أو مساحة من الأرض، وهذا لا ينفى وجود قبائل أخرى على المساحة نفسها، ولكنها أقل عدداً ونفوداً من غيرها من القبائل، فقبيلة "الزغاوة" تُبسط سيطرتها على الأجزاء الشماليّة من الإقليم وبعض الأجزاء المُتفرّقة في أجزاءٍ أخرى، بينما تُسيطر قبيلة "المسالييت" على الجزء الغربي من الإقليم، بينما قبيلة "الفور" - منها اشتق اسم الإقليم - تُسيطر على أجزاءٍ مُتفرّقة من الإقليم، وخاصة جبل "مرة" في الوسط، وتسيطر قبيلة

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

"الرزقات" على الأجزاء الجنوبية من الإقليم، بينما تُسيطر القبائل البدوية على أجزاءٍ مُتفرقةٍ وتعتمد على الترحال في أراضي الغير، مما كان يتسبب في الاحتكاكات بين القبائل المُختلفة¹.

ولقد زاد من الاحتكاكات حالة الجفاف التي ضربت الإقليم، وما ترتب عليها من حالة تصحر، ومن أكثر القبائل تضرراً من الجفاف والتصحر وشح الأمطار هي القبائل التي تُعطي أقصى شمال الإقليم وغربه وشرقه مثل قبائل "الزغاوة" و"البرتي" و"الميدوب" و"القمر" و"الرزقات" الشمالية و"الزيادية"، ويمكن تتبع هجرات قبائل "الزغاوة" و"القمر" والقبائل العربية من شمال دارفور ودخولها في معارك قبلية، كلما اتجهنا جنوباً؛ حيث زاد التنافس القبلي على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة، أمّا عن "الأباله" و"الرزقات" الشمالية ومجموعة الرحل القبلية بشمال دارفور، وهي قبائل عربية فإن أثر التصحر والجفاف قد أفقدهم مراعيهم، ونضبت موارد مياههم فهاجروا إلى مناطق "الفور" ومناطق "المسالييت" بغرب دارفور، ووصلوا إلى أقصى الجنوب الغربي لجنوب دارفور وإلى مناطق "الداجو" وغيرها من المناطق الأقل تضرراً بالجفاف والتصحر.

ومن جانبٍ آخر فكانت لهذه الهجرات آثارٌ مُباشرةٌ في الصراع القبلي، وقد شهدت دارفور صراعات دامية "الرزقات والمعاليا 1968، السلامات والتعايشة 1980، البني هلبا والمهرية 1980، الزغاوة والقمر 1990، والزغاوة والبرقد 1990" ولكن افزع هذه النزاعات تلك التي اخذت طابعا جهويا "عرب وزرقه" "العرب والفور" - "العرب والمسالييت" والمحرك الأساسي لهذه الحروب هي المصادر الطبيعية والتحلل الإداري مع غياب التنمية مع انتشار الأسلحة والمليشيات والنهب المسلح الذي اصبح اقصر طريقة لحسم الخلافات الشخصية والقبلية مع ملاحظة أن الصراع يزداد حدةً بفعل زيادة بين السكان الذين ازداد عددهم بسبب النزوح مما جعل التنافس على الموارد المتضائلة بفعل الجفاف والتصحر والرعي والزراعة الجائرتين يزداد عنفاً.

ومن ثم فإنّ هناك علاقةً تبادليةً عكسيةً بين مُعدلات هطول الأمطار وبين النزاعات القبلية، حيث إنّ النزاعات والصراعات تزداد كلما كانت مُعدلات الأمطار مُتدنيةً أو دون المتوسط.

¹ - امين مشاقبة ،ميرغني ابرك الطيب ،دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الاردن ،2012 ،ص ص 130-131.

هذه العلاقة تم تتبعها من خلال ملاحظة منسوب الامطار خلال السنوات 1950-1990 ولوحظ عن وجود ثلاثة فترات جفاف طويلة وقعت أحداها في الستينات من القرن الماضي وتميزت بجفاف خفيف نسبيا والفترتان الاخرتان وقعتا خلال 1972-1974 و1981. 1986 وتميزتا بجفاف شديد وقد لازمت تلك الفترتين مناوشات واشتباكات وقعت اسوأها في الثمانينات من القرن الماضي لازمت واتخذت شكل صراع مسلح حاد امتد على مساحات واسعة من دارفور¹.

وهذا يعني ببساطة ان الزيادة في حدة النزاعات تتناسب طرديا مع تناقص معدلات مناسيب الامطار "الجفاف" بمعنى ان الحد الادنى لسقوط الامطار يتأخر عن الحد الاقصى للنزاعات بفترات متقاربة وهي فترات تفاعل كامل الى ان يصل تأثير الجفاف مداه.

ونجد ان مسألة الندرة التي نتجت جراء الجفاف والتصحر الذي ضرب مناطق افريقيا شمال الصحراء والتي تقع دارفور ضمن منظومته الجغرافية في فترة الثمانينات وما قبلها والتردي البيئي سواء من استغلال الانسان والحيوان للموارد او بفعل الكوارث الطبيعية كان محفزا اخر على الهيمنة على هذه الموارد ولا نستثني تعاضم الاحساس لدى الاثنيات بالتهميش وعدم وجود فرص عدالة في مسائل توزيع الثروة والسلطة كمحفز لحمل السلاح في الوقت الذي لا تدعن فيه الحكومة الا لمن يحمل السلاح، وهنا يتداخل التحليل البيئي للنزاعات مع منظومة العوامل الاخرى السياسية والاقتصادية والعرقية والتاريخية المسئولة عن النزاعات في دارفور "مطالب سياسية واقتصادية.....الخ."²

تعرف اهل دارفور منذ القدم على فتح ممرات وطرق للرعاة عبر المزارع لترحالهم في مواسم الجفاف على امتداد عرضي حوالى 2-6 ميل بعيدا عن القرى وذلك لتجنب دخول المواشي للزراعة وعدم انتهاك الرعاة لحرمة القرى وعرفت هذه الممرات بالمراحيل والمسارات ولكن مع مرور الزمن اصبحت هذه المسارات مصدر اصيل للنزاعات بين الرعاة والمزارعين وذلك لندرة المياه والعشب في مواسم الجفاف

¹ - محمد سليمان محمد، مرجع سابق ، ص339.

² . احمد ادم بوش، الية فض النزاعات في منطقة البحيرات العظمى بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم 2002 ، ص 113.

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

وحصر الحلول في مجالس الدييات والتعويضات فهي لا تعدو ان تكون مناورات سياسية حول اقتسام الثروة والسلطة في الإقليم تبعا لابعاد جهوية الامر الذي عجل من بروز حركات مطالب سلمية كجبهة نهضة دارفور في منتصف الستينات من القرن الماضي ليتطور الامر الى حركات تمرد مسلحة كحركة بولاد 1991 وحركة العدل والمساواة وتحرير السودان اخيرا والتي تنادي جميعا عبر منفتوتاتها الى قسمة عادلة للموارد والثروات بين مكونات دارفور من ناحية وبين دارفور والمركز من ناحية اخرى وهو تطور طبيعي لاهمال العوامل الايكولوجية في توصيف الصراع مما اخرج الصراع من الحيز البيئي الى دائرة اكبر متعددة الاطراف دخل فيها البعد السياسي في ظل التدهور السياسي والتخلف الاقتصادي والتنموي فالازمة في دارفور بعد ماشاكوس تمثل الوجه الثاني للازمة في الجنوب بل ازمة كل السودان بكل اتجاهاته الجغرافية بلا استثناء الا وهي قضية التنمية المتوازنة والعدالة في التوزيع¹.

وفي هذا الصدد أصدر برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة UNEP تقريرا سنة 2007 يُبرز أن العوامل البيئية تُعد من الأسباب التي أسهمت في اندلاع الأزمة في إقليم دارفور، حيث إنه عانى من العديد من الآثار المترتبة عن التغير المناخي، هذا بالإضافة إلى تأثيره بالعديد من الأضرار البيئية، ومن أبرزها انتشار التصحر والجفاف؛ ما دفع سكان دارفور من مزارعين ورعاة إلى التقاتل من أجل الموارد المائية القليلة، كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن التغير المناخي يتحمل جزءا من المسؤولية لتفجر الصراع "صراع من أجل الموارد"، ومن ثم يُعتبر التدهور البيئي الناتج عن نضوب هذه الموارد واحداً من الأسباب الأساسية للصراعات التي شهدتها ويشهدها السودان²

¹، المرجع السابق ، ص 102. احمد ادم بوش

² - تقرير الامم المتحدة للبيئة ، المرجع السابق ، ص 6.

المبحث الثالث : استراتيجيات مواجهة التهديدات البيئية

يركز هذا المبحث على أهم الجهود الهادفة إلى إيجاد حلول فعالة للتقليل من آثار التهديدات البيئية، و تتنوع هذه الجهود ما بين استجابات محلية و إقليمية و مبادرات دولية من خلال المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية.

المطلب الأول : على المستوى المحلي

إن السودان على الرغم من اتساع مساحته وموقعه الجغرافي وتنوعه المناخي ، يصنف ضمن الدول الأقل نمواً إلا أنه يولي اهتماماً كبيراً بقضايا البيئة وظل حريصاً على المحافظة على البيئة المتميزة فيه بجانب حرصه على التكيف مع الآثار السالبة لتغير المناخ بصفة خاصة، وذلك بسن التشريعات والقوانين لحماية البيئة والمحافظة عليها على سبيل المثال :

- 1- قانون الكبريت لعام 1932م .
- 2- قانون مصائد الأسماك البحرية 1937م .
- 4- قانون المبيدات ومنتجات مكافحة الآفات لسنة 1994م
3. قانون حماية البيئة لعام 2001م.
- 5- قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002م

إن إستراتيجية السودان لضمان خطة التكيف مع تغير المناخ في مسيرة التنمية بإدخال المناخ والهشاشة في سياساته القطاعية والتنمية المكمل للبرنامج البيئي المضمن في الإستراتيجية القومية العشرية (1992 - 2002) وكذلك في الخطة الإستراتيجية الكاملة الممتدة لفترة 25 عاماً والمتوازية مع أهداف خطة التكيف مع تغير المناخ الملخصة فيما يلي :

- إستراتيجية تخفيف الفقر : إن أهم جزء في تقرير السودان الخاص بمحاربة الفقر 2004-2006 يركز علي الزراعة ، موارد المياه والصحة العامة - نفس القطاعات التي استهدفتها خطة العمل القومية للتكيف مع تغير المناخ حصاد المياه : كجزء من المشاريع القومية نجد أن فنيات حصاد المياه بدأت تطبق في تسع مناطق وفي عدد من الولايات (شمال دار فور، ولاية النيل ، شمال وغرب كردفان)¹ .

¹-----، البيئة في السودان ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/04/20

<https://ar-ar.facebook.com/sepdl/.../29026824435961>

هذه المشاريع أدت إلى زيادة فرص الحصول علي الماء وإلى تقوية قدرات تلك المناطق للتلائم مع تقلص الأمطار وارتفاع درجات الحرارة والجفاف وقد ضُمنت جميعها في محاور خطة العمل القومية للتكيف مع تغير المناخ وعلي مستوي الدولة نلاحظ إنشاء العديد من مجالس البيئة في تعاون كامل مع خطة العمل القومية مع تغير المناخ .

الفرع الأول : على مستوى القطاع الزراعي

- إن أنشطة واحتياجات التكيف قد حُددت في النطاقات الإيكولوجية الخمس كالآتي :
- الغابات الأهلية وإدارة المراعي والتأهيل .
 - استبدال قطعان الماعز بقطعان الضأن لترشيد استغلال المراعي الهامشية.
 - تغيير استخدام الأرض لتستغل في تربية الماشية بدلاً عن إنتاج المحاصيل.
 - تقوية خدمات الإرشاد الزراعي والبيطري مع التدريب اللازم .
 - إدخال أصناف البذور المقاومة للجفاف وتربية الدواجن وإنتاج الأسماك .
 - استزراع الغابات في المناطق التي تمت تعريتها من الأشجار التي استخدمت في البناء أو كحطب حريق.
 - استحداث نظام إنذار مبكر بالنسبة لموجات الجفاف حتى تتخذ التحضيرات المناسبة .
 - تقديم خدمات الإرشاد الزراعي لتقوية قدرات صغار المزارعين .
 - حماية وصيانة المراعي باستزراع الأحزمة الواقية لتخفيف الأثر السالب للعواصف .

الفرع الثاني : على مستوى قطاع الموارد المائية

- تلخص أولويات أنشطة التكيف والتي حُددت في النطاقات الإيكولوجية الخمس في الآتي
- الاستفادة من طرق التكنولوجيا الوسيطة بتقديم نظام جديد لحصاد ونشر المياه .
 - تطوير وزيادة الاستفادة من الطرق التقليدية في ممارسات الحفاظ علي المياه.
 - صيانة الخزانات الموجودة حالياً مع تأهيل البني التحتية لحوض المياه بغرض زيادة قدراتها التخزينية خاصة في وسط وغرب السودان.
 - بناء خزانات ومرافق تخزين جدد في الوديان خاصة في غرب السودان .
 - إدخال وإدارة الممارسات الزراعية التي تحافظ علي المياه تطوير سبل الاستفادة من المياه الجوفية بالنسبة للإنسان والحيوان عن طريق تركيب مضخات الماء.
 - الإضافة لمقدرات محطات الأرصاد ومتابعة المتغيرات بالنسبة للنواحي المائية للمناخ .

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

- إنشاء صندوق تمويل دوّار لمساعدة تطبيق مشاريع حصاد المياه الصغيرة ثم تقديم الخدمات الإرشادية لتقوية طرق وأساليب حصاد المياه وخبزها من أجل صغار المزارعي ن ويمكن تلخيص اهم مشاريع التكيف حسب كل ولاية في الشكل الموالي :

جدول رقم 06 : مشاريع التكيف مقسمة حسب ولايات السودان.

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

النطاق	الترتيب	وصف مشاريع التكيف
الصحراء (ولاية نهر النيل)	1	تحسين استدامة العمليات الزراعية في ظروف ضغوط موجات ارتفاع الحرارة في ولاية نهر النيل
	2	تقوية مرونة نظم مياه الري للمشاريع الزراعية التي تعاني من مشكلة الري بواسطة تبني الزراعة الغابية في ولاية نهر النيل
	3	تخفيف هشاشة المراعي أمام تغير المناخ في شمال البطانة
	4	تقليص الهشاشة بالنسبة للزيادة المتوقعة لانتشار الملاريا في منطقة الزيداب
شبه الصحراوي (ولاية شمال كردفان)	1	حماية البيئة والحفاظ علي التنوع الحيوي في ولاية شمال كردفان كآلية توائم لحماية المراعي تحت ظروف التباين المناخي
	2	تأهيل حزام الصمغ العربي من أجل محاربة الفقر والتصدي والتصحح وحماية التنوع الإحيائي
	3	تطوير أراضي القردود لتأمين الأمن الغذائي وتحسين مقدرات الموائمة
	4	إنتاج علف الحيوان لتحسين سبل المعيشة وتقادي الصدمات حول الموارد
	5	تطوير منطقة جريح السرعة للتكيف مع إفرازات تغيرات المناخ وتخفيف الفقر
	6	تحويل مسارات المراحل بالنسبة للثروة الحيوانية لتقوية مرونة الرعاة والمحافظة علي الموارد الطبيعية في ولاية شمال كردفان
	7	محاولة الحد من الهشاشة أمام التزايد المتوقع لانتشار الملاريا في ولاية شمال كردفان

السافنا الطينية (ولاية القضارف)	1	تقوية المرونة بالنسبة لتباين الأمطار عن طريق تأهيل المراعي وحصاد المياه في منطقة البطانة ولاية القضارف
	2	بناء بحيرات السدود لتقليص الهشاشة أمام الأمن الغذائي المتسبب من أثر الفيضانات المتكررة الأخيرة والتي تسببت أيضاً مخاطر صحية في ولاية القضارف
	3	الحد من الفقر وسط صغار المزارعين وزراع القطاع التقليدي المعرضين لآثار السلبية لتغير المناخ في منطقة القدميلية
	4	الحد من هشاشة تخزين مياه الشرب الناتجة من تغير المناخ في مدينة القضارف عن طريق بناء سد من الحجارة والطين حول المدينة
	5	تأهيل حزام الصمغ العربي لزيادة المرونة من أجل تنوع سبل المعيشة والمحافظة علي موارد منطقة الرهد
	6	تأهيل الحفائر بغرض زيادة مقدرة الموائمة مع الجفاف وتخفيض هشاشة الإنسان والحيوان بنسبة للنقص والتلوث في مياه الشرب
	7	تخفيض درجة الهشاشة أمام أمراض الملاريا , الشمينيا (الكلازار) في منطقة القلابات
	8	الحد من الهشاشة بالنسبة لحمي النخاع الشوكي في شرق القلابات

السافنا الرملية (ولاية جنوب دار فور)	1	تقليص هشاشة المجتمعات المعرضة للجفاف في مناطق ولاية جنوب دار فور وذلك عن طريق تحسين طرق حصاد المياه
	2	إنشاء بنك صغير للثروة الحيوانية في نيالا وشعرية
	3	إنشاء حظائر تربية ماشية في مناطق أقليمري ودوماية تمت
	4	إستزراع مشاريع غابات في شعرية , الملم و مهاجرية , ديريات ومارشوق
	5	تنوع مصادر الدخل كاستراتيجية لتقليص الهشاشة تجاه تباين المناخ في شديد ومناطق أخرى
	6	تطوير مصايد الأسماك وطرق استغلالها في شرق جبل مرة , بحيرة صافية , ومناطق كندي وكيدينير
	7	محاربة الملاريا والبلهارسيا في كل مناطق ولاية جنوب دار فور خاصة الأجزاء الجنوبية
	8	حصاد المياه وتأهيل الخزانات في شعرية , مهاجرية , مارشوق نتاجية

المصدر : -----، البيئة في السودان ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/04/20
<https://ar-ar.facebook.com/sepdl/.../29026824435961>

المطلب الثاني : على المستوى الإقليمي والدولي

يركز هذا المبحث على أهم الجهود الهادفة إلى إيجاد حلول فعالة للتقليل من آثار التهديدات البيئية ، و تتنوع هذه الجهود ما بين استجابات إقليمية خاصة بالمنطقة بحد ذاتها، و مبادرات دولية من خلال المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية.

الفرع الأول: دور المنظمات الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية على المستوى الإقليمي

أولاً: دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية IGAD في مواجهة التهديدات البيئية

هي منظمة دولية إقليمية فرعية في شرق أفريقيا أنشأت في عام 1996 لتحل محل السلطة الحكومية الدولية للإقليم وللتنمية التي أنشئت عام 1986 نتيجة الجفاف والكوارث الطبيعية بين عامي 1974 و 1984 و التي تسببت في مجاعة واسعة الانتشار، و التدهور البيئي، ومشقة اقتصادية في منطقة شرق أفريقيا. تكمن المهمة الأساسية للإيغاد في تنسيق جهود الدول الأعضاء في ثلاثة قضايا أساسية تتمثل في الأمن الغذائي وحماية البيئة، للحفاظ على الأمن والسلام وتعزيز حقوق الإنسان، التعاون والتكامل الاقتصادي .

وتضم الإيغاد سبعة دول أعضاء هي جيبوتي و أرتيريا وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا ، وتبلغ مساحة المنطقة حوالي 5.2 مليون كيلومتر مربع وعدد السكان أكثر من 220 مليون نسمة. وتعتبر منطقة الإيغاد غنية جدا من الناحية الثقافية بسبب مجموعاتها العرقية المتعددة اللغات، والممارسات الدينية المختلفة . و تتأثر المنطقة بدرجة كبيرة بالنزاعات الداخلية والخارجية، لذا فالسلام المشترك وجهود الإيجاد لمنع النزاعات هام جدا لتحقيق تنمية مستدامة لكل دول المنطقة.¹ تهدف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الإيغاد إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في الآتي :

¹ –United Nations Environment Programme, Africa Environment Outlook 2 :Our Environment Our Wealth , OP.Cit., P .102

- الارتقاء باستراتيجيات التنمية وتحقيق التناغم التدريجي بين السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلى للدول الأعضاء.

- تنسيق السياسات فيما يتعلق بالتجارة و الجمارك و النقل والاتصالات و الزراعة والموارد الطبيعية وتشجيع حرية انتقال البضائع والخدمات والأفراد داخل التجمع.

- إيجاد بيئة ملائمة لتلقى الاستثمارات الخارجية وممارسة التجارة محليا و عبر الحدود.

- تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي وتشجيع وتعزيز جهود الأعضاء من أجل مكافحة الجماعية للجفاف وكافة الكوارث الطبيعية والإنسانية.

- تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتأسيس آليات لمنع وإدارة وتسوية المنازعات التي تتم بين الدول أو النزاعات الأهلية

- تشجيع وتحقيق أهداف تجمع " كوميسا"

تواجه السودان العديد من التحديات البيئية ، و تعتبر تحديات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئة في منطقة القرن الأفريقي من أهم تحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية في المنطقة، و ترجع الأسباب الرئيسية للأزمات الاقتصادية المستمرة في المنطقة، إلى التدهور الشديد في الموارد البيئية نتيجة الجفاف و الكوارث الطبيعية .

على المستوى الإقليمي ، تم وضع استراتيجيات لتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئة .

وتشمل هذه الإستراتيجيات :بيئة الإيغاد و إستراتيجية الموارد الطبيعية ؛ برنامج العمل الإقليمي الفرعي

في الإيغاد لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، و خطة العمل البيئي الإقليمي الفرعي لتنفيذ مكونات البيئة

للنيباد و تشمل الاستجابات و الإستراتيجيات البيئية للهيئة عبر الحكومية للتنمية الإيغاد في المبادرات

التالية:

1. بيئة الإيغاد و إستراتيجية الموارد الطبيعية

الهدف الأساسي من بيئة الإيغاد و إستراتيجية الموارد هو تعزيز إدماج شواغل البيئة IGAD

Environment and Natural Resources Strategy الطبيعية والموارد الطبيعية في الأطر

الإنمائية للتنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا في المنطقة ، وهذا من شأنه أن يتماشى مع أهداف و

إستراتيجية الإيغاد المؤسسية (الأهداف العامة للإيغاد)، و جدول أعمال القرن 21 ، و مقررات مؤتمر

القمة العالمية للتنمية المستدامة ، والأهداف الإنمائية للألفية ، و توقعات البيئة في افريقيا و توقعات

البيئة في إيغاد.

تسعى الإستراتيجية إلى تحقيق الأهداف التالية :¹

¹ Intergovernmental Authority on Development, IGAD Environment and Natural Resources Strategy, InterGovernmental Autorité on Development, Djibouti, April 2007, P11, Accessed

- عرض احتمالات تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء لعكس التدهور البيئي، من خلال خلق الوعي، و تبادل المعلومات و الخبرات، وتعزيز السياسات والتشريعات والأطر التنظيمية الأخرى على الصعيدين الوطني والإقليمي، و يتضمن ذلك التصديق على الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الإقليمية و العالمية.
- دمج تجارب المناطق و المنظمات الناشطة في المنطقة ، وأحكام الاتفاقيات الإقليمية والدولية ، والقضايا الناشئة الأخرى ، و التحديات و الفرص.
- تسليط الضوء على تدخلات شبه الإقليمية عبر الحدود للرد على القضايا الناشئة والتحديات البيئية.

2- مبادرات الإنذار المبكر: يجري تنفيذ بعض مبادرات الإنذار المبكر في كل من المستوى القطري والمستوى الإقليمي، ولكن فعاليتها غالبا ما تكون محدودة في النطاق والمدة ولا تسمح دائما بمعالجة الكوارث و عمليات إدارة المخاطر بطريقة شاملة و متماسكة ، وقد أنشأت الإيغاد عدة مؤسسات متخصصة لمعالجة بعض الجوانب الإنذار المبكر تتضمن ما يلي¹:

أ- مركز التنبؤات المناخية و تطبيقاتها

هي مؤسسة متخصصة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ، مكلفة بمسؤولية تنسيق جميع الجهود في المنطقة للحد من مخاطر المناخ ، مهمتها توفير المعلومات المناخية ،التنبؤ، الإنذار المبكر في الوقت المناسب للتطبيقات التي تدعم الإدارة البيئية، من أجل تمكين المنطقة للتعامل مع مختلف المخاطر المرتبطة بتقلب المناخ المتطرف و الحد من الكوارث الطبيعية، و إدارة البيئة والتنمية المستدامة في إقليم الإيغاد، و تحسين القدرة على رصد المناخ و التنبؤ في مجال إدارة المخاطر المناخية من خلال تطوير الأساليب الإستباقية.

¹ ----, " background", Accessed :11 /04،2016

<http://www.icpac.net/background/background.html#> .

لا يقتصر نشاط المركز على التنبؤ و الإنذار المبكر بل تتنوع نشاطاته لتشمل عدة أقسام منها: قسم الزراعة، والصحة، وقطاع الطاقة، وإدارة الكوارث ، و قطاع الموارد البحرية والساحلية، البحث و التطوير، السياحة و الحياة البرية، و الموارد المائية..الخ

ب - الإنذار المبكر للصراع و الاستجابة الآلية:

مهمة المبادرة هو ترسيخ نفسها باعتبارها آلية شبه إقليمية فعالة ومستدامة ، حيث تتعهد بالإنذار المبكر للصراع و تعزيز التعاون بين الجهات المعنية من أجل الاستجابة المبكرة للصراعات العنيفة المحتملة والفعلية في المنطقة في الوقت المناسب والمساهمة في التسوية السلمية للنزاعات، و قد عملت هذه المبادرة على تفادي العديد من النزاعات الرعوية الناتجة عن الغارات ما بين الرعاة و المزارعين.

ت - برنامج إدارة الكوارث

يشمل مفهوم إدارة الكوارث جميع جوانب التخطيط و الاستجابة للكوارث بهدف إدارة كل من مخاطر و آثار الكوارث، بما في ذلك مجموعة من القرارات السياسية و الإدارية و الأنشطة التنفيذية التي تتعلق بمراحل مختلفة من الكوارث على جميع المستويات .ومع ذلك في المنطقة، يعكس قطاع إدارة الكوارث الوضع الاقتصادي لمعظم دول الإيغاد .ففي حالة عدم حدوث الكوارث يتم إعطاء أولوية منخفضة من قبل كل من الحكومات و الجهات المتاحة،ولكن خلال فترات الطوارئ تتلقى الاستجابة الدعم المالي لكن هذا لا يفي ضعف الحكومات الوطنية لدول القرن الأفريقي في تطبيق برنامج إدارة الكوارث .

تقوم إستراتيجيات البرنامج على:¹

- وضع و دعم السياسات والتشريعات و الاتفاقيات لإدارة الكوارث.
- وضع استراتيجيات التأهب للكوارث و عملية التخطيط للطوارئ.
- تحسين التعاون الإقليمي للتأهب و الاستجابة.
- تعزيز نظم الإنذار و المعلومات و تحليل هشاشة الأوضاع في وقت مبكر.
- تطوير التعليم والتدريب من أجل التخفيف من آثار الكوارث.
- تحسين التأهب للتأثير و تقييم الاحتياجات وتعبئة الموارد.

¹ ---, 'IGAD'S Regional Perspective in Disaster Risk Reduction', Accessed:27/04/2016

<http://www.preventionweb.net/files/globalplatform/IGADDRMStatementGenevafinal.doc>.

ثانيا : التهديدات البيئية في مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا "النيباد"

وقد تم الإعلان عن المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد في أبوجا بنيجيريا في أكتوبر 2001 ، وحددت لنفسها مجموعة من المبادئ والأهداف تختلف من الناحية الزمانية والمضامينية، ويمكن بشكل عام تصنيف أهداف النيباد إلى:

1- أهداف طويلة الأجل: وتتمثل في القضاء على الفقر ومحاولة القضاء على تهميش إفريقيا خاصة في ظل تزايد مخاطر العولمة وتراجع الدول الإفريقية.

2- أهداف محددة بإطار زمني: وتتعلق بمحاولة تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي ب % 1 سنويا على الأقل لمدة 22 سنة تقريبا وضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية العالمية المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة والمتعلقة بتخفيف الفقر وتطوير التعليم والاهتمام بالصحة واعطاء أولوية للمسائل البيئية¹.

ويعترف النيباد أن مسار الإجراءات اللازمة لدعم القاعدة البيئية للقارة والاستعمال المستديم لمواردها الطبيعية، ضخم ومعقد، إذ يستلزم تضافر الجهود المبادرات بغرض التوصل إلى برنامج بيئي منسجم. لقد أوصى النيباد بضرورة التحضير لمبادرة بيئية من خلال إعداد مخطط عمل و استراتيجية فعالة للحد من التهديدات البيئية للقارة الإفريقية، يقوم بالأساس على محاربة الفقر والعمل على التطور الاقتصادي والتنمية المستدامة، تشرف عليه اللجنة الوزارية الإفريقية بالاشتراك مع المجتمعات والمسؤولين الإفريقيين وكذا الهيئات الدولية والمجتمع الدولي وقد أشرف على إنجاز المخطط الندوة الوزارية الإفريقية للبيئة بالتعاون مع أمانة النيباد والإتحاد الإفريقي وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للبيئة، وذلك حسب مرحلتين، تضمنت المرحلة الأولى إعداد إطار مخطط عمل المبادرة البيئية النيباد والمرحلة الثانية تنظيم ورشات عمل واجتماعات استشارية مع منظمات المجتمع المدني، وقد شارك في عملية إعداد النصوص التنظيمية لمخطط العمل خبراء أفارقة لديهم القدرة على تحديد أسباب التدهور البيئي الإفريقي من جهة وضبط برنامج يتماشى والقدرات المؤسساتية والمالية للدول الإفريقية من جهة ثانية.²

¹– Philippe Hugon، Le NEPAD entre partenariat et gestion des conflits, politique étrangère, N°2/2003, p 337.

² –Salah Mouhoubi, le NEPAD une chance pour l’Afrique ?, office des publications universitaires, Alger ،2005, p 200.

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

وقد حدد المخطط الوطني ومخطط المبادرة البيئية والمتضمنة في النيباد ست مجالات رئيسية من تزايد التهديدات البيئية وهي:¹

- محاربة تدهور الأراضي، الجفاف، التصحر.
- المحافظة على المناطق الرطبة في إفريقيا.
- المراقبة والوقاية من الأصناف الهجينة الغازية.
- الاستغلال المستديم وحماية الموارد البحرية والسواحل.
- الحد من أخطار التغيرات المناخية.
- تسيير والمحافظة على الموارد الطبيعية في المناطق الحدودية.

الفرع الثاني: على المستوى الدولي

بالإضافة إلى الجهود المبذولة محليا وإقليميا حاول السودان الاعتراف بمجال البيئة على المستوى العالمي، وقد أسهم ذلك في أن يتبوأ السودان موقعا متقدما دوليا وإقليميا في ملف البيئة، ومثال لذلك:

1 - ترأس السودان مجموعة ال 77 والصين للعام 2009م خاصة في مفاوضات تغير المناخ في فترة أساسية من تاريخ الاتفاقية، حيث كان من المتوقع الوصول إلى اتفاقية جديدة حول تغير المناخ في نهاية ذلك العام بمدينة كوبنهاجن العاصمة الدنماركية كما قاوم السودان بالتعاون مع بعض الدول النامية النشطة في المفاوضات مسعى بعض الدول المتقدمة لاعتماد اتفاقية ذات طابع سياسي بحت وإهمال وثيقتي التفاوض التي توصل إليها الخبراء عقب مفاوضات مضنية، كما ساهم السودان خلال ترؤسه المجموعة في التوصل إلى اتفاق وحلول للعديد من القضايا محل الخلاف داخل المجموعات الإقليمية المكونة لمجموعة ال 77 والصين - وقد قاد السودان مجموعة الدول النامية بفعالية وجدت الإشادة من كافة الدول.²

2 - يتأسس السودان ممثلا في وزير البيئة والغابات والتنمية العمرانية، المجلس الحاكم لبرنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) في الفترة 2013 إلى 2015م كأول رئيس للنظام الجديد للمجلس الحاكم ذو الطبيعة القارية.

¹ - برنامج الشراكة من أجل التنمية (النيباد)، مخطط عمل المبادرة البيئية المتضمنة في النيباد، أكتوبر، 2003 ص ص 56-27.

²Zygmuntl.ostrowski,soudan conflit autour des richesses,l'hamattan,paris,2010,p104.

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

3- تم انتخاب السودان في المؤتمر رقم 19 للدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ الذي عقد بوارسو في الفترة من 11. 22 نوفمبر 2013م رئيساً للمجموعة الإفريقية في مفاوضات المناخ، وتتخلص مهام المنصب في :

• التحدث باسم المجموعة وتقديم بياناتها في الجلسات الرئيسية للمؤتمرات ويشمل ذلك إعداد البيانات وإجازتها بواسطة المجموعة .

• إدارة عملية مشاركة المجموعة في المفاوضات من خلال تعيين المنسقين للمجموعة لكل المواضيع وتوفير الدعم لهم من خلال تنظيم الاجتماعات التحضيرية وتوفير أماكن الاجتماعات .

• قيادة الاجتماعات واللقاءات مع مجموعات الدول الأخرى لتنسيق المواقف والتشاور وتبادل الآراء مع أمانة الاتفاقية لضمان لسير المفاوضات والتأكد من مصالح وأهداف المجموعة ويشمل ذلك لقاءات مع رئاسة المؤتمر والدول المضيفة.

4- عقد المؤتمرات الدولية لمناقشة القضايا البيئية و تحدياتها وأخرها " مؤتمر البيئة الأول " بالخرطوم بين 13 إلى 15 مارس 2016 تحت شعار " نحو عاصمة بيئية خضراء وتنمية مستدامة" والذي تم التركيز فيه على قيام السياج الأخضر بالعاصمة السودانية إضافة لولايات :كسلا ،الجزيرة ، النيل الأبيض ،شمال كردفان لما يحققه من مكاسب عديدة منها حماية الموارد الطبيعية،منع الزحف الصحراوي والجفاف وتثبيت التربة وخفض اثار التغير المناخي.

5- الانضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة.

المطلب الثالث : تقييم استراتيجيات المواجهة

الفرع الأول : الايجابيات

- على المستوى المحلي إن الجهود المبذولة من طرف الحكومة السودانية ساعدت إلى إحداث تغييرات في إطار الإدارة البيئية في السودان.
- لعبت المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية دورا بارزا في استقطاب الرأي العام العالمي للآزمات الإنسانية و البيئية التي تعاني منها دول القرن الإفريقي ، مما عزز في تقديم المساعدات الإنسانية الإستعجالية و استقطاب التبرعات المالية اللازمة لذلك.
- تسعى دول القرن الأفريقي من خلال الإيغاد إلى إرساء رؤية مشتركة لتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي وتشجيع وتعزيز جهود الأعضاء من أجل مكافحة الجماعية لمواجهة الجفاف و جميع الكوارث الطبيعية التي تهدد الأمن الإنساني في المنطقة.

الفرع الثاني : السلبيات

- يعرقل صياغة السياسات و الإستراتيجيات البيئية داخل دول القرن الإفريقي ، هيمنة الطابع الانفرادي على حساب التعاون البيئي في إيجاد الحلول دائمة و مستدامة لمواجهة التهديدات البيئية، و أكبر مثال على ذلك سعي كل من أرتيريا و أثيوبيا على أن يكون لهما الدور المهيمن و المنفرد في صناعة القرار داخل الإيغاد.
- أدت هشاشة اقتصاديات دول القرن الأفريقي إلى عرقلة العديد من مشاريع التنمية في المنطقة، حيث أن أغلب الدول ليس لديها برامج جادة للتنمية الريفية أو تنمية الرعاة الرحل و المراعي، وتطوير الفلاحين وتمكينهم، بإضافة إلى عدم وجود برامج مدروسة لدرء الكوارث و رعاية النازحين و اللاجئين . من جهة ثانية فإن عدم دمج الشواغل البيئية في خطط التنمية الوطنية الرئيسية والتي على رأسها إستراتيجيات الحد من الفقر أدى إلى عرقلة الإدارة البيئية الفعالة في القرن الأفريقي.
- غياب التنسيق بين كافة المؤسسات العاملة في المجالات ذات الصلة :الزراعة ،المياه ،التخطيط العمراني ،البيئة مما أسهم في فشل تدابير التكيف مع تغير المناخ في عدة مجالات مثل موارد المياه، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة وإدارة الموارد الساحلية والبحرية، و المتجلي في خطط وسياسات واستراتيجيات التنمية المتبعة من قبل الدول الأعضاء في الإيفاد سواء على الصعيد الوطني، أو على الصعيد الإقليمي.
- أدت هشاشة اقتصاديات دول القرن الأفريقي إلى عرقلة العديد من مشاريع التنمية في المنطقة، حيث

أن أغلب الدول ليس لديها برامج جادة للتنمية الريفية أو تنمية الرعاة الرحل والمراعي، وتطوير الفلاحين وتمكينهم، بإضافة إلى عدم وجود برامج مدروسة لدرء الكوارث ورعاية النازحين واللاجئين .من جهة ثانية فإن عدم دمج الشواغل البيئية في خطط التنمية الوطنية الرئيسية والتي على رأسها إستراتيجيات الحد من الفقر أدى إلى عرقلة الإدارة البيئية الفعالة في القرن الأفريقي.

- تدخل القوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين لتحقيق المطامع والاستحواذ على الثروات والموارد الأولية ، والسيطرة على المنافذ البحرية في المنطقة .

- بالرغم من الدور الإيجابي الذي تلعبه المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في منطقة القرن الأفريقي ، إلا أن هذا لا يخفي الجانب السلبي الذي يتخلل معظم نشاطاتها في المنطقة، فبعض المنظمات غير الحكومية ساعدت على تأجيج النزاعات في منطقة دارفور و محاولة نشر التبشير المسيحي بين أفراد اللاجئين في الصومال و كينيا.

- جمود دور الهيئة عبر حكومية للتنمية الإيغاد من خلال أجهزتها في إيجاد الحلول الشاملة للمنطقة بسبب ضعف التمويل من قبل الدول الأعضاء مما أدى إلى فشل آليات الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية الذي يستلزم موارد مالية معتبرة من أجل التقييم البيئي و رصد المعلومات المناخية بشأن التنبؤ. بأن مشروع «قناة جونجلي» العملاق يرتبط بشكل وثيق بنشوب الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب. ونظراً إلى عدم استكماله، فإن التأثيرات السلبية لهذا المشروع لم تتحقق، بينما تحولّ قاع القناة القاحلة إلى عائق أمام حركة الحياة البرية الطبيعية. ولذا، ينصح التقرير بإعادة النظر في المشروع، الذي قد يساهم في تعزيز عملية السلام بين الشمال والجنوب، خصوصاً أن الشركاء الدوليين يحتفظون حتى اليوم باهتمامهم بالمشروع.

الفرع الثالث:المقترحات

بناء على ما سبق التطرق إليه ، توصلت الدراسة إلى إدراج جملة من المقترحات الهدف من وضعها هو تقديم التوجيه للمجتمع الإقليمي و دون الإقليمي والسياسات الوطنية لتحويل التهديدات إلى فرص للبيئة والتنمية في السياسات و الإجراءات العملية من خلال توظيف التدابير الاحترازية لضمان تحقيق الأمن الإنساني والتخفيف من بؤر النزاعات سواء على مستوى منطقة القرن الإفريقي أو السودان على الخصوص وهذا لا يتأتى إلا عن طريق:

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

- تكريس مفهوم الاستدامة البيئية فيما بين دول القرن الإفريقي ، وذلك بهدف مواجهة احتياجات المجتمعات دون الإضرار بالموارد الطبيعية أو استنزافها حتى لا تضر بحقوق الأجيال القادمة من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

● في مجال الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر، وجب على الدول الإفريقية أن تسعى لان تكون تنمية موارد الأرض في المناطق الجافة والشبه الجافة تنمية متواصلة ومستدامة تقوم على الاستغلال العقلاني للأراضي دونما الإضرار بها وذلك باستخدام الوسائل التقنية الحديثة التي تساعد على المحافظة على الأراضي وكذا حماية الأشجار والبحث في إمكانية زرع غطاء نباتي كثيف يساعد على مكافحة التصحر وإقامة الأحزمة الواقية ومصدات الرياح التي تزرع حول مناطق الزراعة المروية والمطرية بقصد الحد من آثار الرياح على التربة ومثال ذلك مشروع السد الأخضر في الجزائر والاعتماد على الدورات الزراعية لا تكرر المحصول الواحد في حيز معين وذلك من اجل تكريس مبدأ صون موارد المياه خاصة في الأراضي ذات الانحدار وإقامة سدود على مجاري الوديان التي تتجمع فيها السيول وضرورة مشاركة الأفراد في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية وخاصة مشاريع مكافحة التصحر وذلك من خلال تقوية برامج التعليم والتدريب والتوعية.

● أما فيما يخص الآليات المساعدة على مكافحة التغيرات المناخية والتي تعد احد اكبر المشاكل التي تشغل العالم اليوم بسبب تأثيراتها المتزايدة على صحة الأفراد وعلى أمنهم الغذائي، فلذلك وجب على الدول القرن الإفريقي، وباعتبارها الأكثر عرضة للتغيرات المناخية أن تبحث على آليات للتكيف ولتطوير تقنيات للتخفيف من حدة آثار التغيرات المناخية وذلك بدمج هاته العمليات ضمن سياسات التنمية المستدامة سواء على المستوى الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي، في استراتيجياتها وخططها للتنمية، وذلك من اجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام يساعد على تخفيف الفقر ويحقق التنمية المنشودة، ودمج التكنولوجيا الحديثة وفقا لما يخدم قضايا البيئة، وتطوير الأساليب العلمية القادرة على فهم التغيرات المناخية كظاهرة علمية وذلك بغية تشخيص الآثار السلبية لها والبحث في إمكانية ترشيد السياسات الاقتصادية وفقا لما يخدم ويساعد على الحد من هذه الآثار.

● أما بالنسبة للسودان فتحقيق التعايش بين المجموعات القبلية الزراعية والرعية في دارفور يعد المنفذ الأساسي لتفادي الوقوع في مثل تلك النزاعات وذلك عن طريق :

- إدخال نظام الرعي الحديثة من خلال خطة إستراتيجية تعمل على توطين واستقرار الرحل وتوفير احتياجاتهم في مناطقهم.

- بعث روح الثقافة المحلية في التعايش وفض النزاعات .

الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية

- تنمية وتطوير القطاع الزراعي التقليدي بالطرق العلمية خاصة المراعي وذلك خلال حفر الابار في مسارات الرحل من الرعاة حتى يتم تجنب الاحتكاك بين الرعاة والمزارعين.
- وضع خريطة واضحة للمسارات في ولايات دارفور الثلاث
- وقد توصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقييمه البيئي لما بعد النزاع في السودان إلى أن :
- الاستثمار في الإدارة البيئية لدعم سلم دائم في دارفور ولتجنب النزاعات المحلية على الموارد الطبيعية في أنحاء السودان الأخرى.
- بناء القدرات على كل مستويات الحكومة وتحسين التشريعات لضمان ألا يسبب الاعمار والتنمية الاقتصادية تكثيف الضغوط البيئية وتهديد عيش الأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- دور الحكومات الوطنية والإقليمية الاضطلاع بمسؤولية متزايدة للاستثمار في البيئة والتنمية المستدامة
- ضرورة إدراج الاعتبارات البيئية في جميع مشاريع الإغاثة والتنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في السودان.¹

¹ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المرجع السابق ، ص 13.

تعد السودان من أكثر الدول تضررا بانعكاسات التهديدات البيئية في دول القرن الإفريقي، لما لها من تأثير في تفاقم الوضع في المنطقة واندلاع عديد النزاعات خاصة ما شهدته دارفور والذي نجم عنه ضعف هيكلي و عدم استقرار سياسي لدول المنطقة، بإضافة إلى هشاشة الاقتصاد الوطني ، و إنعدام الأمن البيئي هذا الأخير الذي يساهم بشكل كبير في تهديد الأمن الإنساني بالمنطقة و عرقلة تحقيق التنمية المستدامة .

تتنوع إستراتيجيات مواجهة التهديدات البيئية في السودان ما بين جهود للمنظمات الإقليمية الخاصة بالمنطقة و المتمثلة في منظمة الإيغاد ، و النيباد بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في تبني إستراتيجيات قصيرة المدى من خلال الإغاثة أثناء الكوارث الطبيعية الناجمة عن الجفاف.

خاتمة

إن المنتبع لتطور قضايا البيئة يستنتج مدى أهمية البيئة ، فالتحول في مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة أكسب هذا الموضوع و تهديداتها أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية، ثم مع ظهور مفهوم الأمن الإنساني تبلورت قاعدة متينة للبعد البيئي بربطه بمختلف أبعاد الأمن الإنساني و بالتالي فإن ربط البيئة بالمخاوف الأمنية وحتى بالنزاعات أمر في غاية الأهمية لضمان تحقيق أقصى ما يمكن من السلامة و الأمن.

تعاني القارة الأفريقية ومنطقة القرن الإفريقي بالتحديد العديد من النزاعات، هذه الوضعية المتأزمة كان لانعكاسات و تداعيات التهديدات البيئية عليها الأثر الواضح ،فمن خلال دراستنا للموضوع يتضح أن القرن الإفريقي من أكثر المناطق تضررا في القارة الإفريقية من آثار التهديدات البيئية وعلى رأسها تغير المناخ ،والتدهور البيئي، و جفاف، و تصحر ، و إلى غير ذلك من التهديدات، بالإضافة إلى ما سبق فإن دول القرن الإفريقي بما فيها السودان تسقط عليها كل الدلائل الواقعية التي تبين مدى تأثير الأمن البيئي من تبعات التهديدات البيئية .و بعد الإجابة على إشكالية المركزية و إثبات فرضيات الدراسة في المعالجة العلمية للموضوع، يمكن إبراز ما توصل إليه البحث من نتائج في النقاط التالية:

- تعد الأخطار الناجمة عن التهديدات البيئية بمثابة تحديات عالمية في أسبابها و في حلولها على حد سواء، وهي أيضا تحديات شاملة من حيث أن معظم النشاطات الإنسانية تساهم في بلورتها، في المقابل يتأثر البشر بتبعات تأثير هذه التهديدات، و تعد القارة الأفريقية أكبر متضرر من تداعيات هذه التهديدات و تدفع ضريبة تقدم الدول الصناعية الكبرى.

- إن تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة تأثر قطاعات حساسة اتجاه تغير المناخ خاصة في القطاع الزراعي، و نزوب الموارد الإستراتيجية الهامة كالموارد المائية ، فمن المتوقع أن يتعرض ما بين 75 إلى 250 مليون شخص لارتفاع في الإجهاد المائي الناشئ عن تغير المناخ، مما سيتسبب في نشوب نزاعات مستقبلية حول موارد المياه ، إضافة إلى تأثر الأمن الغذائي في القرن الإفريقي بتبعات التدهور

البيئي و تغير المناخ، ومعاناة الملايين من انتشار المجاعة و سوء التغذية، حيث من المتوقع أن تصبح الأراضي الزراعية الإفريقية من هنا على سنة 2025 غير قادرة على توفير المواد الغذائية إلا لحوالي 25% من السكان الأفارقة، كل هذه المعطيات أعطت المبررات لنشوب النزاعات بمنطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص لأثرها الكبير بهذه التهديدات التي تطال مختلف المجالات والتي ستسهم مستقبلا في تفاقم هذه النزاعات.

- إن اختيار منطقة السودان لموضوع دراسة الحالة لوجود علاقة وثيقة بين التدهور البيئي والنزاعات فيه وإيضاح العلاقة القائمة بين هذه النزاعات القائمة خصوصا في إقليم دارفور والتي أخذت التهديدات البيئية فيها احد المسببات الرئيسية لها .

- ارتباط ندرة المصادر و نضوب الموارد الطبيعية بما يسمى "بحروب المستقبل" و التي بدأت تتداعى أسبابها في القرن الإفريقي بسبب الصراعات السياسية ما بين الدول الأفريقية حول مصادر إستراتيجية متخطية الحدود القومية خاصة الموارد المائية، و هو ما يثبت حقيقة واقع أن التهديدات البيئية تتخطى آثارها القطاع الأمني و السياسي

• تساهم الأمم المتحدة بدور كبير في مواجهة أخطار التهديدات البيئية، من خلال آلياتها المتنوعة والمتمثلة في عقد المؤتمرات الدولية، و إبرام المعاهدات و الاتفاقيات البيئية الدولية، بإضافة إلى أدوار وكالاتها الدولية المتخصصة في الشأن البيئي، الأمر الذي ساعد الأفارقة على طرح النقاشات الدولية حول ضرورة حماية البيئة و صيانتها في أفريقيا باعتبارها قضية عالمية

- ضرورة تقوية الدور الإقليمي للإتحاد الأفريقي في مواجهة التهديدات البيئية، وليس فقط من خلال خلق برامج لحماية البيئة و إنما تفعيل هذه البرامج على أرض الواقع. فالقارة الأفريقية من أكثر القارات ضعفا في مواجهة التهديدات البيئية و أقلها قدرة على التكيف.

- كتحصيل حاصل لما ذكر سابقا فإن منطقة القرن الأفريقي على غرار أفريقيا تشهد في ظل التهديدات البيئية حالة من الفوضى التي تهدد الأمن الإنساني بكل ابعاده المختلفة .

– فشل المنظمات الإقليمية الفرعية لمنطقة القرن الأفريقي كإليغاد في معالجة مظاهر الجفاف والتصحّر من خلال أنظمة إدارة الكوارث التي تفتقد إلى التمويل أثناء معالجة الأزمات، بالإضافة إلى الخلافات السياسية ما بين دول القرن الأفريقي مما أدى إلى جمود العديد من المبادرات البيئية في المنطقة.

– إن بناء إستراتيجية إفريقية متكاملة في الشأن البيئي تركز على التنمية المستدامة تعدا أمرا حتميا، فالأسباب والدوافع التي أدت إلى ضرورة مواجهة تفاقم التهديدات البيئية، تدفع بالدول الأفريقية إلى توحيد كلمتها في المحافل و المؤتمرات الدولية و الضغط على الدول الكبرى للخضوع لمبادئ القانون الدولي للبيئة و الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف. إضافة إلى بناء و توظيف فعال للبرامج الإقليمية الهادفة لحماية البيئة ، و تفعيل برامج البحث العلمي حول التنبؤ المناخي و تكثيف التعاون في مجال تبادل المعلومات، هذه الإستراتيجية تساعد على التقليل من حدة النزاعات القائمة في المنطقة وبالتالي :

فإستراتيجية التقليل من نشوب النزاعات و تفاقمها مرتبطة بالمقابل بتفعيل طرق القضاء على التهديدات البيئية او التقليل من حدتها مستقبلا .

قائمة المراجع :

أولا :قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. امين مشاقبة ،ميرغني ابكر الطيب ،دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الاردن ،2012.
2. جلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الإفريقي :المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية،1985.
3. محمد صفوت الزيات، القرصنة في القرن الأفريقي:تنامي التهديدات و حدود المواجهة،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة،دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،الطبعة الأولى،2010 .
4. محمد عمر بشير، قضية جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971 .
5. أشرف هلال، جرائم البيئة بين النظرية و التطبيق،القاهرة، مصر ،مكتبة الأواب،الطبعة الأولى، 2005.
6. جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية.. موقف للنشر.الجزائر ، 1999
7. زكي البحيري ،مشكلة دارفور الجذور التاريخية،الابعاد الاجتماعية ،التطورات السياسية،مكتبة مدبولي،القاهرة ،مصر،2006.
8. سالم أحمد علي، عن الحرب والسلام..مراجعة لأدبيات الصراع الدولي، السياسة الدولية ، العدد 170 ، 2007.
9. عبد الوهاب الافندي ، ازمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،الطبعة الاولى ،2009 .
10. محمد سليمان محمد ،حروب الموارد والهوية ،كامبريدج ،دار كامبريدج للنشر ،2000
11. محمد عمر بشير، قضية جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،.1971

قائمة المراجع

12. عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، ط 1. مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004.
13. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)، دار هومة، 2003.
14. ياسين حمدان بن هلة، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، ترجمة سمير كرم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 2003 .
15. امين مشاقبة، ميرغني ابكر الطيب، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.
16. ايمان محمد غيث، الانسان والبيئة صراع ام توافق، دار الفكر، عمان، 2001.
17. بوتول غاستون، الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)، ترجمة عباس الشرييني، بيروت: دار النهضة العربية، 1983.
18. و وفيق المدني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.
19. جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004 .
20. خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.
21. داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط 1، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985 .
22. سيد محمدين، حقوق الإنسان و إستراتيجيات حماية البيئة، مصر، القاهرة، الوكالة العربية للصحافة و النشر و الإعلان، الطبعة الأولى، 2006 .
23. صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010 .

قائمة المراجع

24. عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية.الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،. 2008
25. عبد القادر الشخلي، حماية البيئة، لبنان ،بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2009
26. عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائر:الجزائر،أوروبا،و الحلف الأطلسي، الجزائر، 2005 المكتبة العصرية للطباعة.
72. عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث حلول عملية - أساليب وقائية ، مركز القرار للاستشارات، القاهرة ، 1997.
28. كوثر أبو عين، النظام البيئي و صحة المجتمع ، الأردن ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006

ثانيا :الدوريات والمجلات

1. أميرة محمد عبد الحليم ، " العودة إلى القرن الأفريقي : الأبعاد السياسية لانتشار المجاعة في الصومال"، السياسة الدولية، المجلد46 ، العدد 186 ، أكتوبر 2001 ، ص11 .
2. حسن سيد سليمان، جذور الأزمة في دارفور، مجلة آفاق سياسية ، العدد الثاني ، 2004،
3. رندا عطية سليمان، " المياه وقود حروب المستقبل"، قراءات أفريقية ،العدد2 ،سبتمبر 2005 ،ص64.
4. -شكراني الحسين، " تقرير عن :مؤتمر دربان حول تغيرات المناخ"، المستقبل العربي، العدد 397 ،مارس 2012
5. شكراني الحسين، "تقرير عن :مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ"،المستقبل العربي، العدد 383 ،جانفي 2011 .
6. عاصم فتح الرحمن، "تغير موازين القوى في القرن الإفريقي"،أفاق أفريقية، المجلد 11 ، العدد 2013.
7. عباس شراقي، " بين الجيولوجيا و السياسة :رؤية فنية لسد الألفية الإثيوبي"، السياسة الدولية، المجلد 46 ، العدد 185 ،جويلية 2011 .
8. مها سراج الدين كامل، " القمة العالمية للتنمية المستدامة"، السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011.

قائمة المراجع

9. هويدا عبد العظيم عبد الهادي، "القرن الإفريقي و محولات الإغاثة"، قراءات أفريقية، العدد 17، جويلية/سبتمبر 2013 .

ثالثا : مذكرات التخرج

1. احمد ادم بوش، الية فض النزاعات في منطقة البحيرات العظمى بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم، 2002.
2. عمر سلمات، الازمة السودانية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تنظيمات سياسية وادارية ،جامعة الجزائر ،2005/2006، ص 87.

رابعا :التقارير الدولية

1. - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2000 ، البحرين ، المنامة، عالم الترجمة، 2000. http://www.unctad.org/ar/docs//aconf199d20&c1_ar.pdf
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2012، الاستدامة والانصاف مستقبل افضل للجميع، 2012.
3. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، السودان التقييم البيئي لما بعد النزاع ، 2007
4. برنامج الشراكة من أجل التنمية (النيباد)، مخطط عمل المبادرة البيئية المتضمنة في النيباد، أكتوبر، 2003

خامسا : القواميس والموسوعات

¹ - olivier delbardar،dictionnaire de l'environnement et de d'evleppement durable،poket.

1- عبد الوهاب الكيالي ،الموسوعة السياسية ،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط2

ج3،

سادسا :المواقع الالكترونية

- 1 - عبد الجليل زيد المرهون، " حتى لا ننسى أفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم:2016/03/12
<http://www.alriyadh.com/718752>
- 2 - حسن برتو، الاثار البيئية للحروب والنزاعات، تم تصفح الموقع بتاريخ:2016/02/10
<http://www.afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=512&issue=&type=2&cat=>
- 3 - موقع الأمم المتحدة: تقرير قمة جوهانسبورغ
http://www.unctad.org/ar/docs//aconf199d20&c1_ar.pdf
- 4 - -----، اهم مضامين اتفاق قمة المناخ، تصفح الموقع: 2016/04/20
<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/13/2015>
- 5 -الأمم المتحدة و مفوضية الإتحاد الأفريقي،اللجنة الإقتصادية لأفريقيا،" تقرير عن تغير المناخ و التنمية في أفريقيا"،مارس 2010 ، تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/22
http://www.uneca.org/sites/default/files/page_attachments/com2010_reportonclimatechange-anddevelopment-inafrica_ar.pdf.
- 6 -زقاغ عادل،" المداخل النظرية لدور التنافس على الموارد في إنكاء النزاعات"
<http://www.geocities.com/adelzeggagh/oildiamondsandconflict1.ppt>
- 7 -عمار حسن بشير عبد الله ،ادارة الموارد الطبيعية في السودان، تم تصفح الموقع بتاريخ
2016/05/01:

قائمة المراجع

<http://fr.slideshare.net/ahbab14/sudan-natural-resourcesmanagementfinal1-3074340>

8 - تاريخ الغابات في السودان ، الجمعية السودانية لحماية وتنمية البيئة ، تم تصفح الموقع
2016/03/30:

<http://www.forest.sd/index.php/main/index/19/0/list>

9 - النيلان، إنها الموارد الطبيعية ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/04/25

<http://www.theniles.org/ar/articles/small-arms/2536/>

10 - ----- ، بي بي سي ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/05/02

http://news.bbc.co.uk/nol/shared/spl/hi/world/10/sudan/img/sud_eth_nic.gif

11 - أسامة علي زين العابدين ، اقليم دارفور الجغرافيا والسكان ، تصفح الموقع يوم
2016/04/01: <http://www.sudaress.com/ashorooq/1958>

12 - الجمعية السودانية لحماية البيئة والتنمية، تاريخ الغابات في السودان، تصفح الموقع
يوم: 2016/04/04

<https://ar-ar.facebook.com/sepd/.../29026824435961>

13 - الأرض والنزاعات في السودان : تم تصفح الموقع يوم
2016/03/20:

: http://www.c-r.org/sites/default/files/Part1_SudanAccordArabic_5.pdf

14 - ----- ، البيئة في السودان ، تم تصفح الموقع بتاريخ
2016/04/20:

<https://ar-ar.facebook.com/sepd/.../29026824435961>

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1-Books:

1. Oli Brown and Others ,’’Climate change as the ‘new’ security threat: implications for Africa’’ , International Affairs, Vol.83,Issue 6, November 2007.
2. Val Percival & Thomas Homer-Dixon, ‘’Environmental Scarcity andViolent : The case of South Africa ‘’ , Journal of Peace Research , Sage Publication, Val.35, N° :3 , May 1998
3. Hoffmann Stanley, contemporary theory in international relations, fifth edition. United States of America: prentice–hall, Inc, June 1965.
4. Zygmuntl.ostrowski,soudan conflit autour des richesses.l’hamattan,paris,2010

2-Cites of enternet:

-1 Norman Mayers, ‘’Environmental Security : What’s New And Different ?’’, Accessed,2016/03/31

<http://www.envirosecurity.org/conference/working/newanddifferent>

2 - Brzoska, Michael , "The Securitization of Climate Change and the Power of Conceptions of Security", Paperprepared for the International Studies Association Convention 2008 San Francisco, March 26-29, Accessed :2016/04/06
http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/2/5/3/8/8/pages253887/p253887-5.php

3- Peter Martinovsky, ‘‘Environmental Security and Clasical Typology of Security studies’’, Accessed :12/03/2016,

http://www.population-protection.eu/attachments/039_vol3n2_martinovsky_eng.pdf

4- Paul Heinbecker, Peace Theme: Human Security :

www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.html

5- Johann Hari, ‘‘ You are being lied to about pirates’’, Accessed 2016/04/22

<http://www.independent.co.uk/voices/commentators/johann-hari/johann-hari-you-are-being-lied-to-about-pirates-1225817.html> .

6- -----, ‘‘The future We Want’’, Accessed :24/04/2016

<http://www.uncsd2012.org/content/documents/727The%20Future%20We%20Want%2019%20June%201230pm.pdf>

7- ---- , ‘‘ IGAD’S Regional Perspective in Disaster Risk Reduction

، ‘‘Accessed:27/04/2016

<http://www.preventionweb.net/files/globalplatform/IGADDRMStatementGenevafinal.doc>.

3-WORKING PARERS:

1- Val Percival & Thomas Homer-Dixon, ‘‘Environmental Scarcity and Violent : The case of South Africa ‘’, Journal of Peace Research , Sage Publication, Val.35, N° :3 , May 1998 .

2- programme des nations unis pour le développement , rapport mondiale sur le développement humain 1994, les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Paris : éconimica, 1994.

3- programme des nations unis pour le développement , rapport mondiale sur le développement humain 1994, les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Paris : éconimica, 1994, pp.23,36

4/ REPORTS

1- programme des nations unis pour le développement , rapport mondiale sur le développement humain 1994, les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Paris : éconimica, 1994.

2- Philippe Hugon, Le NEPAD entre partenariat et gestion des conflits, politique étrangère, N°2/2003.

3- Edward Newman, " Human Security and Conflict ", human Security Journal, Issue 3, February ,2007.

4- Lucile Maertens, "La sécurité environnementale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques", Institut de Recherche Stratégique de L'Ecole Militaire, Fiche de L'Irsem N° :17, juin 2012, Accessed :24/01/2016

<http://www.defense.gouv.fr/content/download/168799/1820943/file/Fiche%20n%C2%B017%20Maertens.pdf>

5- United Nations Environment Programme, Africa Environment Outlook 2 :Our Environment Our Wealth , Nairobi, , Kenya, 2006

الإهداء

الشكر والعرفان

خطة البحث

08.....	مقدمة
15	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة
16	المبحث الأول: البيئة
16	المطلب الأول: تعريف البيئة وعناصرها
19.....	المطلب الثاني: التهديدات البيئية
22.....	المطلب الثالث: تطور النقاش حول قضايا البيئة
27.....	المبحث الثاني: الأمن الإنساني ومقتضيات البعد البيئي
27.....	المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني
29.....	المطلب الثاني: أبعاد الأمن البيئي
30.....	المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن الانساني
30.....	المبحث الثالث: ماهية النزاع
36	المطلب الأول : تعريف النزاع
37.....	المطلب الثاني : تمييز النزاع عن باقي المفاهيم المشابهة له
41.....	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في النزاعات
	الفصل الثاني: واقع النزاعات في القرن الإفريقي في ظل التهديدات البيئية وطرق
48	مواجهتها
50	المبحث الأول: التعريف بالقرن الإفريقي
50.....	المطلب الأول : الموقع الجغرافي لمنطقة القرن الإفريقي
53.....	المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة القرن الإفريقي
54.....	المطلب الثالث: التهديدات البيئية بالقرن الإفريقي
61	المبحث الثاني: انعكاسات التهديدات البيئية على النزاعات في القرن الإفريقي

61.....	المطلب الأول: هشاشة دول القرن الإفريقي.....
64.....	المطلب الثاني : الصراع حول الموارد الطبيعية.....
67.....	المطلب الثالث: القرصنة البحرية.....
71	المطلب الرابع : الهجرة والنزوح.....
74.....	المبحث الثالث: آليات مواجهة التهديدات البيئية في القرن الإفريقي.....
74	المطلب الأول: آليات الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية.....
81.....	المطلب الثاني: الآليات الإفريقية في مواجهة التهديدات البيئية.....
89	الفصل الثالث : واقع النزاع في السودان في ظل التهديدات البيئية.....
90.....	المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية للسودان.....
.90.....	المطلب الأول : الإمكانيات الطبيعية.....
97.....	المطلب الثاني : الإمكانيات البشرية.....
98.....	المطلب الثالث :خصوصية إقليم دارفور.....
113.....	المبحث الثاني: واقع النزاع السوداني في ظل التهديد البيئي.....
101.....	المطلب الأول : التهديدات البيئية في السودان.....
105.....	المطلب الثاني : تطورات النزاع في السودان.....
107	المطلب الثالث : الانعكاسات البيئية للنزاع في السودان.....
113.....	المبحث الثالث : استراتيجيات مواجهة التهديدات البيئية.....
113.....	المطلب الأول :على المستوى المحلي.....
117	المطلب الثاني : على المستوى الاقليمي والدولي.....
124.....	المطلب الثالث : تقييم استراتيجيات المواجهة.....
130.....	خاتمة.....
133.....	قائمة المراجع.....
143	فهرس المحتويات.....
144.....	قائمة الاشكال.....
144.....	قائمة الجداول.....
145.....	قائمة الخرائط.....
147	ملخص الدراسة.....

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين الندرة البيئية و النزاعات.	25
02	هجمات القرصنة في منطقة خليج غينيا و إفريقيا 2003-2011.	70
03	تغير نسبة السكان في السودان 1956-2011.	72
04	تذبذب تساقط الأمطار بالفاشر بالسودان 1910-2010.	103

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مراحل أو أجيال الأمن البيئي	27
02	تغير الغطاء الغابي في القرن الإفريقي 2000-2005.	58
03	تأثير قطاع الزراعة والرعي في القرن الإفريقي.	63
04	المساحة الغابية للسودان.	94
05	حجم مساحة المراعي بالسودان.	95
06	مشاريع التكيف مقسمة حسب ولايات السودان.	116

قائمة الخرائط :

الصفحة	العنوان	الرقم
54	دول القرن الإفريقي.	01
60	التهديدات البيئية في القارة الإفريقية .	02
66	الصراع حول حوض النيل.	03
68	امتداد عمليات القرصنة في السواحل الصومالية.	04
73	حركة السكان والنزوح من والى القرن الإفريقي.	05
91	تموضع السودان.	06
96	توزيع الموارد الطبيعية في السودان.	07
97	توزيع السكان في السودان.	08
111	ولايات التمازج بين السكان وجنوبه.	09

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير التهديدات البيئية على النزاعات في دول القرن الإفريقي تم التركيز في الجانب النظري على أهم المفاهيم البيئية ، الأمن البيئي، الأمن الإنساني ، النزاعات .

وتم إبراز مدى أهمية إدراج البعد البيئي كأحد الأسباب المؤدية للنزاعات من خلال إيجاد العلاقة بين البيئة والنزاعات.

في الجانب التطبيقي للدراسة تم إبراز التهديدات البيئية الرئيسية التي يعاني منها القرن الإفريقي ، الإحاطة بكل الانعكاسات السلبية على واقع النزاعات بالمنطقة بالتركيز على منطقة السودان أين تمت معالجة أهم التحديات المختلفة التي فرضتها آثار التهديدات البيئية من موجات الجفاف و تدهور الأراضي الزراعية ، و التصحر و إزالة الغابات ، و صراعات في المجتمع الرعوي حول الموارد الطبيعية مما أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار ونشوب النزاعات في المنطقة .حاولت الدراسة تحديد أهم الحلول المطروحة على مستوى القرن الإفريقي و السودان لمواجهة التهديدات البيئية.

في الأخير فإن النتائج المتوصل إليها في البحث تثبت حقيقة أن الأمن البيئي في القرن الإفريقي يتعرض إلى جملة من التهديدات البيئية ، هذه الأخيرة التي تتعكس على الاستقرار السياسي لدول المنطقة وتساهم في نشوب النزاعات بها ، فالعلاقة بين البيئة والنزاعات تأثير وتأثر ولا بد من استجابة افريقية وعالمية والتصدي لمثل هذه التحديات لاعتبارها عالمية في أسبابها و في حلولها.

الكلمات المفتاحية للدراسة: مفهوم البيئة ،الأمن البيئي، التهديدات البيئية، النزاعات، القرن الإفريقي،السودان .

Abstract :

The study aims to shed light on the extent of the impact of environmental threats to the conflicts in the Horn of Africa has been the focus in the theoretical side on the most important environmental concepts, environmental security, human security, conflict.

It was highlighted the importance of the inclusion of the environmental dimension as one of the leading causes of conflicts by .finding the relation between the environment and conflict.

In the practical side of the study was to highlight the main environmental threats plaguing the Horn of Africa, to take all the negative repercussions on the reality of conflicts in the region by focusing on Sudan region where were treated the most various challenges posed by the effects of environmental threats from drought, ,agricultural land degradation and desertification and remove forests And conflicts in the pastoral community on natural resources, which has exacerbated the instability and conflict in the region. The study tried to identify the most important solutions at the level of the Horn .of Africa and Sudan to address environmental threats

In the latter, the results thereof in the research proves the fact that the environmental security in the Horn of Africa are exposed to a number of, this latest environmental threats that are reflected on the political stability of the countries in the region and contribute to the conflict out. The relationship between the environment and conflict impact affected must be African and global response and to address such .challenges global mind at the causes and the solutions

Keywords for study: the concept of the environment, environmental security, environmental threats, conflicts, the Horn of Africa, Sudan